

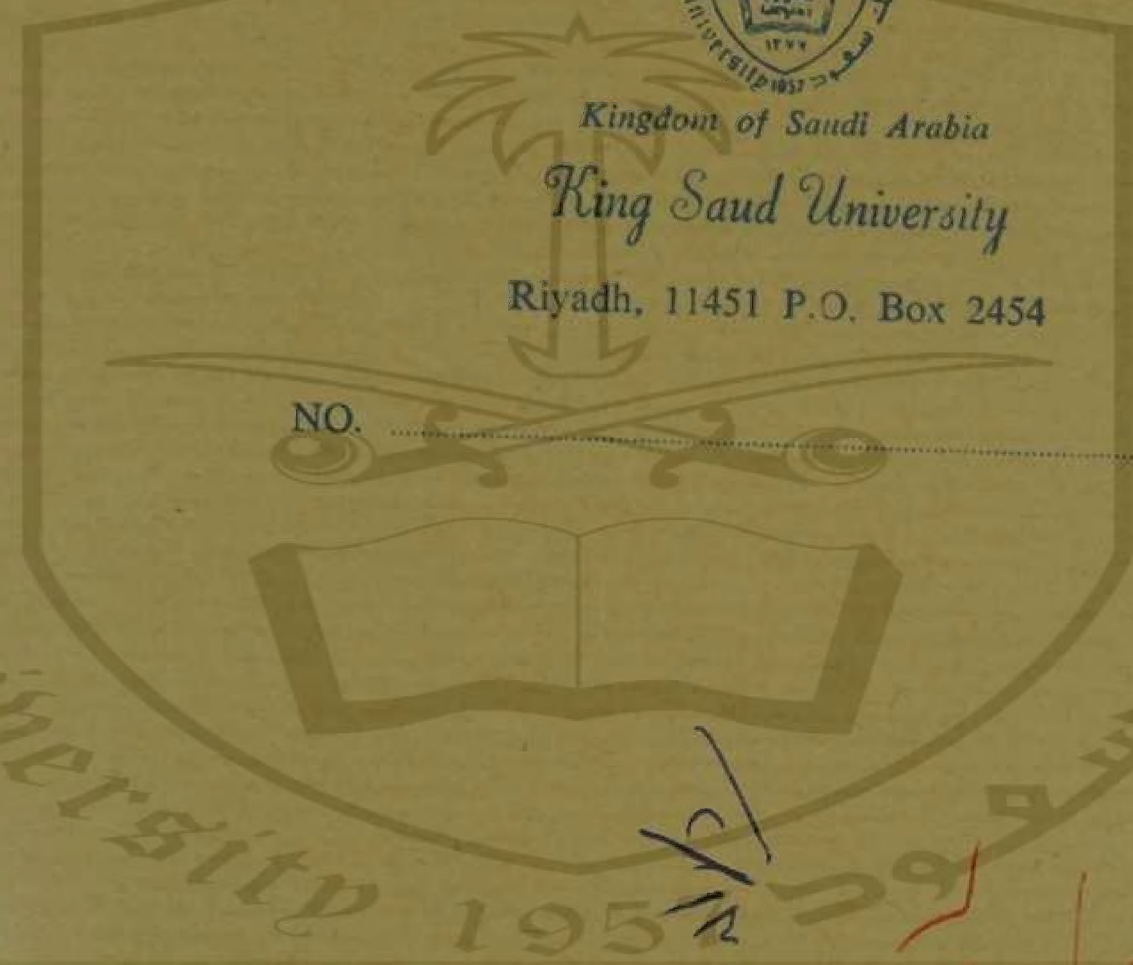
UNIVERSITY LIBRARIES



ة شؤون المكتبات

King Saud University

جامعة الملك سعود



NO.

الرقم :

14/12/2006

Handwritten red signature and date.

Handwritten signature.

Copyright © King Saud University

١٦٠٨
م
حاشية على الحنفية في الآداب ، تأليف المنقاري ، يحيى
ابن عمر - ١٠٨٨ هـ . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري
تقديرا .

٥٠ ق ١٩ س ٢٠ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١ - ١٥٠) ، خطها تعليق
حسن ، يليها ورقتنا بياض رفواشد .
٦٧٩٧
١

الأعلام ٢٠٢:٩ الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٢٠٧

١- المنطق أ- المؤلف بد تاريخ النسخ ج - حاشية
١٤٠٩ / ١٤١٩

منقاري زادة على الحنفية في الآداب د - تحريرات
التقريرات - حاشية على حاشية مير أبي
الفتح على شرح ملاحسني على آداب العبد .

١٦٠٨
م
(حاشية السيواسي على آداب البحث للعقد) ، تأليف
السيواسي ، إبراهيم بن فضل الله ، كان حيا قبل ١١٣٤ هـ .
بخط عمر بن أحمد سنة ١١٣٤ هـ .

١٢ ق ٢٣ س ٢٠ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٥٣ ب - ٦٤) ، خطها تعليق
دقيق .
٦٧٩٧
٣

الازهرية ٤٥٤:٣

١- المنطق أ- المؤلف بد النسخ
ج - تاريخ النسخ .
١٤٠٩ / ١٤١٩

١٦٠٨
م
حاشية على الحاشية الفتحية في الآداب ، تأليف الأمدي ،
عبد الرحمن - كان حيا سنة ١١٣٥ هـ . بخط عمر

الشهري سنة ١١٣٥ هـ .

٢٧ ق ٢٣ س ٢٠ × ١٣ سم

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٦٥ ب - ٩١) ، خطها تعليق
حسن .
٦٧٩٧
٣

١- المنطق أ- المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ
١٤٠٩ / ١٤١٩

فهرست
 المكتبة
 ١٢٧٥

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الظروف
 الرقم: ٦٧٩٧ في ١٢٧٥
 محمد بن أولاد هاشبة على الحنفية في الآداب
 المقارن - محمد بن محمد بن عمر
 تاريخ الفقه: هاشبة محمد بن الفهر
 اسم المؤلف: ---
 عدد الأوراق: ٩١
 ملاحظا: ---

منقار رزاده

الحمد لمن رفع قدر من باب لظفار الصواب ان نادى بسم الله
قوانين فنون الآداب والصلوة على من اهتم الاحكام الاحكام
بتوجيه الخطاب الحكم الذي لا يتوجه على المنهج والشكوك والآداب
وعلى من اجابه من كمال الاصحاب الاجاب ما سأل في الشيء
اولصدق المسؤل للكتاب وما اصحابه اخطا خطي في
كل باب **اما بعد** فيقول الراعي من ربه الفؤاد بالسعادة
يحيى بن عمر المشهور بمفاري زادهم هذا من باب التقريرات
صدرت عنى او ان مذكره الرسالة الحقة وحاشتها الفتحة في
الآداب للتيين مانس على شكلها احد الى هذا الامم من المارة
المستحقين في هذا الباب افترستها في قالب السجود والتدوين لتيين
الحق والتصديق والتهوين باقتراح ذوي النكرين والفكرين خوفا
من ضياع ما فيها من الدر الثمين وقد كانت على شيبيل الارواح
وطريق السعادة والاستبجال اضيق الفطن العظم السبب
السها واللوطن وقد انحصر الامر في الطرف من الجواب الفؤاد لم
مختص بغير ذلك من الموارد ولكن مع هذا لم يخل عن تحقيقات

بسته وقد تحققت آية واجمالات جلية وتفصيلات
وفيه وايرادات متاودة وواردات من غير
غير واردة بحسب مقتضى الحال ويساعده الوقت والمجال
فاذا وجدتم فيها من الخواطر ما لم يخطر به الزبر والدفاير فلا
تبادروا الى التفتيح والافكار بل تشاوروا مع الافكار
والاعتبار فان الركون الى كل شئ عار وخسار والتفطن
عن الحق لا يظلم اصرار وكيف ولا يقع في كل المواطن
بالثقل الا النفس جهول غفنى وبسبب ولا يجادل بكبار
في امر يدور الامار ووجار عينه فاذا اظفرتم بامور
قريبة الى اخذ نخد وما وعظوا عليها بالمتواجد وان عثرتم
على خلاف ذلك فاستبدلوه بما هو الاقرب منها لك
ومن الله الرجوع بعد ذلك اعادة النظر وافادة ما فيها
على الوجه المعبر وهو المسؤل في كل فصول ونحن نوقف
اشرع في المقصود واقول او الحاصل المصدر اعم من
الان يكون الحاصل بالمصدر من المبنى للفاعل ومن المبنى
المبنى للمادة والمجودة وان وقعت المسألة في عبارات
المؤلفين حيث يجعلون مثل المجادة معنى المصدر المبنى للفاعل
ومثل المجودة معنى المصدر المبنى للمفعول بغير اعين المبنى المصدر في
بالحاصل بالمصدر اخذ بالحاصل والآفة معنى المبنى للفاعل المجودة

حادثا والمعنى المبني للمفعول المكون محمدا وقد وقع مثل هذا في كلام القائلين انما هو كقولهم لا ينفصل عن كماله شيئا بل هو كماله
حيث قال في شرح الرسالة التفسيرية ان جعلنا الفاعل عبارة عن المفعول
المبتدأ انما واحد بالترتيب فالله تعالى لا ينفصل عن كماله بل هو كماله
بالاعتماد على الترتيب الذي هو صورة باعتبار انما هو مبني
حاصلا في الامور المعنوية التي هي في كل قول وقوله في قوله تعالى
هنا ما يطلق عليه لفظ الجواز على طريق عموم الجواز لان المعنى المبني للمفعول
حيث والمعنى المبني للمفعول والحاصل في المصدر ان قوله تعالى انما هو مبني
الى الفرد الكامل الظاهر اعتبار الفرد الكامل على تقدير كونه الاعم
للجنس بان ترقى الفرد في الحال الى حد صار معه كماله للجنس كماله
الى الشرايف الثلاثة في خاصية المطلق لا في خاصية النسب على النسبة
اذ في قول العبد لله والى في شرح العقيدة العبدية والظاهر في نسبه
للعبد الخازن او المراد به الفرد الكامل على ما ينسب اليه لانه ليس له
على توجيها اعتبار الفرد الكامل على تقدير كونه الاعم للعبد الخازن في الدنيا
بان العبد الخازن في الحقيقة تقدم ذكر المعهود وهو كماله او كماله او
كونه معلوما عند الخاطي بحيث ينسب اليه ذهنه ولا شك
ان في مثل ذلك الحمد وان لم تقدم ذكر المعهود لاصحاحه ولا كفاية
لكن ينسب اليه من الى ان المراد الفرد الكامل لان ما هو ثابت
له تعالى كذا فكذلك معلوما عند السامع بهذا الاعتبار **قوله**

الجنس

قوله تعالى انما هو مبني للمفعول المكون محمدا وقد وقع مثل هذا في كلام القائلين انما هو كقولهم لا ينفصل عن كماله شيئا بل هو كماله
حيث قال في شرح الرسالة التفسيرية ان جعلنا الفاعل عبارة عن المفعول
المبتدأ انما واحد بالترتيب فالله تعالى لا ينفصل عن كماله بل هو كماله
بالاعتماد على الترتيب الذي هو صورة باعتبار انما هو مبني
حاصلا في الامور المعنوية التي هي في كل قول وقوله في قوله تعالى
هنا ما يطلق عليه لفظ الجواز على طريق عموم الجواز لان المعنى المبني للمفعول
حيث والمعنى المبني للمفعول والحاصل في المصدر ان قوله تعالى انما هو مبني
الى الفرد الكامل الظاهر اعتبار الفرد الكامل على تقدير كونه الاعم
للجنس بان ترقى الفرد في الحال الى حد صار معه كماله للجنس كماله
الى الشرايف الثلاثة في خاصية المطلق لا في خاصية النسب على النسبة
اذ في قول العبد لله والى في شرح العقيدة العبدية والظاهر في نسبه
للعبد الخازن او المراد به الفرد الكامل على ما ينسب اليه لانه ليس له
على توجيها اعتبار الفرد الكامل على تقدير كونه الاعم للعبد الخازن في الدنيا
بان العبد الخازن في الحقيقة تقدم ذكر المعهود وهو كماله او كماله او
كونه معلوما عند الخاطي بحيث ينسب اليه ذهنه ولا شك
ان في مثل ذلك الحمد وان لم تقدم ذكر المعهود لاصحاحه ولا كفاية
لكن ينسب اليه من الى ان المراد الفرد الكامل لان ما هو ثابت
له تعالى كذا فكذلك معلوما عند السامع بهذا الاعتبار **قوله**

الجنس

ومن هذا على ما مضى من كلامه المشهور حيث ذكر التنبؤ في الكائنات والوجودات
 ولم يذكر في التنبؤات التي هي حاصلات للتنبؤات التنبؤات التنبؤية المذكورة
 ان المصداق هو اللابى بحال الحاضر في نفس الامر ان لا يخط الخطوط
 فجعل المصداق في طبنا في هذا الخط على الوجه اللابى بحال الحاضر في
 الذى هو ان يلاحظ المصداق حاضرا ومن هذا وهو التنبؤ التنبؤات
 التنبؤات الاولى ترجع الى التنبؤات الثانية ويندرج عليها ما قبل التنبؤات
 ايضا فالصواب في الجواب ان يقال حاصل التنبؤات الاولى التنبؤات
 لت مع يكون الحمد المذكور واقعا على الوجه اللابى بحال الحاضر في
 التنبؤات والاعلام بما ذكره من كون المصداق هو اللابى بحال الحاضر في
 في نفس الامر ان يلاحظ المصداق حاضرا ومن هذا ولا يخفى ما فيه من
 على هذا التقرير فان قيل لم يجز التنبؤ لا يكون خرج الخطوط
 كون الحمد حاضرا ومن هذا كما يكون بالخطوط كذا كونه
 الخطاب قلنا على تقدير لزوم كون الفعل خرج لا يصح منه الا
 من قبيل الاعتراض على اثنين وهو ليس على قانون التوجيه مع ان
 في طريق الخطاب نكتة اخرى وملاحظة الحمد حاضرا ومن هذا على
 الاكل الا حوى على انه مثل هذا الاعتراض يرد على التنبؤات الاولى كذا
 في الثانية على تقدير اعتبار التنبؤات فيها لان التنبؤات على التنبؤات
 بالخطوط كذا كذا يحصل من الخطاب كان يقال له التنبؤات الحمد كذا
 التنبؤات على ان اللابى بحال الحاضر في هذا الخط الحمد حاضرا ومن هذا

كما يحصل بالخطوط كذا كذا كان يقال له المصداق حاضرا ومن هذا
 الحمد وما يجب من هذا بحال الحاضر ومن هذا الاعتراض من هذا على
 التنبؤات كذا كذا يحصل التنبؤات التنبؤية المذكورة لا يخفى من هذا
 ما ذكره السوال الى الاشكال لان التنبؤات الثانية لما اعلنت في التنبؤات
 الاول الى ان جعلت على هذا وصارت لازمة لها ان تكون لتقابل
 بينهما فالجواب الجاسم على ذلك التقدير ان يقال حاصل التنبؤات
 الاولى التنبؤات على كون الحمد المذكور محمدا واقعا على الوجه اللابى
 وحاصل التنبؤات الثانية التنبؤات على ان اللابى بحال الحاضر في هذا
 الحمد حاضرا ومن هذا ولا يلزم من التنبؤات الاولى التنبؤات الثانية لان
 التنبؤات مبنية على القصد فيجوز ان يقصد التنبؤات الاولى دون الثانية
 او لان التنبؤات من الافعال لا خيارية وهي مبنية بالقصد والاختيار
 فيجوز ان يقصد الاولى دون الثانية وغاية ما يلزم بتنبؤات التنبؤات
 على ان اللابى بحال الحاضر ومن هذا كذا كذا لا يخفى وعلى تقدير
 لزوم فاما هو على طريق التنبؤات الاولى على طريق الاصل
 فاما لم يلزم التنبؤات الثانية التنبؤات الاولى ولم يلزم على طريق الاصل
 بل على طريق التنبؤات فاما قصد التنبؤات الثانية او قصد اصالة على ان
 كون نكتة ثانية كذا كذا يحصل التنبؤات التنبؤية فاما على طريق التنبؤات
 ان معرفة التنبؤات الاولى فوجع الحمد المذكور على الوجه اللابى
 يتوقف على معرفة الوجه اللابى ومعرفة الوجه اللابى هما وقوع

الحمد المذكور على الوجه السابق فيلزم الدور والجواب عن المرفق
محصلان دفعة واحدة فيلزم منه الله وهو المعنى ولا محذور فيه **قوله**
على وجه يعنى من المحذور والمثل ههنا **قوله** الا ان مدار الكل على قدرته
لا يتوهم جملته لزوم كون الشيء مدارا لنفسه في صوره كون حاصل
النكتة الثانية التنبه على انه لا يابى اه لان الدار التنبه في المدله
المنته عليه **قوله** وتحتل ان يكون بيانا للترباه وهو القرب المعنوي
يمكن جعل النكتة الثانية راجعة اه الاولى ان يقول يمكن ان يكون
فائدة النكتة الثانية ايضا استعمال الكلام على رعايته صنعة التلميح
ان الرجوع يبنى على انحصار النكتة الثانية على بيان صنعة التلميح
وليس كذلك لان اصل سؤاليان ما اشر اليه فيما سبق فينبغي ان
يجعل صنعة التلميح من قبل الفائدة المترتبة **قوله** ويشهد حاصل النكتتين اه
الظاهر ان يقول مع اختيار الخطاب لما فيه التنبه على القرب فيه
تلميح الى الآية ولما فيه التنبه على المحذور والمشايدة فيه تلميح الى البيت
يعلم وجه الظهور من ملاحظة زبدة قولنا الاول **قوله** او لا تغايب
بناداه ههنا على تقدير كونه بسملة جردا من الكتاب اما على تقدير كونها
الجزء التبرك التبعين من غير ان يكون جزءا من الكتاب فلا كما لا يخفى **قوله**
او لا تغايب براعة الاستبلال وهذا على تقدير تعريف المناظرة بما فقهه
الكلام من الجائزين اظهره المقصود ما على تقدير تعريفها بالنظر بالعبارة
من الجائزين في النسبة بين الشيئين فلا لان كون مدار المناظرة

على التي طلبت على التعريف الاول والثاني وسبب في كلام المحقق
عند قول الشافعي عليك ما ذكرنا **قوله** في ان التاليف يحال الى ما
فان قيل التاليف يحال الى ما كان به لا محذور في انشاء الحمد حتى لا يكون جوده
في انشاء الحمد من قبله بل من قبله حاضر وقد قرر في محله انه لا يمكن ملاحظة
احد من دفعة واحدة الا للبحردين عن المعواين البشرية فيما لا يكون
المحذور حاضر وقتها في ان الحمد لا قبل الشروع فيه فلما بطريق ان لا ملاحظة
المحذور حاضر وقتها من التنبه ولا يثبت ما من النسبة وفي ضمن ملاحظة قوله لا محذور
المحذور حاضر وقتها من التنبه ولا يثبت ما من النسبة وفي ضمن ملاحظة قوله لا محذور
ان طرأ على المحقق ان الحمد انشاء الحمد بقربته مقابلة قوله لا قبل الشروع وتقريره
قوله في انشاء الحمد وكذا اراده بوقت الحمد في الجواب والا فالحمد انما يحصل
بجمع لك الحظ فليكن يكون ان في الحمد وهو كذلك **قوله** لان المقصود
توجها اختيار الخطا في انشاء الحمد عليها وعلى ان الخطا عليك وهو في الحمد
فيكون اختيار الخطا في انشاء الحمد **قوله** ويمكن دفعه بان المراد بقوله
او لا قبل الفراغ هو طريقة ان الاول قابل لا في الثاني فيكون ولا
يعنى لا اخر او انما في معنى قبل الفراغ لكن حينئذ يشكل قوله ثم الحمد الا ان
يكون الحمد بمعنى ثم نعم حمده وعنده جواب لا يجوز ان الشيء من التلخيص
وهو ان الحمد على انشاء الحمد لا يحصل بالجمع لك الحمد فيمجد الحمد الاول لا
لا يتحقق الحمد ولا يطلق اسم الحمد بل لا بد لها من انقضاء كما لا يخفى من جعلها
ينص المعنى مع البقاء او لا على خلا ههنا وهو معنى قبل الحمد فاما انما

ذكره المحقق في التوجيه لا يلزم قول الشرح واستبان منه وجوبه كذا
على الحد لأن الظاهر من اعتباره كذا ما هو المحقق في طريقه بل هو
المحذور قبل الفراغ من الحمد ثم اذ لم يلزم ما ذكره قول الشرح واستبان
انه فلم يلزم قول الشرح بمشايرويه قوله واستبان في قوله
ويمكن دفعه بان مفهوم الحمد لا كان صادقا على افراد من جملة افراد
الجموع كالحمد او لا كان بمنزلة هذا الجموع فصدق عليه فلا حظ في قوله
المفهوم كمالا حظته قبل الجموع ولذا قال اوله لم يلزم بان يحل قول
الشعر ثم محله على معنى ثم يأتي بمفهوم الحمد فاقول **قوله** لان الحديث
يستدعي يعني ان الحديث المذكور انما يستدعي ان يلاحظ المحذور كانه
حر في مشايير ملاحظة بالوجه المذكور لا يقتضي ملاحظة حاضر المحقق
الخطاب بناء على ان الرؤية والمشاورة لا يقتضي المحذور حتى يلزم استحسان
الخطاب لا ترى انك ترى وقت هذا شيئا من جملة وهو غير حاضر في ذلك
بحيث يستحق الخطاب وانما قلنا لا يقتضي المحذور حتى يلزم استحسان
الخطاب لم نقل لا يقتضي المحذور بحيث يستحق الخطاب لان الظاهر
من تعديل الحشوية الرؤية والمشاورة بالاحضور عدم جعل المحشوية المذكورة
قيدها بخصائص بانها بالاحضور بالضرورة والافضل جعلها قيد اختصاصا
المحذور بقيل الشدة والبضع تها لكن بغيره على انه لا معنى بالنسبة اليه
فعلى الموقوف بين الملاحظة كانه حر في مشايير ملاحظة حاضرا لان الملاحظة كانت
بحيث يستحق الخطاب بالنسبة اليه تعالى ملاحظة المحذور كانه حر في
ملاحظة حاضر المحقق

فان الملاحظة كانت
مرتبطة به
يعتبر ملاحظة
حاضر المحقق

ملاحظة يقتضي ملاحظة حاضر المحقق يستحق الخطاب فلا يصلح
ما ذكره وجوب عدم القول بان له لانه **قوله** على انه يجوز ان يكون
المقصود من الحديث يعني يجوز ان يكون المقصود من الحديث
بيان معنى الاحسان في عرف الشرح لا بيان احسان كل عبادة
ويمكن ان يحل احسان عبادة الحمد وتكميلها على تقدير عدم كونها
على قيد كان المحذور حر في مشايير ملاحظة بلزم على التقدير
ان الملاحظ على مشايير هذا الحمد الاحسان في عرف الشرح فاللذين
على المحذور ان يلاحظ المحذور كانه حر في مشايير ملاحظ على محله
والاحسان في عرف الشرح كما يدل عليه الحديث فلا يصلح ما ذكره
وجوب عدم القول باله لانه ولعل قوله تدبر للشارحة الى ما ذكرنا
منها في القول الاول من البراد ثم مراده بالملاحظة على القول
الاول هو ان ملاحظة المحذور كانه حر في مشايير ملاحظة حاضر
بحيث يستحق الخطاب قرينة الوادي وعلى القول الثاني ان
الاحسان في عرف الشرح واحسان كل عبادة تكميلها كلاهما من
جس الاحسان **قوله** سواء كان او لا يعني قبل الشروع في الحمد
انه لو سبغ للداراة للزام والا فحقه استقر كلامه على ان اللابون كما
الحاشية ملاحظة المحذور فاحضرنا هذا في شأن المحذور لا يقتضي الشروع
فيه فالمراد بقوله ولا قبل الفراغ من الحمد **قوله** لا اجل ذلك لا يحل
ان يستلزم كون الملاحظة بعد وقبل الشروع حتى يترك لا بد اي حتى يترك

فيلزم عدم احسانها وتكميلها

الفاعل لا يصلح ان ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ **قوله** ويمكن
 دفعه على التقديرين اي تقدير كون او لا بمعنى قبل الشروع في
 كونه بمعنى قبل الفراغ **قوله** بان تقديم قوله لك على مفهوم المحرر
 على افراده يدل كونه دافعا على التقديرين موقوف على
 يكون معنى قوله ينبغي ان يكون مقدمة على المحرر ينبغي ان يكون مقدمة على
 سواء كان تقديرها عليه بان يكون قبل الشروع فيه او بان يكون قبل
 الفراغ عنه ولا يخفى ان تقديم قوله لك على مفهوم المحرر الصادق على
 افراده لا يدل الا على ان ملاخطة المحرر حاضرة ومشاها ينبغي ان يكون
 متقدمة على المحرر بان تكون تلك الملاخطة قبل الشروع فيه لا على ان ينبغي
 ان يكون متقدمة عليه بان يكون قبل الفراغ عنه فالاولى ان يقال
 ويمكن دفعه على التقديرين بان تقديم قوله لك على مفهوم المحرر الصادق
 على افراده وعدم تأخره عنه يدل ان ملاخطة المحرر حاضرة ومشاها
 ينبغي ان يكون متقدمة على المحرر حتى يكون تقديرها قبل الشروع في المحرر
 ناظرا الى تقديم لك على المفهوم وتقدمها قبل الفراغ عن المحرر
 ناظرا الى عدم تأخير لك عن المفهوم الا ان يقال القول بتقديم لك
 على المفهوم حاصل للقول بعدم تأخره عن المفهوم لعلاقة اللزوم فرضع
 الى الاول ثم انظر من الجواب ان يقال ويمكن دفعه على التقديرين بان قوله
 لك وان كان المحرر لكن تقديره على مفهوم المحرر الصادق على افراده يستلزم
 كونه المشاهدة قبل الشروع في المحرر في موارد جندنا المتقدم لا حل ان

يستلزم وتأخره عن كونه المفهوم ينافي كون المشاهدة قبل الفراغ
 عن المحرر في موارد جندنا كالتأخير لا حل ينافي وان لم يكن كذلك
 في هذا المحرر فاصل ثم انظر من الجواب ان يقال ان مثل هذا السؤال
 لا يتوجه حيث ان المحرر لا يتحقق واسم المحرر لا يطلق الا مجموع لك المحرر
 على ان ينفصل ما وجب ان يكون معنى واستبان منه اه واستبان منه
 ان يجوز تقديم المحرر على المحرر الذي بالاعتناء يتحقق المحرر لا يطلق
 اسم المحرر لا قبل هو ان لا يكون محال الى بيان بلا خط المحرر او لا خط
 ومنه ان لا يكون محمدا ولا غير عليه كما لا يخفى ثم لا يظن ان الكل ان يقال
 ان مراد الشراح من المحرر في قوله واستبان منه وجه تقديم لك على المحرر
 مفهوما ويدل على انهما قوله وان كان المقام لكونه مقام المحرر يقتضي
 تقديره لا يورد في مقتضى المقام لتقديم مقومه ليس الا بل جندنا ايضا
 بقوله ثم محمدا ثم ياتي بمفهوم المحرر فيندفع الاشكال المورد في المقام
 المحرر لا كما لا يخفى **قوله** وان لم يكن قوله لك مقدما على المحرر ان
 اراد وان لم يكن مقدما ولو بان يكون قبل الفراغ عن المحرر
 فمنوع لان لك مقدم على هذا المحرر بان يكون قبل الفراغ عن هذا
 وان اراد وان لم يكن مقدما بان يكون قبل الشروع في هذا المحرر
 فليس يمكن لا يلائم القول على التقديرين فالاولى ان يقال
 من الجواب **قوله** ويمكن ان يقال ان مفهوم المحرر لا ينفصل كونه واقعا
 للسؤال على التقديرين هو ان لك وان كان غير المحرر لكن لما كان

والصدق فيهم غير العلم والعلم من قوله الكيف وان كان لا يكون
 فهو من مقولة الفعل لكونه حقيقة ما يشاء فيما يفعل لا كان ثم لم يكن
 الا بالسان فكونه بالجنان والاركان اما بناء على استحالة في معنى
 واما بناء على ان الحمد وان لم يكن الا بالسان لكن كونه بالجنان
 والاركان اشارة الى جاني قوافي الجنان والاركان مع الله
 بان يكون قوله ان كان بالجنان وقوله ان كان بالاركان يعني
 ان كان بقرارة الجنان وان كان بقرارة الاركان فتأمل
 اعني الحكم اه فان الحكم ما يدل على التعظيم ما يشاء على التعظيم
 فهو من مقولة الكيف ايضا لكن من الكيفية المحسوسة خمس السبع لا من
 الكيفيات النفسانية كما صور كونه بالجنان في كنهه من الفعل
 والمنفعل يعني انه نسبة بين المؤثر والمثائر والحمد ليس من المؤثر
 بل المثائر له الحمد به مثل ما يفعل بالاركان ان كان الحمد بالاركان
 به ان كان الحمد بالسان وكان الحمد عبارة عن المعنى المحسوس اعني
 الحكم ما يدل على التعظيم فاذ لم يكن الحمد مثارا لا يكون له الحمد
 وبين هذا فلا جل في كنهه لم يقل بينهما نسبة بينهما لكن الحمد مطلقا
 سواء كان بالجنان او بالاركان او بالسان بكل طريقة بمنزلة النسبة
 بينهما في ان النسبة بينهما كما يتوقف حصول الفعل والمنفعل
 في نفس الامر كذلك يتوقف حصول الحمد على حصول المؤثر والحمد في نفس
 الامر لا على التعلق به لا وجه له وهذا لا يحتاج الى مزيد

بعد منق الاجزات بعد ما عرفت مراد الشراذم في اني شخصه
 ان يكون معسوفة الزيادة والزيادة في المقام لا نظر
 الزيادة في المقام بل في ان يتعلق به واحد شخصي لتعريف المقول بعدم
 واللام لا يمتنع ان يتعلق بعدم ظهوره في معنى كونه ان يتعلق به
 والحمد لا يتعلق به بل يتعلق به واحد شخصي وبغيره فلا يلزم من ارتباط
 وحقه في قوله تعالى لا تقصروا الله ان يراوه يعني لا
 ان يراوه ان لا يقصروا على كل فرد من افراد الحمد المتعارفة بالذات
 او بان يستلزم اوصافا لا يلزم ارتباط الافراد المتعارفة بالاعتبار
 المميز بغيره تعالى به او بما فيلزم الحصر دعاء هذا وعندي انه لا يحتاج في
 الى تعميم التعابير المتعارفة بالاعتبار لان تحقق ذات الحمد مشروط باصور
 من تعلقها بالحمد وتعارف ذات الحمد يستلزم تعارفا ذات الحمد فيكون
 من الحمد الواحد المتعلق به شكافي الحقيقة لان متعارف ان بالذات لا
 ولا اعتبارا فاذ ارتبط به كفا في فرد افراد المتعارفة بالذات يلزم محققا
 قوله واما انما وانما لست فلا ان لام الملك انما وضعت للاختصاص
 المستفاد من نسبة السيد الشريف قدس سره محرم الحمد الى النفس
 والاختصاص هو ان الاسم مع كونه موضوعا للملكية يفيد الحصر لان الاسم
 موضوع للاختصاص بمعنى المحقق ويقيد المحصر بطريق الوضع فاما انما
 يقول لانه لا يمتنع ان يمتنع على الحمد بقرينة المقام او شراذم
 المذكور كما في الكلام في العرب فاذا جاز استفاضة الحصر بالاختصاص

في جعل العلم على ما اذا ارتبط
 كما في ان لا يرتبط بالاعتبار

انما من حكم المحصور والحمد
 الفهم انما في المحصور الفهم
 وان كما واحد الى المدلول في
 ان السواد الفهم ليد السواد الفهم
 بالاعلى ان العرف انما واحد الشخص
 بملكون بالفرق في انما في انما
 الحمد والحمد في انما في انما

قرينة المقام او شبهة الذوق فلا وجه لما قاله المحشي فان قيل المستفاد
 من قول السيد الشريف قدس سره في حاشيته بشرح محقق الاصول
 وقد دل على التعريف والتخصيص على اختصاص الجنس المستند بالاختصاص
 الى مدلول القول يكون اللام موضوعا للاختصاص فلا يلزم المستفاد
 من التغيير تارة من الملك واخرى بلام التخصيص لعدم كونهما موضوعين
 للتخصيص بل الملك المستفاد منه التخصيص بقرينة المقام او شبهة الذوق
 فالعبرة بلام التخصيص لا استفادة التخصيص من الملك الذي هو مقادير
 بانضمام احد الاجزاء المذكورين على ان يجوز ان يكون التخصيص بغير
 بعض التخصيص في الانبساط لا بمعنى التخصيص في الشئ فحاشا للتغيير
 بالملك والتعبير بالتخصيص بمعنى واحد واما الدلالة على اختصاصه فمن
 لاقى الجنس والتخصيص مع انضمام احد الامرين المذكورين فتأمل
 ولا يخفى ان من هذا قال انه لا يلزم ان قوله المذكور لا يقتضيه انما
 وعرفت انه لا حاجة الى الاحتراز لم لا يجوز ان يكون لا يلزم للام
 التعريف على الجنس بناء على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستفهام
 لا سيما في المصادر وبناء على ان اللام لا يفيد سوى التعريف وحده
 لا يدل الا على سماء على حقيقة المسألة المتفقنا ان في المطول انما
 على ما حقق في محله ايضا من ان مدلول اللام هو الجنس والاستفهام من
 سوجبنا الفرائض فلم يبق عنده من لام التعريف على الاستفهام حتى نذكر
 منه الاختصاص لكون الاختصاص مستندا في التعريف بما كيد ذلك الاختصاص

فلو لم يكن اللام في الاستفهام لكان اختصاصه من لامي الجنس والملك كما قاله
 السيد الشريف في لانه على تقدير كون اللام للاستفهام في استفادة الاختصاص
 حيث لا يظهر كون التقديم لما كيد ذلك الاختصاص لعدم ظهور ما هو انما التقديم
 الاختصاص عن قاعدة اللام التعريف اياه على منوال ما قاله المحشي في عدم
 قول السيد كيد للاختصاص في قول المحقق وعلى نيك الصلة والنتيجة في ان
 هذا لم يخطر ببال المحشي ههنا وذهب عنه ايضا بعد ما ذكره هناك والام
 او لا يفتقر الى النظر او لما جاب به على تقدير الابدان
 انا اقول ان البناء المذكور انما ذكرنا في القول الاول لا يجزى
 هذا كما لا يخفى المقصود عند عدم وهو الاختصاص بمعنى المحرر
 واما ثانيا فلان لام الملك اذا كان لام الملك كافي في الدلالة على
 اختصاص المقصود وهو الاختصاص بمعنى المحرر في لامي وباقى مستوف
 بعدل عن مدلول اللام الذي هو الجنس الى الاستفهام الذي هو موجب
 الفرائض على ما حقق في محله مع تقرر ما نقله عن المطول على التخصيص وكون
 اثبات الاختصاص لا افراد باختصاص الجنس بل بكونه بطريق برهاني
 ثم عند تقدير كون اللام للاستفهام ان لم يثبت الاختصاص الى لام
 التعريف بل الى لام الملك كما هو المستفاد من كلامه فاقى قاعدة في
 اعتبار الاستفهام وان نسب الى لام التعريف فلا يظهر كون التقديم
 لكيد الاختصاص واما في غير ذلك بان مقتضى قوله والا فذا ان لم
 يتم ما صرح به السيد الشريف من ان لامي الملك والجنس به لان على اختصاص



الحمد فلا يتم كون التقديم لتأكيد الاختصاص مع انه ليس كذلك اذ على تقدير
عدم تمام ما صرح به السيد الشريف بان لا يدل على اختصاص الحمد للملك
والجنس بل لام الملك الاستغراق بان بنسب افادة الاختصاص للملك
يتم كون التقديم لتأكيد الاختصاص قد عرفت فسبق ان يكون
قول الشئ للاعتذار غير مستلزم حتى يكون معناه ان تم ثم والافضل
في توجده ما ذكره على تقدير كونه للاعتذار وكون معناه ان تم ثم والافضل
ليس المراد بعدم تمام دلالة لامي الملك والجنس على الاختصاص لعدم
تمام دلالتها عليه باعتبار عدم دلالة لام الملك فان ذكر الجنس
ليس لتوقف المرام عليه لحصوله على تقدير كون لام التعريف للاستغراق
ولام الملك للاختصاص ليعتد بان بنسب افادة الاختصاص الى لام
الملك بل ان كون لام التعريف للجنس مخرج عن غرضه لما ذكره
سابقا فكانه قال ان تم ما ذكره السيد الشريف من دلالة لام
الملك بالجنس على اختصاص الحمد بان دل لام الملك على الاختصاص
تم كون التقديم لتأكيد الاختصاص ان لم يتم بان لا يدل لام الملك
على الاختصاص لا يتم كون التقديم لتأكيد الاختصاص على ذلك كما ان
المراد عدم تمام دلالة التمسك على الاختصاص باعتبار عدم دلالتها جميعا
عليه ايضا يتم القول بان ان تم ثم والافضل لا يثبت لعدم دلالة
لام الجنس في عدم تمام دلالتها المشا عليه بقوله والافضل عدم دلالتها
نحوه عدم كون اللام للجنس حتى يلزم القول بان ان لم يدل على اختصاص



الحمد لا يتم كون التمسك بالملك بل لام الاستغراق والملك لا يتم كون التقديم
لتأكيد الاختصاص على المراد ببيان نفس عديم الدلالة وانما احسنه
الدلالة الى لام الجنس بناء على ان ليس عند الشئ بهما غير الجنس كما عرفت
وعلى تقدير كون المراد ببيان عدم دلالتها غير وجه عدم كون اللام للجنس
لحذو رضى لزوم القول المذكور لاق ذلك القول باعتبار ان المقصد
للاختصاص عينه للام الاستغراق وانما خرافة التقديم للاختصاص عن
افادة لامي الاستغراق اياها غير ظاهرة على ما عرفت ثم ما قرناه سابقا ولا
حقا علم حال قوله والعهد لما روي ايضا مع ملاحظة لام الشئ في الكلام كما
هو على ما في محله فقام قوله وانما التعرض بلام الجنس يريد به دفع مثل
شئ لنا فاقبل وهو ان على ما ذكره لامي شئ تعرض السيد الشريف
للام الجنس قوله هذا مراد ان يبين انه ليس التعرض للام الجنس لاجل
ما ذكره بل كونه في صدر بيان معنى كلام الزمخشري وهذا قد عدم كون
اللام في الحمد للاستغراق بل لان ذلك نفس السيد الشريف ايضا
كذلك لا يورده قوله في حاشيته شرح مختصر الاصول قد دل على التوجه
والخصيص على اختصاص الجنس المستلزم للاختصاص الى مد كلفه قوله اللهم لا
ان يقال المقصود بالاصح ما اجوبه عن النظر الاول لان مقتضى قوله
ان تم ثم وان قل ان قال ان تم دلالة لام الملك على الاختصاص لم يكن
التقديم لتأكيد الاختصاص وان لم يتم متوجه النظر الاول بناء على
نظر الحاشية بان يقال لا حاجة الى البناء المذكور لان المراد بكونه

اللام للاستغراق في مقابلة الاختصاص المقصود عنهم فيتم كون
 كون التقديم لتأكيد هذا الاختصاص قسما يصح ان يقال ان لم يتم فلا يتم
 وانما قلنا بنا على نظر المحشي لانه لا يتوجه بناء على ما عرفت من عدم
 ظهور ما خوافاة التقديم للاختصاص عن فائدة لام التعريف اياه
 واما بنا على نظر المحشي يتوجه على ما يدل عليه السؤال المستوجب الجواب
 فان عدم ظهور التأخر لو كان في نظره وملاحظته ههنا لا حاجتنا ولم
 ينص الجواب بالاسلوب المذكور ثم ان هذا هو ان يصح جوابا عن
 ان في مخرج هذه اذا كان المقصود بيان حكم لام الملك في جواز كون لام
 التعريف للاستغراق او العهد ايضا لم يلزم القول بان ان لم يتم ذلك
 لام الملك مع لام الجنس على الاختصاص لا يتم كون التقديم بما هيته
 للاختصاص لكن لو جاز كون اللام للاستغراق كيف يخرج القول بان
 ان لم يتم دلالة لام الملك على الاختصاص لا يتم كون التقديم لتأكيد
 الاختصاص مع وجود لام الاستغراق المقابلة للاختصاص وان قيل
 ان تأخر فائدة التقديم للاختصاص غير فائدة لام الاستغراق اياه غير
 حتى يكون التقديم لتأكيد الاختصاص المستفاد من لام الاستغراق فهذا
 هو الجواب لا ذكره المحشي ثم بما فصلنا سابقا علمت ان ذكر لام الجنس
 ليس قبل كلام السبيل الشريف قدس سره من غير ضرورة بل لان كون
 اللام للجنس مفرغ عن هذه الشبهة باعتمادنا لان على فرض كونه اللام للاستغراق
 انما ترتب فائدة الاختصاص الى لام الاستغراق لا الى لام الملك

در فتن

وقد عرفت انه لا يظهر تأخر فائدة التقديم للاختصاص عن فائدة لام الاستغراق
 اياه حتى يكون التقديم لتأكيد الاختصاص المستفاد من لام الاستغراق تأخر
 ولا تعقل عن سائر ما يقع في هذا الواو اي ما استغنى مطلقا
 اي لا اعتبارا بالتأخر في اذ انما سر معية الافادتين يعني افادة
 لام الملك للاختصاص حال تقدمه لك فيكون الافادتان معا في الالتم
 الا ان يقال اللام اه دلالة اللام مجرد الضمان متعلقه بغير ذكر المسببة
 بعد ليس على اختصاص شي ما لا على اختصاص احد ودلالة التقديم بعد
 ذكر المسببة والمستند اليه على اختصاص احد لا على اختصاص شي ما فكيف
 يكون الاختصاص المستفاد من التقديم لتأكيد الاختصاص المستفاد
 من اللام الا ان يقال ان بعد ذكر المسببة اليه يحصل البيان للجمل
 فيكون الاختصاص المستفاد من التقديم فان قيل اذا حصل البيان بعد ذكر المسببة
 بجمل المسببة يعود السؤال قلت لا يعود لان القاعدة ان الحكم بعد البيان
 ينسب الى الاصل فيكون اختصاص الحكم مستفادا من اللام مجرد الضمان متعلق
 كان في قول المحشي فليت على اشارة الى ما ذكرنا ثم يمكن الجواب عن اصل
 السؤال بوجود آخرة اذ لا يلزم في التأكيد تأخر فائدة المؤكد عن
 فائدة المؤكد بل قد يكون الافادتان معا كما في التأكيد باسمية الجملة
 وقد يكون افادة المؤكد قبل فائدة المؤكد كما في التأكيد بان والقسم واما
 الشبهة حروف التثنية والزيادة وقد التحققت وكان ولكن واما
 وليت وعلل التثنية وذكر التثنية في تقديم الفاعل المعنوي وقد يكون

في اختصاص المستند
 كما كبد في اختصاص المستند

في الوسط كالياء في خبر ليس وضحية الفصل واللام الواقعة في الوسط
وساير ما يقع فيه من المذكورات غير ما قال قبل ان افادة
التاكيد فيها ذكر مؤخره عن افادة المؤكد في الاعتبار فحقا مثل ما نحن
فيه ايضا وما بينهما ان المقدم انما يقال للفرق عن الاصل فاصل كالحمد
الحمد لك ثم وقع التقديم فافادة التقديم لا اختصاص باعتباره اصل
وثالثها ان التقديم وصف الوصف بعد الموصوف فافادة
الاختصاص بعد افادة الموصوف في الملاحظة ويظهر ذلك بوضوح
مادة الشيء وصورته حيث ان المادة تعيد القوة والصورة تعيد الفعل
والفعل بعد القوة فليت على قوله بل لا يتحقق الا بعد تحققها يعني
لا يتحقق نفس التقديم الا بعد تحقق السند والسند لا يقبل كونه نسبه
بينهما فسلما عن الاله على الاختصاص فانها خرج التحقق قوله وحصل
اختصاص الحمد بالاختصاص به تعالى لان السند لا يفرق الامام حال الاختصاص
فمعنى ذلك يخص لك فاذا قدم لك فكان قد تم فخص كخصم التقديم
اختصاص الحمد باختصاصه تعالى لانه ضرورة انه لو لم يخص به لكان
يخص الحمد بهذا الاختصاص المعين وهو اختصاص الحمد بالله تعالى لكان
مشارك بين الله وبين غيره على تقدير ان يسلط الشيء في لو لم يخص بهذا
الاختصاص على القيد والمقيد جميعا اعني قوله يخص قوله بهذا الاختصاص
او يخصا بغيره تعالى على تقدير ان يسلط الشيء على القيد فقط وقوله بهذا
الاختصاص ويحق المقيد وهو قوله يخص قوله وعلى التقديم يلزم ان

لا يكون مختصا به تعالى واذا لم يلزم على التقديم من الذين هم انقياسا ما
لا وجه لثبوت الاختصاص به تعالى ورفعته وانتفاءه ان لا يكون الحمد مختصا به
تعالى فثبت الاستدلال لان الاستدلال بين الشيئين ثابت بان
يلزم من انتفاء ما فرض لازما انتفاء ما فرض ملزوما او نقول اذا لم
يلزم من التقديم ان لا يكون الحمد مختصا به تعالى فقد لازم خلاف الموضوع
محتاج ما يستلزم الحاصل في محال فالنتيجة ان محال ان اذا كان القيد
الذي له انهما القيد الاختصاص بهذا الاختصاص محالين للاستدلال
المفروض فقد لازم ثبوت غير الاختصاص بهذا الاختصاص بالمطلوب
وهو ظاهر لان اختصاصه بالاختصاص به تعالى خرج الاختصاص
تعالى لانه لو لم يوجد الاختصاص به تعالى لكان يفرق بوجه اختصاص
به تعالى فبين المعنيين تلازم وهذا القدر كاف في التاكيد الظاهر قوله
وهذا القدر كاف في التاكيد لانه اعتبر المؤكد والمؤكد نفس المعنيين
ولست شري انه اذا ثبت بين المعنيين تلازم فلم لم يعتبر كون
تاكيد احد المعنيين للمعنى الاخر باعتبار ما يلزم للمعنى الاخر او باعتبار ما يلزم
لنفسه وبهذا الاعتبار بان يكون تأكيدا اختصاصا بوجه اختصاص
الحمد به تعالى باعتبار ما يلزم لاختصاص الحمد به تعالى باعتبار ما يلزم
بالاختصاص به تعالى لان اعتبار من على ان يكون المؤكد والمؤكد اثنين مع ان المؤكد واحد
الا ان راسخ يرجع الى غير المؤكد فيكون اقوى في دفع الاعتراض كما
لا يخفى ويمكن ايضا ان يقال ان التاكيد عين الاختصاص بهذا الاختصاص

الاختصاص
بالاختصاص

بالحمد
بالحمد

اشارة بقوله وان كان اه قوله وانت خبير بان اه قد قرر في قوله
ان الثاني الجرد من المصدر ان كان فيه التاء فالتاء والفتح على المصدر
المستعمل لا المصدر والفتح والقراءتان فان نشدة مثل المصدر
النشدة وهو المصدر والصرف والنشدة وهو المصدر الغير الصرف فاذا
اريد المارة والنوع من المصدر والصرف يقال في المرة نشدة واحدة
وفي النوع نشدة لطيفة للفرق عن النشدة التي هو المصدر الغير الصرف
فعلى هذا لو اريد ههنا النوع من المصدر والصرف ليقبل المنة كما ان
فرقا عن المنة التي هو المصدر الغير الصرف الا ان يقال العبرة لوجود العينة
القرينة الفارقة سواء كان وصفا او غيره والقوية ههنا موجودة وهو
عدم ثبوت معنى المنة التي هو المصدر الغير الصرف لله تعالى في الجواب
عن الاشكال الزايم بقوله لان المنة بهذا المعنى المناسب لقوله وكل ما اه
وقوله والثاني منع الكبرى راجع الى دليلها ان يقول لان المنة بهذا المعنى
مطلقا صفة مذمومة اه الا ان يشتبه بكونه مميزات العلوم كلية
قوله راجع الى دليلها لا تقرهم ان منع المقدمة الدالة راجع الى دليلها
ودليل الكبرى قوله لان المنة بهذا المعنى صفة مذمومة منزهة في الآخرة
المذكورة قوله فلا يتجه ما يتوهم ان الاول يقدم الجواب الثاني اما بيان وجه
اولوية تقديم الجواب الثاني على الاول وهو ان الجواب الثاني مبني على منع عموم
الجمل ومنع عدم صحة نسبة المنة اليه كما بسبب الجواب الاول مبني على تسليم
عموم الخطأ في تسليم عدم صحة نسبة المنة اليه كما بسبب الجواب الثاني مبني على

تعالى لان المنة المذكورة امتان المنع المنة وحق الجواب الثاني ان يقدم
على تسليم آما بيان وجه عدم الجاه الاولوية فهو ان كل واحد من الجوابين
منع وكما منع الضمير وتامنه مانع الكبرى فيكون ترتيب المقدمات المنع
ثم ما ذكره الحاشي من التقرير ما يلزمه قول السيد مد فوج بان المنع عنه هو
المنة لا امتان المنع عليه ان من يقول في السؤال ان كلام المنة يتضمن
المنة بالمعنى المنع لا يقال في رد السؤال ان المنع لا يقتضي اعتبار
نفي المنة في السؤال مطلقا لا بدلا خطا فيه نفي ثبات المنة بالمعنى المنع لا يقال
بل يقال مد فوج بانه لم يثبت من المنع بل يعلق امتان المنع عليه كما لا
يحتج فليس في ثبات المنة اصلا لكن انشاء المذموم المنع عنه انما
لا يجوز الا ان يريد بانشاء الامتنان ظاهره بل انشاء ما يلزم الامتنان
من افاضة المنع الجليدة التي لا يبعد ولا يخص لكن من هذا الامتنان جاز في
الاخبار ايضا كما يحكي فلا يكون التوجيه بالانشاء وجه معتد به قوله يجوز
ان يكون المبطل مجموع المنع الا الذي لكن يلزم حسدان يكون المراد من
الا الذي الحاصل من المنة بان يكون المعنى لا يتطلو اصدقاكم بالجن المؤذي
الى الا الذي فيجوز حسنة ان لا يكون المؤذي الى الا الذي مذموما منزهة
واما قلنا يلزم حسد ان يكون كذلك لانه لو اريد غير الا الذي مطلق الا الذي لا
يبقى وجه لضم المنع الى الا الذي ما لم يرد الا ابطال لكل واحد منهما اذ لو لم يرد
يلزم ان يكون ابطال الجميع اجزا اعتبارا لبيان عن مثل التميز في الاقوال
فيرجع هذا التوجيه الى اعتبار المنع التميز فيكون هذا الجواب الجواب الثاني

المنعوم المنه عنه التي يكون الغرض منها ترويج المنعم عليه كجعله لا يفتقر
التي يكون الغرض منها تبينة المنعم عليه ليقع في الكفر ان في المال احد كان في
ج ان لا يذكر الله او لا ذاك الجواب ولا يذكر المحشي فاما في الجواب
والوسيلة يعني لو سلم كون المبطل كل واحد من المن لا ذكي فيكون المن
للمنفعة لا يستلزم المنه عنه اصلا لجواز ان يكون المن في نفسه مباحا لكن
يبطل عملا آخر بخلافه كعمل الصدقة ههنا فان الاحكام قد ترتب على القارة
وان لم يكن الكل واحد من المتعارفين في الحكم نعم ابطال الصدقة بغير
منه عنه اي لا استغناء الا بان ابطال الصدقة بالمن منه عنه وهو مستلزم
المنه عن المن اجاب عنه بانه لا يستلزم المنه عن المن بنا على ان يكون
ابطال الصدقة بالمن منه عنه ناشئ من مقارنة المن بعمل الصدقة نعم لو كان ناشئا
عن سبب ليس ابطال الصدقة لا يستلزم المنه عن المن لان المنه عن المن سبب
المنه عن المن لا يلزم منه الوقوع في السبب لكن ليس كذلك وليس المن
سببا لابطال الصدقة بل مقارنة لعمل الصدقة فيبطل هذا العمل بخلافه وبهذا
يعلم انه لا يفتقر ان يقال المنه يقتضي القبح ولا يقع في الصدقة فيلزم ان يكون في
في المن فيكون المنه عن ابطال الصدقة باعتبار المن فيكون منه عنه لجواز ان يكون
القبح ناشئا عن الصدقة ولا عن المن بل عن مقارنتها لكن يتجوز ان لا يتصور وجود
من لم يقارن بعمل فيلزم خرافات المنه بالمعنى البني لفاعل الموقع في المنه
عنه لا محالة فلا يكون من كونه نفس المن منه عنه تقدير افعال قوله فاللزم
هو المنه عنه اه لهذا الكلام انما لان احدهما هو ان اللزم المنه عن المن يعمل بعد

بعد عمل الصدقة لا المنه عنه مطلقا حتى لا يجوز بعد سائر الاعمال لا لا يعلق
عليه الصدقة ونما بينهما هو ان اللزم المنه عن المن بعد الصدقة لا مطلقا
ولم يعم الصدقة او قبلها فاقابل قوله لان المراد يستحق المنه اه فيكون
استحقاق المنه مجازا او كتابية قوله والا كان باطلا قطعاه بربريا
القطع والضرورة اثبات ان المراد يستحق المنه الاضاف المذكور
لا ما يسمون من التباين بل قوله الامتنان والمنه مترادفان اه لما
كانا مترادفين وكان الفرق بينهما ههنا با هو المضاف اليه لكل واحد
منها وكون احدهما بالمعنى المنه لفاعل الاخر بالمعنى المنه للمفعول لظاهر
ان يذكر المنه في كلا الموضعين اما المنه والامتنان قوله بقوله التقا
واضافته الى المنعم عليه ودخل التقابل بل للاضافة الى المنعم عليه لا يرى ان
الامتنان لو لم يقتض الى المنعم عليه بل الى المنعم ايضا كان يقال المنه عنه هو
منه المنعم الفاعل في الامتنان المنعم الاخر فالتقابل موجود مع انه لا يكون
قرينة لكون المراد المعنى البني للمفعول فاقابل قوله وفيه ان كون المنه
نه اسبغ على وجود معنى العطاء وعنه في المنون وهو اذ لم يرد به المعنى
فلهذا اجاب ما يحمل على المعنى العربي قوله اشارة الى ان ما ذكرنا من السوال
والجواب قوله فخر اشارة الى السوال والجواب فخر اشارة الى السوال
السوال هو ان اختراص المعصن على كلام المنه يلزم اثبات المنه التي
بذلك تقتضي على انه لو لم يثبت له المنه وهو كونه بالمعنى البني لفاعل الجواب
باعتبار المعنى البني للمفعول جواب فخر اشارة الى السوال فخر اشارة الى السوال

المبنى للمفعول المفعول بأنه على الوجه العرفي غير متبادر وإنما لا بد من التبادر
من المبنى للمفعول المبنى للمفعول بالمعنى المصطلح لا بالمعنى العرفي فيكون
الجواب مبنيًا على غير متبادر وفي غير متبادر وأما تقرير الجواب فهو ان المنة
لما كانت قربة بالحر والحرية لهما فالتبادر كون المنة ايضا من حيث
فيتم ان يكون المنة بالمعنى المبنى للمفعول لا بالمعنى المبنى للمفعول كما لا يخفى ثم
المبادر من المنة في العرف والاستعمال بعد ان صار متبادر مع المنة المبنى
للمفعول بالمعنى العرفي لا بالمعنى المصطلح وانما تبادر المبنى للمفعول بالمعنى
المصطلح في اصطلاح اهل العرف والتميز ويمكن تقرير الجواب بوجاهة وهو
ان المبادر من المنة في العرف والاستعمال ولو لم يقارن بذلك
ولو قبل ان صار متبادر مع المنة المبنى للمفعول بالمعنى العرفي ان كان
المبادر من المنة عند الاطلاق المعنى المبنى للمفعول فمما لا يخفى ان حكم
الخطاب في ضافة الحكم الى الخطاب احتمال ان يكون بيانته واما
ان يكون لامية والمعنى على الاول الى الحكم الذي هو خطاب الله تعالى المتعلق
بافعال المكلفين مخصوص بغيره تعالى كما ان نفس الخطاب في الآية
بغيره تعالى والمعنى على الثاني الى خطاب الله تعالى بافعال المكلفين كوجوب
والحرية وغيرهما مخصوص بغيره تعالى كما ان نفس خطاب الله تعالى المتعلق بافعال
المكلفين مخصوص بغيره تعالى فالفرق بين الخطاب المذكور وبين الخطاب المذكور
عنه قوله ولك ان يجعل الخطاب على تقدير كون الاضافة بيانته او لامية
هو ان الخطاب مبنيًا بمناه تحقيق الذي هو خصص الله تعالى له خطاب غيره قوله

بمناه الجازي الذي هو صفة فعل المكلف اعني ما هو طبع بطريق الاطلاق
المصداق للمفعول ثم الحكم المضاف الى الخطاب يكون عين الخطاب المذكور
في التوجيه الثاني على تقدير كون الاضافة لامية وغيره على كونه بيانته فانه
قيل اني فائدة في ضافة الحكم على تقدير كون الاضافة بيانته فانه فائدة
الى ان الخطاب الحكم في التوجيه الاول ليس بمناه الجازيين اعني ما هو طبع
وما حكمه في التوجيه الاول معهما تحقيقين يحصل تلك الاشارة بالاشارة
الى ان المراد بالخطاب ما وقع تعريف الحكم في كتاب الاصول هما فيها عند
التعريف معهودان على المعنى الحقيقي وبان ذكر شي لا يحتاج اليه في الظاهر
لا يجوز كونه هذا لكن الظاهر ان المحشى اعتبر الاضافة لامية فمما لا يخفى ان حكمه
مصطلح الاصوليين ليس هذا مصطلح الاصوليين بل مصطلح الفقهاء واما مصطلح
الاصوليين الحكم الشرعي العرفي بآية تعالى المتعلق بافعال المكلفين المنقسم
الى الابحاث والتحريم وغيرهما ان يكون كلام المحشى مبنيًا على ما وقع بينهم
على طريق المسامحة فمما لا يخفى ان الحكم على الوجوب والحرية وغيرهما او مبنيًا
على ان الابحاث الوجوب متحدان بالذات وكذا التحريم والحرية وغيرهما
او مبنيًا على مصطلح الاصوليين في تعريف الفقه نظر الى ان الحكم المأخوذ
في تعريفه بمعنى ما حكم به والخطاب المعروف ذلك الحكم بمعنى ما هو طبع بطريق
والحرية وغيرهما قوله لان تعظيم شأنه تعالى الاول الى ان يقول لا لوجه
الذي ليس مع بعض خراسان الكائنات السابقة بناء على دخول كونه تعظيم شأنه
تعالى في الكائنات السابقة مع تقديم ذلك القول على تقدير ذكره على قوله

وانفاة للاختصاص استلزاما من ان يكون تلك الالف في الجملة
السابقة فلا تعقل قوله اولاً لانه جعله وحتم ان يكون عدم ذكر الشرف
بناء على ان ذكر الشان يستلزم في العرف الاستعمال الشرف ليقال
في مقام المدح فلان ذواتنا استلزاما وقد اختلف في النبي صلى الله عليه وسلم
والمحتمل ان يكون عدم ذكره ههنا بناء على ان الشرف المذكور فيما سبق من حيث
ذاتي ليس لغير الذات فيه مدخل وشرف النبي عليه السلام فيه مدخل لغيره
النبي عليه السلام ككون شرفه عليه السلام بحمل الله اياه شرفا فان السلام
لكونهما مركبة من اجزاء الفردة متماثلة بالحقيقة عند اهل السنة فلا انفاء
بين الاجسام قبل تزييف الله واصطفاة قوله وقد عرفت ما فيه
قد فصلنا فيما سبق ما يتوجه على ما عرفت في البقرة قوله غير ان الوقوع لا يتم
في اخر الكلمة التي عند ما يتحقق التقديم ثم يتشبه ههنا بعض الاستلزام في ذلك
الوجه فذكر قوله اما لو كانت للجنس على اعتبار شرف في الفرد في الحال الى حد
مع كان للجنس كمال الاختصاص حقيقيا كما في ذلك الكتاب كمالين المصنفين
لكنه حقيقيا ادعاني فخال قوله ثم كون الاختصاص صانفا بالقياس الى
الكفار مما لا معنى له في هذا المقام لان احتمال الاختصاص لو كان اضافيا
بالقياس الى الكفار يقتضي انه يوجد من يعتقد الشكره النبي الكفار في الصلوة
والنحية للنبي والكفار لكن لا يعرف على النجسين فيؤتى في التخصيص لرد الغفلة
ابطل من التوجيه لغير المحل والمقام ليس مقام مثل هذا كما لا يخفى قوله فان اختصاصا
اصافي يعني القياس الى غير الانبياء ثم الحكم بكون الاختصاص متناهما مني

على

على عدم حمل القائل للام في الصلوة والتحية على الحمد وعلى الجنس اعتبار
الفرد كما حمل فتدبر قوله ولو كانت الاستغناء في حقيقيا لاني في هذا المحل
سببية وهو ان جنس الصلوة ان اختصاص لكل واحد من الانبياء فالاختصاص
بواحد من اختصاص واحد اخر وان اختصاص لمجموع الانبياء فيلزم ان لا
يقع الصلوة على واحد واحد ويلزم لو توغرها للمجموع مع ان ليس كذلك فيلزم
في ضرورة كون الاضافة للاستغناء اعتبارا كون الاختصاص اضافيا لانا
يلزم ان يقع الصلوة على واحد واحد فليست كل صفة من صفات الانبياء
هذا القول على احتمال الاضافة على عدم جواز الصلوة لغير الانبياء مع انها
جائزة لغيرهم فربما المؤمنين تبعابا لاتفاق واستقلا لا بالاختصاص
ويكون كونه حراة بوجود النظر ما ذكر اعتبارا كون الاختصاص اضافيا
بالقياس الى الكفار في صورة كون اللام للجنس وكجدة ان يكون حراة
بوجود النظر هو ان في صورة كون الاضافة للحمد التي ذكي لا تختص
الاختصاص من الاضافي بان يكون اللام ايضا للحمد والحمد في الاختصاص
ههنا يسمع ان يكون حقيقيا لو كانت اللام في الصلوة والتحية للحمد كما في
قوله يعني ان السابق بحال المصطفى لو اراد ذلك لكان الظاهر ان
مع بعض خبر سائر النكات السابقة بناء على سبق ذكر تلك النكات
بشأنه عليه السلام من النكات السابقة وقد اشترى اليه سابقا قوله
لا يرد حجة للعالمين فقول الرتبة عليه السلام نزلها عليهم كما ان
القوم رحمة لهم والرحمة من السطال للبيد رحمة من المقوم

لكن تركه اي ترك قوله وعلى آله واصحابه الرحمة الجليلة مثلاً قوله
 بمنزلة اه انما كان بمنزلة ذلك القول بناء على ذكر من انه رحمه للعالمين فقول
 الرحمة عليه نزولها عليهم ثم اذا كان بمنزلة القول كان الظاهر ان يقول هذا دعاء
 شامل للبرية لان يقول هذا دعاء للبرية شامل لمصلحة الفقراء لان المصير
 اذا قال انما يظهر انه يقول لك الحمد والمنة وعلى ربك الصلوة والتمجيد وهذا
 دعاء شامل للبرية ولعل الخشوع عند عدم التمجيد شامل قوله فافهم ولعله
 اشارة الى السؤال بان الرحمة النازلة على النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته
 اخص من ان يكون نزوله على عامة المؤمنين فكيف يكون نزول رحمة
 نزولها عليهم والى الجواب انه لا بد ان يكون نزول الرحمة عليه نزول
 غير تلك الرحمة عليهم بل يدعى ان يلزم منه نزول نوع تلك الرحمة او جنسها
 او ابرز ما عليهم والى السؤال بان الصلوة على آل واصحابه وسائر
 المؤمنين يكون على سبيل التسبيح والارادة وعلى الطريق المذكور
 يكون الصلوة عليهم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم على طريق التسبيح والارادة
 والى الجواب بان الصلوة عليهم لا كان بطريق ان يلزم من نزول الرحمة عليهم نزول الرحمة
 عليهم يكون الصلوة عليهم على طريق التسبيح والارادة فانه لا يلزم من تسبيح
 الملائكة ورد ليقع والى السؤال بان دأب سائر المؤمنين الارادة في التسبيح
 والارادة في الذكر في الطريق المذكور والى الجواب ان الارادة في الذكر
 والى الجواب بان في الطريق المذكور وان لم يكن ارادة في الذكر صريحاً
 لكن فيه اشارة في الذكر لانهما فيه سلوك الطريق البر على البقاء

وايضاً

والى الجواب في اختيار الطريق القريب والاشارة الى انه عليه السلام رحمة
 لهم ونزول الرحمة عليهم نزولها عليهم والاشارة الى مضمون هذا
 دعاء للبرية شامل لجميع الانبياء والاختصاص بغير سائر المؤمنين
 فليكن الاختيار والى السؤال بان على الطريق المذكور لا يمن الصلوة
 على آل واصحابه عن سائر المؤمنين والى الجواب بان هذا لا يلزم
 صريح سائر المؤمنين ان لم يلا سبب المعهود والتحصيل ما عرفت
 من السور ففقد حصل التميز الى ان المراد على فوق ما يصنعون فقول
 التمجيد ايضا قائل ثم يمكن الجواب عن اصل السؤال بان نقول السلام
 الى الصلوة التي وقع بها التعليم في التسبيح على ما صرح به في كتب
 الحديث والفقه وفيها ذكر الال ايضا وتخصيص النبي بالذكر في هذا
 اما لكونه اصلاً في الصلوة فلا ينافي ملاحظة كونها على الغير ايضا
 ولتخصيصه الاختصاص بالتقديم او لان الصلوة المعهودة بالكنيفية
 الخصوصية مخصوصة بنبينا عليه السلام مع بقا ان فهم الصلوة
 على آل على حاله لا ندر اجها في الكيفية الخصوصية فليتأمل فانه
 فانه قد افصح لك الباء في الجواب الناشئ عن الاشكال الثاني
 من الاختصاص المستفاد من التقديم والله الهادي وبان نقول ان
 وعلى ربك الصلوة وقد نقل عن ابى العباس وابن عباس رضي الله عنهما
 ان الصلوة لله تعالى شاء واظهار شرف ومن شجره عليه ولذا
 روى الاستغفار في الصلاة والدعاء في الغير على ما هو المشهور في اطلب

في الصلوة المعهودة والاشارة

اصل المتن على ما في

الرحمة فعلى اصلي صلوة على نبيك اطلب حمة نازلة على نبيك
واطلب نزول حمة على نبيك والمعروف في الطلب ما وقع به التعليم من
وما اشتهر من المؤلفين وبعض الممات المرمية في القول الاول
في هذا القول ايضا قوله بغيرنا محل المناظرة لان محل المناظرة الكلام
النام تجري سواء عرفت بما افقته الكلام في الجانبين اظهار الصواب
كما هو التحقيق او بالنظر بالبيعة في الجانبين في السبب بين الشبهين
اظهار الصواب كما هو المشهور قوله وتبينها على ان الموازنة
لا يتوجه ان تكرار لان التنبية على ان الموازنة انما يتوجه الى الكلام
تجري ليس عين تعيين محل المناظرة ولا لازما لان تعيين محل المناظرة
لا يفيء على المقام ولا يوجب التخصيص واللام غايته ما في الباب انه يلزم
من تعيين محل المناظرة تنبيه الخاطب على ان الموازنة انما يتوجه
الى الكلام تجري ولا يلزم منه تنبيه الخاطب الى تنبيه الكلام وقد سبق نظيره
في اول الكتاب وعلى تقدير ان اصل التنبية على ان الموازنة انما
يتوجه الى الكلام تجري لازم لتعيين محل المناظرة لكن مع قيد
كان القائل ناقلا او مدعي ليس يلزم قوله وهي جملة خبره وان كان
منقولها اتم منه وفي غير ما من اللفظ مطلقا وفي المعاني كذلك
قوله فالتخصيص تجري غير مناسب المراد التخصيص الذي لا يخص
بمعنى المحرر والقصر اذا لازم هو الاول وهو الثاني ولا جرح المراد الاول
وهو الثاني قال غير مناسب ولم يقل غير صحيح قوله وان كان ناقلا

بمعنى

بمعنى ناقلا او مدعي بمعنى مدعيه انما توضح بقوله كون مدعيه بمعنى
مدعيه بل بمعنى مدعيه مع ان عدم كون ناقلا بمعنى ناقلا بل
ناقلا بمعنى كالتدليس ما لان مدعيه لو كان بمعنى مدعيه يكون
ناقلا ايضا بمعنى ناقلا فان قيل المبني وقرنا نقلا ومدعيه كونهما
بمعنى ناقلا ومدعيه فالحمل على خلافه حمل على خلاف البتة در قلنا
سبب الحمل على خلاف المبني وجود القرائن وهي المواضع المتأني
المبني قوله فلا يلزم التخصيص لانه لا يلزم ح الا كون المنقول فيه وهو
النقل الكلام تجري اعم من ان يكون منقول النقل كلاما خبريا او غيره
قوله ولا يخرج صورة اه فان قيل ما وجه نه القول بعد قوله فلا
يلزم التخصيص قلت وجهه ان مفهوم عدم لزوم التخصيص تجري اعم
حيث يصدق بالتجوز الى مادة واحدة غير تجري في هو كاف في رفع
سؤال القائل لان مقتضوده الاعراض بان المنقول مع الكلام تجري
وغيره من الالفاظ مطلقا فالناسب التعميم لا التخصيص تجري فلا يلزم
في القول اليه كالتدليس ثم ان المحشى لم يصرح لما يراى من كلام القائل
تعلق الموازنة بالنقل لكن لما وهم كون ناقلا بمعنى ناقلا فهم تخلص
النقل بصورة كون المنقول كلاما خبريا قوله فبيده تنبيه على محل المناظرة
كما عرفت الا ان يقول مع ان فيه الا ان يراوا لفظ في المقابل للفظ
المؤخذ في قولهم وهو المناسب للمحل هذا على نسخة فبيده ما على نسخة
بل فيه فلا اشكال ان يكون القائل ان المحشى اعتبر فيما قبل المتأني

بمعنى ناقلا او مدعيه
بمعنى مدعيه بل بمعنى مدعيه مع ان عدم كون ناقلا بمعنى ناقلا بل ناقلا بمعنى كالتدليس ما لان مدعيه لو كان بمعنى مدعيه يكون ناقلا ايضا بمعنى ناقلا فان قيل المبني وقرنا نقلا ومدعيه كونهما بمعنى ناقلا ومدعيه فالحمل على خلافه حمل على خلاف البتة در قلنا سبب الحمل على خلاف المبني وجود القرائن وهي المواضع المتأني المبني قوله فلا يلزم التخصيص لانه لا يلزم ح الا كون المنقول فيه وهو النقل الكلام تجري اعم من ان يكون منقول النقل كلاما خبريا او غيره قوله ولا يخرج صورة اه فان قيل ما وجه نه القول بعد قوله فلا يلزم التخصيص قلت وجهه ان مفهوم عدم لزوم التخصيص تجري اعم حيث يصدق بالتجوز الى مادة واحدة غير تجري في هو كاف في رفع سؤال القائل لان مقتضوده الاعراض بان المنقول مع الكلام تجري وغيره من الالفاظ مطلقا فالناسب التعميم لا التخصيص تجري فلا يلزم في القول اليه كالتدليس ثم ان المحشى لم يصرح لما يراى من كلام القائل تعلق الموازنة بالنقل لكن لما وهم كون ناقلا بمعنى ناقلا فهم تخلص النقل بصورة كون المنقول كلاما خبريا قوله فبيده تنبيه على محل المناظرة كما عرفت الا ان يقول مع ان فيه الا ان يراوا لفظ في المقابل للفظ المؤخذ في قولهم وهو المناسب للمحل هذا على نسخة فبيده ما على نسخة بل فيه فلا اشكال ان يكون القائل ان المحشى اعتبر فيما قبل المتأني

بمعنى ناقلا او مدعيه
بمعنى مدعيه بل بمعنى مدعيه مع ان عدم كون ناقلا بمعنى ناقلا بل ناقلا بمعنى كالتدليس ما لان مدعيه لو كان بمعنى مدعيه يكون ناقلا ايضا بمعنى ناقلا فان قيل المبني وقرنا نقلا ومدعيه كونهما بمعنى ناقلا ومدعيه فالحمل على خلافه حمل على خلاف البتة در قلنا سبب الحمل على خلاف المبني وجود القرائن وهي المواضع المتأني المبني قوله فلا يلزم التخصيص لانه لا يلزم ح الا كون المنقول فيه وهو النقل الكلام تجري اعم من ان يكون منقول النقل كلاما خبريا او غيره قوله ولا يخرج صورة اه فان قيل ما وجه نه القول بعد قوله فلا يلزم التخصيص قلت وجهه ان مفهوم عدم لزوم التخصيص تجري اعم حيث يصدق بالتجوز الى مادة واحدة غير تجري في هو كاف في رفع سؤال القائل لان مقتضوده الاعراض بان المنقول مع الكلام تجري وغيره من الالفاظ مطلقا فالناسب التعميم لا التخصيص تجري فلا يلزم في القول اليه كالتدليس ثم ان المحشى لم يصرح لما يراى من كلام القائل تعلق الموازنة بالنقل لكن لما وهم كون ناقلا بمعنى ناقلا فهم تخلص النقل بصورة كون المنقول كلاما خبريا قوله فبيده تنبيه على محل المناظرة كما عرفت الا ان يقول مع ان فيه الا ان يراوا لفظ في المقابل للفظ المؤخذ في قولهم وهو المناسب للمحل هذا على نسخة فبيده ما على نسخة بل فيه فلا اشكال ان يكون القائل ان المحشى اعتبر فيما قبل المتأني

بتقييد الكلام بالناسخ على ان المنقول على محض لا يتعلق بالمواظفة
وانما يتعلق به نفس النقل وهي جملة خبرية انما يتعلق بالكلام بالناسخ
مع ابقاء احتمال ان يكون نقلا او منقولا واما ظهور التبيين على المواظفة
متعلق بالكلام بالناسخ على ان يكون نقلا لا منقولا فيكون ناقلا بمعنى
فيه لا بمعنى ناقلا في قوله في نفسه سواء انفع على غيره او لا ثم قوله في نفسه
تعلق ان يكون محمولا على التخصيص لا يترى في كلام القائل من تعلق المواظفة
بالمنقول قائل **قوله** لان المدعى لا يكون نفس الكلام فلو كان مدعيا
بمعنى مدعيا لم يلزم ان يكون المدعى نفس الكلام مع انه بمعنى الكلام لا
ان يكون مدعيا بمعنى مدعيا فيه ويكون ناقلا ايضا بمعنى ناقلا في نفسه
قوله والمنقول قد يكون معنى الكلام فلو كان ناقلا بمعنى ناقلا لم يلزم
احتمال المنقول الذي هو المعنى فالأظهر ان يكون ناقلا بمعنى ناقلا في
اللام يلزم اهماله فيثبت المطا **قوله** على انه مال الكلام فيه لفظ ايهام
فتأمل ثم هذه العبارة اعتراض على القائل ايضا فخرجته ان الشك في
من قوله ما يخص به الخبري غير مناسب القول بان المناسب قد تم
التقييد بل حمل الكلام على الاعم لئلا يلزم التخصيص بالخبري **قوله** ولا يخفى
على انه لو حمل الكلام على الاعم كما هو المستفاد من قول القائل في التخصيص
على ما بينا لان من الكلام الكلام الغير خبري حيث فرض حمل الكلام على
الاعم كالمفردات والمركبات التقييدية والانتسابية الغير المنقولة واما
كون هذه الامور غير منقولة فلا يخفى ان التقييدية الغير المنقولة وما كونهما

يكن يظهر ذلك التبيين بعد
بمعنى تقييد الكلام بالناسخ
ان خبر انما يظهر التبيين
على انه المواظفة

بمعنى قائل ان هذه الامور لا تصح للدعوى فالتقييد احسن وجوه
لذلك كانت الوجوه بملاحظة كلام المحقق من المبدأ الى المشتق الى المعين
حمل المناظرة والتبيين على ان المواظفة انما يتوجه الى الكلام الخبري سواء
كان القائل نقلا او مدعيا وفي ضمن هذا التبيين على ان المنقول على
محض لا يتعلق بالمواظفة وعلى انها يتعلق بنفس النقل وعلى ان النقل جملة
خبرية وان كان منقولا اعم منها ومن غيرها والارشاد الى ان ناقلا
فيه و مدعيا بمعنى مدعيا فيه لان كونها بهذين المعنيين منوطا بالتقييد
الخبري اذ لو لا التقييد كان ناقلا بمعنى ناقلا و مدعيا بمعنى مدعيا في ضمن
هذا الارشاد والرفع لمخدوكون المدعى نفس الكلام دون المعنى مع ان
بالعكس والرفع لمخدوكون المدعى نفس الكلام مع انه قد يكون في نفس
معنى الكلام مع قطع النظر عن اللفظ وكون التردد حاصرا على تقدير
التقييد كخلافا اذ لم يقيد ورها شذوذا الوجود بملاحظة الشعب
واللوازم **قوله** لو اكتفى في التقييد بقوله خبري لكان اولى كمالا
بمحقق ان اراد ان يكون اولى من جهة انه يكون احضر والثاني يعني
عن الاقول فراد ان القول باغناء الثاني عن الاول غير معقول
مع ان في الاحتمال ثم التفصيل تشويها الى محل المناظرة والمواظفة
وتكفي في الدهر فضل يمكن وجعل غير ان الا ان يقال ان مراده
بكونه اولى هو ان المناظرة لا يختص بالجملة انما بل تجري في مثل الصلاة
والمجمل المعنى ايضا مشتملا على الكلام النفس التي تنبث قد مرها في

بمعنى تقييد الكلام بالناسخ
ان خبر انما يظهر التبيين
على انه المواظفة

الشم كحى في الصلاة وهي قوله البت قد مر من المناظرة وكذا الحال في
الصغرى التي هي قوله لا ينفى لطلان التمس فلا ينبغي الاقتصار على بيان التمس
من الجمل فلا ولا في ترك قيد التمس والاقتصاف على قيد خبري قوله ثم هذا
التقييد انما يحتاج اليه مراد في اصل الاحتجاج لا في الاحتجاج مطلقا
اذ لا كلام في ثبوت الاحتجاج اليه اذا قصد اليقين والتبعية المذكوران
قوله لكن المناسبات للقيام ان يحمل التمس في القول بان مناسبات
المقام هو ان المقام مقام البيان والاعلام لا مقام الالهام
والالهام فالمناسبات ان يحمل على كونه الكلام لكن في قوله بناء
نوع ابا عنه الا ان يقال المتي منه بيان الحق للمحل والحق للمحل
كونه مناسبا بالوجه الذي ذكره في اخر الكلام لذلك لا ينافي
الشم لكن المناسبات للمقام يأتي غير المحل المذكور فاما ان يقال
يكون مراده من المقصود في قوله ليكون موافقا للمقصود هو الاعلام
لا الالهام فرج الى ما قلنا قوله مع ان ما نقله عن الشيخ ليس على وجه
ذلك وبسبب الاستدعاء هو ان المقامات جميع مستغرق وكذا العلوم
وعلى تقدير ان يجعل الاضافة مصفحة معنى نتيجة المقامات كالعلم واللام
فالعلوم يستفاد من الاضافة وعلى تقدير عدم استيفادها منها فستفاد
من جهة ان نفس قضية التمس العلوم كونه فيصدق عليها موضوع نفسها
فيكون حكومتها عليها حكومتها فيكون كونه نظيرة ان قضية ما مر عام الا وقد
منه البعض واخذ تحت موضوعها وفكره عليها حكم نفسها قائل قوله

٢٢
بالمعلوم الحكيم كونه قواعدا حكيمه على ما بين في قوله وفيه المراد
هذا على تقدير ان لا يقتصر العلوم بالعلوم الحكيمه قوله بل هو اشارة الى
حاشية في خبر الفن فاذا كانت تلك الحاشية بطريق الاشارة لا بطريق
الظهور فلا عبرة بها اذ قد عرفت ان المراد بمجموعات العلوم اجزاء
العلوم التي وقعت تحت كبرى ممتلئة قوله لكن المناسبات ان كان قبله
توجيه عدم جعل الحمل على الحكيمه واجبا وهذا توجيه جعل الحمل المذكور قسما
ثم مراده بقوله على كل تقدير تقدير ان المراد بالعلوم العلوم الحكيمه
وتقدير ان المراد بمجموعات العلوم اجزاء العلوم التي وقعت تحت كبرى
ممتلئة ويجوز ان يعتبر قوله على تقدير مفهوم عام لبيان ان الحمل على
الحكيمه مناسب على كل حال لا ينفك تلك المناسبات غير المحل المذكور
بوجوه الوجوه قوله ليكون موافقا لما هو المقصود منها من شرط بقوله
والعلم المراد كما ان قوله والعلوم الحكيمه من شرط بقوله يجوز ان يكون
المراد ثم الظاهر ان مراده ما هو المقصود من الحاشية المشارة اليها التي هي خبر
البعض وقد ذكرنا سابقا احتمالا آخر فلا تغفل قوله على حقيقة بعض
المحققين وبناء التحقيق على ان النظر بالبيعة من الجانبين في النسبة
بين السببين اظهر للصواب مفاكرة لما نلاحظه فالصواب التفرقة
بما افقه الكلام من الجانبين اظهر للصواب قائل قوله فالتقييد
او في فان قيل وكيف يكون حال المناظرة لطريق الحكيمه ومناظرة
الخلف مع السلف فالتجواب عن الاول ان الكتاب كالمخاطب

الا ترى انه يتبين على الحكم الى طلبة وعلم الثاني انما يتبين
 السلف منزلة الموجودين الى طلبة قوله وان كان من طلبة
 المناظرة بالمعنى الاول كنه ليس منها بالمعنى الثاني لان العبرة لما هو
 التحقيق لما هو المشهور في كل موضع قوله فيه انه ان اراد من العلم
 مطلق التصديق اه لا ارى وجهما في هذا الكلام اذ ان المطلوب
 عن المنقول لما كان الكلام في صحة النقل لا في صحة المنقول في صحة
 وجود العلم الظني بصحة النقل اي تأثير لكون المنقول يقينا اي
 الطالب اليقيني في لياقة الطلب صحة النقل لتحصيل اليقين
 بصحة نعم اذ لم يعلم صحة يقينا بل طلبا لطلب صحة لتحصيل اليقين
 بها لكن لا تأثير لكون المنقول يقينا بل تأثير لعدم العلم بها يقينا
 لان العلم اليقيني بصحة النقل لازم وان كان المنقول ظنا لان كون
 المنقول ظنا باعتبار دليله والنقل ليس بدليله حتى يكفي العلم الظني
 بصحة فالعلم اليقيني بصحة نقل المطلب الظني لازم لان المطلب
 وان كان ظنا لكن نقله يقيني فلا بد من العلم اليقيني بصحة نقل
 المطلب الظني حتى يعلم يقينا لنقل النقل وكذا في صورة انتقال العلم
 اليقيني بصحة النقل اي تأثير لكون المنقول ظنا اي في الطالب
 اليقيني في عدم لياقة طلب صحة النقل لتحصيل العلم اليقيني بها بل على
 تقدير كون المنقول ظنا يلزم من كونه طلب صحة النقل لتحصيل العلم اليقيني
 بها لان العلم اليقيني بصحة النقل لازم وان كان المنقول ظنا كما بينا

انما يتبين على الحكم الى طلبة وعلم الثاني انما يتبين
 السلف منزلة الموجودين الى طلبة قوله وان كان من طلبة
 المناظرة بالمعنى الاول كنه ليس منها بالمعنى الثاني لان العبرة لما هو
 التحقيق لما هو المشهور في كل موضع قوله فيه انه ان اراد من العلم
 مطلق التصديق اه لا ارى وجهما في هذا الكلام اذ ان المطلوب
 عن المنقول لما كان الكلام في صحة النقل لا في صحة المنقول في صحة
 وجود العلم الظني بصحة النقل اي تأثير لكون المنقول يقينا اي
 الطالب اليقيني في لياقة الطلب صحة النقل لتحصيل اليقين
 بصحة نعم اذ لم يعلم صحة يقينا بل طلبا لطلب صحة لتحصيل اليقين
 بها لكن لا تأثير لكون المنقول يقينا بل تأثير لعدم العلم بها يقينا
 لان العلم اليقيني بصحة النقل لازم وان كان المنقول ظنا لان كون
 المنقول ظنا باعتبار دليله والنقل ليس بدليله حتى يكفي العلم الظني
 بصحة فالعلم اليقيني بصحة نقل المطلب الظني لازم لان المطلب
 وان كان ظنا لكن نقله يقيني فلا بد من العلم اليقيني بصحة نقل
 المطلب الظني حتى يعلم يقينا لنقل النقل وكذا في صورة انتقال العلم
 اليقيني بصحة النقل اي تأثير لكون المنقول ظنا اي في الطالب
 اليقيني في عدم لياقة طلب صحة النقل لتحصيل العلم اليقيني بها بل على
 تقدير كون المنقول ظنا يلزم من كونه طلب صحة النقل لتحصيل العلم اليقيني
 بها لان العلم اليقيني بصحة النقل لازم وان كان المنقول ظنا كما بينا

مستل

معلومة على كلفة مع انه محلات العلوم كلفة وآلاتنا تحتاج الى
قوله ان لم يكن معلومة من قول الامر وليس في كلامه قيد بغير القيد
بالعلم المناسب الا ان يقال ترك القيد لا شعرا بان المعبر ترك
القيد لظهور الامر وهو ايضا تركه لذلك قوله لا امتحان في الامتحان
ثلاثة احتمالات اما امتحان الخصم للامام واما ليس له واما ليس له
لاظهار الصواب فثانيها امتحان الخصم ليعلم انه هل هو من يعرف حتى
يقع مع المظنة ولا بعد عنها ام لا وثالثها امتحان نفسه ليعلم ان
هل هو مطابق للواقع او لا والمستفاد من كلام المحقق كنهه تطويل
ان مراده الثالث الثاني لانه لا بعد تطويله بره على الرغم ان
الفعل لو كانت معلومة يتحقق طلبها لا امتحان بالمعنى الثاني المقصود
منه اظهار الصواب الا ان يقال يعتبر في النقل الاضافة الى النقل
فالمراد النقل لا امتحان لكن على ان كان الظاهر لا يصح بدل لا يثبت
في كل قول كنهه تطويل فذلك لا يثبت قوله وفيه نظر لان العلم
الحاصل باحد الطريقين غير العلم بالحاصل بالطريق الآخر شخصا او
صفا فحين العلم باحد الطريقين يحصل في من جهة ما يحصل
بالطريق الآخر فيجوز ان يطلب الصحة المعلومة لتحصيل العلم
بالجواب فلهذا معنى القول بان غير مناسب في مقام المناظرة نعم قد
يقول في مثل ان ذلك اجتماع المتشبه فليتأمل ويجوز ان يكون
قوله فانظر بعد قوله وفيه نظر إشارة اليه ثم ان المحقق يقول

في

في آخره لا يتناول العلم الا على تقديره لا ليس في القول بان العلم
المعلم بالطلب بوجه اخر هو محمول في ذلك الوجه غير محمول
ان يكون قوله وفيه نظر إشارة الى القول المذكور وانه مناسب
الطلب على ما قلنا وقوله فانظر الى عدم ظهوره على منوال ما قلناه
وارجح ايضا الطلب قوله وحينئذ قد غفرت اه القيد مما يشهد
بذلك العقل فهو احضروا على كل تقدير واما الرد في ان اد
القيد اللازم هل هو لعدم صحة الطلب على تقدير العلم ام لعدم
لياقة الطلب فقال السرا لا انها لو كانت معلومة تنبئها شعرا
بان القيد لعدم لياقة الطلب على تقدير العلم لا لعدم صحة الطلب بهذا
التقدير لظهوره في كلام المحقق في قوله الموافق للمناظرة يعني نقل
ان يطلب الصحة طلب موافقا للمناظرة في الطلب الصحيح او طلب
موافقا للمناظرة في الطلب الطلق او موافقا للمناظرة في الطلب
اليقيني قوله فلو كان على الوجه السابق او لاسراده بالوجه السابق
هنا الوجه من جهة ان الصحة اذا كانت معلومة فاللحاق عدم الطلب
والا فالوافق للمناظرة ايضا وجه سابق لكن من جهة اخرى قوله
المراد بكونها معلومة للطلب كونها معلومة له في اعتقاده اه لو
كان المراد ذلك لورد ان كونها معلومة في اعتقاده لا ينافي
لتصور احتمال عدم كونها معلومة له في نفس الامر لان اعتقاده العلم
بالصحة يخفى مع الاحتمال المذكور فيقتضي بطلب الصحة ان لم يكن

معلومة للطالب طلب الصحة ان لم يكن معلومة للطلبة في
اعتقاده وطلب الصحة على تقدير اعتقاد الطالب عدم علمه على
لا يفيق بل المايق ان يكون الطالب على هذا التقدير بعد التوجه الى
الى الوجوه ان لا يفيق الطالب دون الالتفات الى ان العلم
المراد بعدم كون الصحة معلومة في اعتقاده بعد التوجه الى الالتفات
هذا ثم المتبادر من كون الصحة معلومة للطالب كونه كذلك
في نفس الامر فلا معنى لقول الخشبي المراد بكونها معلومة للطالب كونه
معلومة له في اعتقاده بل الظاهر ان يبدأ في الجواب بقوله طلب
الصحة المعلومة في نفس الامر غير المايق وان لم يكن علم بالعلم بهما
قوله على ما قالوا انما قال كذلك لان كون العلم بالعلم بعد التوجه
والا لفتات الى الوجوه ان قطعي الحصول في جزم المنهج عند الذم
الناس وفي العلوم النظرية والعلوم الغير الاولية وتعدد ما بالمعنى
المقهور من المعنى المق عبارة عما ذكر من كونها باعثة على اقسام
الفاعل على الفعل ههنا طرف التعدد لا المق و يجوز ان يكون
ههنا طرفا للمق على ان يكون المق عبارة عن الاستقلال فحينئذ
يكون تمهيد الما بعد او على انه يحل المعنى المق على ما ذكر في تعريف
المناظرة ليكون تمهيد المقولة ضرورة ان كل واحدة من الحقائق
الغائية مع سائر العلل فان سائر العلل كالعلل الغائية
انما يستفاد من المعنى المق في تعريف المناظرة فلا يتم ان

كل

الذي كل غرض اه يعني ان قوله اظنما لا يصح بغيره لان ان
كل من علم غايته بمعنى الباعث المستقل في الباعثية حتى يتعد
العللة الغائية بالمعنى المذكور و لا يلزم بعد ذلك ان ارد الحقائق
المستقلة بالضماء سائر العلل لكن في ان الغرض العلة
الغائية متحدان بالذات فمختلفان بالاعتبار قال الخشبي
العلامة في حاشيته شرح مختصر الاسرار في خواصها الغرض لا يحد
اقدام الفاعل على الفعل ليس على غايته له فان الغرض باليقين
الى الفاعل العلة الغائية بالقياس الى الفعل فان التاديب
على غايته للضرب وغرض للضارب انتهى فلا وجه لاثبات ما
ونفي الآخر على ما هو المستفاد من كلام الخشبي بل الظاهر ان يقول فلان
ان كل علم غايته باعثة بهذا المعنى ولا يتم ان كل غرض علم
غايته باعثة بهذا المعنى فائدة لعلك تقول الفرق بين
العللة المستقلة والباعث المستقل فيقول الفرق بينهما ان العلة
المستقلة عبارة عن المستقل في التأثير والباعث المستقل عبارة
عن المستقل في الباعثية مثلا العلة المستقلة في الباعثية مع سائر
العلل علم مستقلة ونفس العلة الغائية المستقلة في الباعثية باعثة
مستقل ثم الاستقلال لا ياتي في اعتبار شرط في التأثير او في الباعثية
خارج عن ذات المستقل وان كان معتبرا في استقلاله ولا اعتبار
شريك في التأثير او في الباعثية فاشارة عن المستقل انما ياتي في اعتبار

تركيب لا يكون ناشئا عنه ومن هذا التفرع يعلم منه الشيخ المذكور
فلا يتصل قوله وان اراد اعم من ذلك فسلم انه لان العلة
الغائية اذا لم يستقل في الباشئة لا يكون كل واحد من العلتين
مع سائر العلل على مستقلة حيث كان عدم استقلال العلة
الغائية ناشئا عن الاحتياج الى غير سائر العلل فاعلم قوله
فلا بد ان يحل له ان يلزم حمل الشيء على ما يتبادر منه سبحانه في التعا
قوله وايضا اي ويرد عليه ايضا ان تعدد العلة قوله لجواز
ان يكون العلة الغائية شرطا ايضا اي كما يكون على غايته
فيجوز ان يكون كل واحد من العلتين الغائيتين شرطا للا
والاخرى مشروطا بها بقى المهمان شي وهو ان مدغلية احدى
العلتين الغائيتين اذا كانت من حيث انها شرط كيف يتعدد
العلة الغائية مع ان كلام الرازي مبني على ان يوجد تعدد العلة
الغائية ولا يستلزم ذلك التعدد التوارد فليس مل في الجواب
فانه سهل قوله وح يلزم لو ارد العلتين المستقلتين المتغايرتين
اما الاستقلال فلما فرنا ان الاستقلال لا ينافي في شرط خارج
عن ذات المستقل وان كان معترضا في استقلاله فيجوز ان يكون
كل واحد من العلتين الغائيتين شرطا للاخرى والاخرى مشروطا بها
ومع هذا ينصف كل واحد منها بالاستقلال واما التغاير بالاعتبار
فلما لو اعتبرنا احدى العلتين الغائيتين اصلا والاخرى شرطا يكون

احدى العلتين مع شرط الاخرى على غايته مستقلة ثم لو عكسنا الا
فا اعتبرنا الشرط اصلا والاصل شرطا يكون احدى العلتين مع شرط
الاخرى على غايته مستقلة واللازم في توارد العلتين المستقلتين
التغايرتين بالاعتبار والذات واحد ولم يوجد احد غير ذات
احدى العلتين مع شرط الاخرى واللازم ليس بحال والحال هو
توارد العلتين المستقلتين المتغايرتين بالذات ليس يلزم ان قد
عرفت ان الذات واحد قوله وكانت في بعض عبارات الخاشية
اشارة الى ذكرنا وهو عبارة الضعف دون الف وعبارة
ما ذكره مني فان مثل هذا الكلام انما يقال في مقام الاشارة الى انه
ان ثم المبني تم ما نبني عليه والاضاف قوله بين مقدمتي التصلتين
الظاهر بين مقدمتي التصلتين قوله ليس بشي لانه لا انفصال بين
التصلتين بناء على ان صدق التصلتين لا يتوقف على صدق مقدمتهما
فيمكن ان نقرهما مع ان كلمة او لم تدخل ظاهرا لابين المقدمتين
قوله والظاهر ان يقول انه ففي ما ذكره البهره مسامحة ان مسامحة
من جهة التبعير ما يدل من واخرى التبعير بالاثبات واذر البس
او لا يتصور الاثبات بالنسبة والبيان اعم من الاثبات جازي
البيان بالدليل بالنسبة بل الاثبات لا يلزم الاثبات ايضا لان
المدعى في نفسه لا بالدليل انما الدليل مبني بناء على ان الدليل
مفيد العلم ليس الا نعم يقال عرفت في هذا المدعى في الدليل العقلاني

قول ونهنا القدر كافيه الى الشاؤد كافيه في تحصيل القضية
 بصورتها الدليل التبييه على ما في الشرح قوله على ان نعني الحكم اه يعني ان
 نعني لغير محلي الدليل التبييه وهو الحكم الذي لا يستلزم كونه الذي
 اعلم من ان محلي ان الامر ان عنه باحد القيدس اذ لا تبين الناقص من
 حيث انه ناقص من قوله لا بالدليل لا بالتبييه فلو علم الحكم باليدوي
 الظاهر يفيد مطابقة النسبة للواقع ينظم ان قل اذا كان الحكم
 المنقول يدريها ظاهر الكس يمكن الجواب بوجوب احدهما ان المراد
 من النسبة نسبة من يفيد والنسبة المنقولة ليست كذلك فانهما
 ان مقصودنا قل محدد مرتبة عدد المنقول الى قائله غير مقصود
 مطابقة النسبة المنقولة للواقع وان كان مدعيها قوله وح
 لا حسن التقابل وانما لم يقبل لا يصح لان العام اذا قيل في الخاص
 به ما عدا الخاص الظاهر ان يقول بدل هذا القول مع انه ليس
 بل مقابل ويقول مع يلزم ان لا يكونا متقابلين مع انها متقابلة
 واما القول بعد حسن التقابل فيشعر بالقول بصحة الالتماس فمما لا يجرى
 بالوجوبين لتسايقين تحت كثر الغم فلا اخص بهما ولا اعم فلا تغفل
 قوله نظرا معلوما يعني للطالب باعتقاده قوله على ما لا يرتب
 على الدليل بالنسبة اليه يعني اعتقاده وان ترتب على الدليل بالنسبة
 الى اخوه او بالنسبة اليه في نفس الامر لا باعتقاده بناء على ان المقصود
 كون الطالب يدريها بالنسبة الى الطالب باعتقاده وهذا لا يتحقق

كونه نظرا بالنسبة الى اخوه او بالنسبة اليه في نفس الامر لا باعتقاده
 قلنا في المرتبة على الدليل بالنسبة الى اخوه او بالنسبة اليه في
 نفس الامر لا باعتقاده اذا اقررنا فيه انه يبين ان يطلب الدليل على
 الغير او لاجل نفسه نظرا الى نفس الامر حيث ان الاعتقاد بعدم
 على الدليل بالنسبة اليه كما مع لقوا احتمال المرتبة على الدليل بالنسبة
 الى اخوه او بالنسبة اليه في نفس الامر فلا يلزم فوات الظاهر العسواء
 فتأمل قوله فذلك لا يبين ان يطلب الدليل على ما لا يرتب
 على الدليل بالنسبة اليه باعتقاده وان ترتب على الدليل بالنسبة الى
 او بالنسبة اليه في نفس الامر لا باعتقاده بناء على ان المقصود
 المطلوب نظرا معلوما للطالب باعتقاده وهذا لا يبين في عدم كونه
 معلوما لا خا او عدم كونه معلوما في نفس الامر لا باعتقاده فلا يتحقق
 المرتبة على الدليل بالنسبة الى اخوه او بالنسبة اليه في نفس الامر
 لا باعتقاده ويجري بهن مثل ما جرى في القول الاول ثم انظر الى
 يقول بدل قوله كذلك فلا يبين ان يطلب الدليل لان النظر لا
 يخرج بسبب ان يكون معلوما بالدليل غير المرتبة على الدليل ولا كما
 يدريها غاية ما في الباب ان بعد العلم بالدليل لا يطلب الدليل في الظاهر
 قوله كذلك المشاهدة الى عدم لياقة طلب الدليل على ما لا يرتب على
 الدليل بالنسبة اليه فمما لا قوله مع انه اه يعني مع انه على تقدير كون
 الطالب نظرا معلوما لا يبين الطالب في الظاهر المشاهدة من حيث

من غير اصل ثم قوله احتمل يمكن ان يكون قيدا للمطالبة ويمكن
ان يكون قيدا للنظر والمغنى على الاول انه لا يبيح المطالبة بحتم
لا يطلب الدليل ولا يطلب التنبية ولا بالمنع ولا بالقض ولا بالمعارة
لا حقيقة ولا مجازا وعلى الثاني لا يبيح المطالبة من المناظر اي من
كان سواء كان طالب الدليل وطالب التنبية او المانع والمغنى
او العارض حقيقة او مجازا وعلى التقديرين يلزم ان يغير المطالبة
ههنا اعم من الابطال لا مقابلا له ولك ان تجعل قوله اصل لا دخلا
مطالبة التنبية فقط تحت نفى اليقظة لان التقدير الاول لما كان
عبارة عن كون الطعن بهما لم ينفى الا يقظة مطالبة الدليل
الا يقظة مطالبة التنبية لكونها لا يقظة اذا كان المطلوب الدليل
خفيا واما على التقدير الثاني فلما كان عبارة عن كون المطالبة
معلوما فينفى يقظة مطالبة التنبية ايضا وعلى هذا المحل لا يلزم ان
المطالبة اعم من الابطال فليشمل قوله تجري فيه مثل ما ذكرنا
فذكر يعني ما ذكره عند قول الشارح ان لم يكن معلومة وقوله لا يبيح
وتجري في مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر قوله وفيه نظرا الى ان تعريف
الاصولين نظرا وخصاصة النظر ان الدليل عند فهم على ما هو المشهور
على ما هو التحقيق لعم المفرد والمركب واما تعريف المذكور لا يقتضي
بالمركب فليلا يوافق كسب النظر لا لما هو المشهور ولا لما هو التحقيق
براه من النظر في النظر في احواله وان الممكن تطبيقه على المشهور لكنه

لا يطى

لا يطبق على التحقيق الذي العبرة به دون المشهور هذا وكذا ظاهر
التعريف لا اختصاص بالمركب على مذاق الخشوع عذرة واما على ما في
فقط هذه الاختصاص بالمفرد لان النظر عبارة عن ترتيب الامور لا عن
مجرد الترتيب ترتيب الامور يتعلق بالمفرد بان يكون الامور
المفردة لا بالمركب الا باعتبار التجريد وان كان مجرد الترتيب يتعلق
بالمركب ثم ان المراد بالمقدمة المعرفة مقابل المقدمة المرتبة المعروضة
للهيئة وهي انت المقدمة بلا اعتبار ترتيب الهيئة حاصلة
ومن المقدمات المعروضة للهيئة مقابل المقدمة المرتبة المأخوذة
مع الهيئة وهي المقدمة المرتبة التي لم يؤخذ مع الهيئة وان
مع عرض الهيئة بان يعبر العوض داخلها والعارض خارجها
وهذا بخلاف المقدمة المرتبة المأخوذة مع الهيئة فان العارض
وهي الهيئة يعبر داخلها في الدليل فيها قوله والنظر لا يتعلق به
لان النظر عبارة عن الترتيب والترتيب لا يتعلق بالمقدمات
المرتبة المأخوذة مع الهيئة ولا باحوال ذلك وهو مظهر القول
احسن فخران يقال لا امكان للتوصل في المقدمات المرتبة
المأخوذة مع الهيئة ولا باحوال ذلك وهو مظهر القول
احسن من ان يقال لا امكان للتوصل في المقدمة المرتبة
المأخوذة مع الهيئة اذ لا يتصور فيها عدم التوصل في كل قول
بالنظر الى وقوعه في صحة النظر وهو ان الدليل في المشهور

ضرورة التوصل بالنسبة الى النظر الصحيح وهو ليس كالتعريف
اصحى هذا التعريف وهم اهل السنة لان مذهبهم فيضان القول
بطريق جرى العادة لا بطريق الضرورة نعم قد جوز الجاني ان يراد
بالامكان المذكور لا يمكن المقتضى بجانب الوجود والمعنى ان عدم
التوصل بالنظر الصحيح الى مطلوب خبري غير ضروري وهذا الجاني لا
الثلة بقا جواز كون التوصل وهو جانب الوجود ضروريا اما بطريق
الاعداد كما هو مذهب الحكماء او بطريق التولية كما هو مذهب المعتزلة او
غير ضروري كما هو مذهب اهل السنة لكن الامكان انما هو مقتضى مذهب
اهل السنة فلا وجه للاشعار بالامكان ان يقال ليس الحق بقوله النظر
الى ما وقع فيه صحيح النظر الاشعار المذكور بل لما كان الفرق بين الدليل
الاصولي والنظفي مستلزما للتوصل في الثاني وبعد استتمام التوصل
في الاول اقتضى لا حرجا خطتها بالنظر الى الدليل فذلك قال بالنظر
الى ما وقع فيه صحيح النظر **قوله** فليت مل جبال مل ان القياس المركب
لا كان مركبا في الظاهر في شمول التعريف للقياس المركب لان مبني
التعارف على الظاهر ومن الحقيقة على كون القياس المركب حقيقة
اقبته في غير المنع لانه انما يكون باطلال الجزاء الصوري الواحد
والباس الصور المتعددة ففي حال الصورة الواحدة قياس واحد
حقيقة الاقبة كما لا يخفى وفي الاول بحث **قوله** وعلى
بالاولى لعدم لزوم فيما بين العلين لا على طريق جرى العادة

والا على

ولا على طريق الاعداد واما عدم اللزوم على الطريق الاول فخط
واما على الثاني والثالث فلان اللزوم عليهما اما ان يكون بين
تجويين الاستغناء واما غيرهم ومعناه جفاء اللزوم وان لا يكون
تصور الطرفين كافيا في الجزم باللزوم بل يحتاج الى الغير وهو
تحقق اللزوم ولا لزوم فيما بين العلين والا لا يسح تحقيق العلم
بهما بدون تحقق العلم بثنائهما مع انه كذلك كما يشهد به الوجود
وبداهة العقل **قوله** او على قصد التخليط بان يعلم فساد الصورة
لكن يكون مقصوده خرايان الدليل القاسد الصورة التخليط **قوله**
او المراد بالعلم فان قيل كيف يمكن الجواب بهذا عن النقض للزوم
بالنسبة الى لوازمها البينة بالمعنى الاعم وفيها التصديق اعني الجزم
باللزوم اذ اللازم اليقين بالمعنى الاعم عبارة عن لازم بلزم مقصود
مع اللزوم الجزم باللزوم بينهما قلنا هذا التصديق واحد والمعتبر في كل
لتصديقان **قوله** وفيه ان القام قرنية واضحه اي مقام تعريف
الدليل وفيه انه لا يلحق عن شأبه المصادرة وعندي في الجواب
عن اليقين المعروف شأبه المتحددة مع المعارف واما ان الفرق
بينهما بالاجمال والتفصيل فيخرج المعارف غير التعريف بمقتضى لا في
المذكور فيه بل بهذا القدر يخرج اللزوم ايضا بطريق ان اللزوم يتأخر
الاخرية لقرب اللازم من اللزوم ويؤيد ما ذكرنا لتعريف الغيرين
بأنهما حيوانان يصح عدم احدهما مع وجود الاخر فلا حاصله

والا على

ففي اللزوم على ما صرح به الدواعي فان قيل لا معنى للقول يكون
اللزوم متافيا لا خرية بعد ان اعتبر في الدليل كلاهما قلنا
باللزوم المذكور في تعريف الدليل اللزوم العرفي بمعنى السبغة
في الوجود لا اللزوم العقلي والمعتبر فيما بين اللزوم ولوازمها
التي لا يكون العقل فيها في الآخرة دون اللزوم العرفي
والمطابق اخر ان المراد باللزوم المذكور كون الثاني حاصل
بان يكون الاول علة لثاني بطريق جوي العادة او التولية
او الاستدلال على اختلاف المذاهب فيكون انهم في العقلي لا يلزم من
عدم كون الاعم متافيا لا خرية عدم كون الاخص متافيا لهما
على ان اللزوم في تعريف الدليل بين العليين لا بين العلويين الاخر
وصف المعلوم لا العلم فلا اشكال قوله والثاني ان كلمة من
تدل على العلية وهي ليست مثلا للوازمها لان العلم عبارة عن
مفيد حكم ولا حكم فيها لكن يشكل باللائم اليقين بالمعنى الاعم اذ فيه حكم
الا ان يقال سبب عدم كونها عللا للوازمها هو اننا في العلول
عن العلة متأخر زمني لا ذاتي فيجتمع مع المعية الزمانية وهذا بخلاف
الوازم فان تأخرها عن اللزوم تأخر ذاتي فيجتمع مع المعية الزمانية
ويؤيد هذا ان المتبادر من كلمة من في عرف العربية التأخر الزماني
لا الذاتي فان قيل كون المتبادر من كلمة عن ذلك مذکور في
الشرح للعلامة المتأخر الى ان يكون المتبادر من كلمة من ذلك

مذكور

المتأخر عن المتأخر استبعدت هذا قلنا من ان من وعن كتمان
متأخرين كما في قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده وقوله
تعالى اولئك الذين يتقبل عنهم حسن ما عملوا بدليل يقبل من احد
ولهم يقبل من الآخر بنا يقبل منا وبالعكس نحو قول القاسم فلو كان
عن تأخر الله يا ويل قد كنا في غفلة عن هذا كما صرح جوابه ومن هذا قوله
يعلم انه لو جعل الحشي كلمة من جوابا مع قطع النظر عن دلالتها على العلية
بان المتبادر منها التأخر الزماني ولا تأخر زمني فاما بين اللزوم
ولو ازمها كان له وجه دلالة من على العلية هو ان لزوم
العلم بشي من العلم بشي عبارة عن كون العلم الاول مأخوذا من
العلم الثاني فانه فرق بين اللزوم لشي وبين اللزوم من شيء مع ان
المتبادر من لزوم العلم بشي آخر من العلم به اللزوم من العلم به حيث
هو كذلك ثم ان وجه تخصيص الجواب باعتبار النظر بدفع النقص بالزوم
ظلال التعريف من باب النظر في التصديقات فلا بد من دفع النقص بالزومات
باعتبار النظر لكن لا يظهر وجه تخصيص الجواب باعتبار العلية بالنقص
بالزومات اذ لا علية بين التعريف والمعرفة ايضا لكون التعريف مقبيل
للتصور والعلية غير قبيل للتصديق ولهذا قالوا لا يمنع الكتاب الحد
المحدود اي بجملة له بالبرهان وكيف يتصور العلية بينهما مع انها
متحدتان بالذات واما الفرق بالاجمال بالتفصيل والشي لا يكون علة
لنفسه الا ان يقال لما اخبر الجواب لا بد من العلم الجواب في الجواب

الترتيب في العلم لا يقدّم على الواقع **قوله** فاعلم بان
 اعتبرت العلة فلا نظر فلا قرار فاعلم بان
 اعتبرت النظر فلا نظر فلا كون الدليل من باب النظر في الحقيقة
 فلا يمكن فيه مثل ما مر من حيث المصادرة ويمكن الدليل بان القوة ليست
 نفس الدليل بل ظهور كون الدليل من باب النظر وشروطه لا يخفى ما في قوله
 و الحكم بان اعتبرت النظر والعلة فلا نظر فلا نظر من اللفظ في قصد
 الزام القائل بان اعتبار النظر فلا نظر دليل مسبق لرد الجواب بان
 النظر مع ان هذا الدليل محل نظر يعتبر فيه النظر في الزام الزام لرد
قوله الزام في الجواب ولو غرضنا معنى وجود النسبة الصحيحة للانتقال قال
 المحقق في حاشيته شرح التبيين باب العويدة والاصول مكتوب في الدلالة
 بالزوم في هذه بين العلم بالذات والعلم بالمدلول فلا ريب ان
 المشرحين فيها بالزوم الكلي انتهى ومعلوم ان الآيات في الاصول
قوله ومع انضمام احوالها كالوسط **قوله** ظاهر ان سواها كان لا زعم
 في الواقع كما في صورة زعم الصحة ولم يكن له زعم في الواقع كما في صورة
 الصحة على وجه الدليل دفع بان اعتبر بالمدلول الدخول المعقود وفيه ما فيه
قوله وانت خير بانه يرد ايضا على التعريف المشهور ظاهر انما
 قال ظاهر لا يمكن ان الجواب باعتبار النظر والعلة وانما ذكره
 بالجواب احواله على ما سبق ثم يمكن دفع النقص بالتبيين بطريق
 وهو ان حاصل العلم فيها موجود وهو الحق بها لا اله الا هو

لعمومها والى هذا وجه التصريح فلا يدخل في التعريف المشهور
 ان المراد من لزوم العلم بشي آخر لزومه على طريق المحذور وكذا
 المقدمات التي تستلزم المط بطريق الحدس ان تجد المبادئ المرتبة في
 الذهب فينتقل منها الى المط كحكمة بان نور القمر مستفاد من الشمس
 لما نشأ من اختلاف سمات كسحل النور بسبب قربه وبعد من
 الشمس مع ان تلك المقدمة ليست بدليل اذ لا بد فيه من كونين حركة
 من المط المشعور به نحو المبادئ لتحصيل المبادئ المناسبة حثية الى المط
قوله والمقدمة المتضمنة لقياسها بقياساتها معها القضايا التي قياسها
 معها هي التي تكلم العقل فيها بواسطة لا تغيب عن الذهب عن هذه
 الطرفين كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة الزوج تصور
 الانثى ممتسا وبين في الحال وترتيب ذهنية ان الاربعة متضمنة
 ممتسا وبين وكل منقسم ممتسا وبين فهو زوج فهي قضية فيها
 معها في الذهب وسبب عدم كون المقدمة المنقصة لتلك القضايا
 من قبل الدليل هو ان تلك القضايا لما كانت قياسا لها معها
 في المبادئ اول فلا حركة فيها لا فقارها الذي يرجع الا ان يحل او لا
 لمح الجواب بزم وجود جوابه وهو ان يقال ان كون النتيجة
 معلومة بدليل آخر لا ينافي في استلزام شي منها للعلم بالنتيجة لان العلم
 يحصل باحد الدليلين كما ان العلم حاصل بالدليل الآخر خصوصا او صفا
 نعم قد تعرض عليه السيد الشهيد في حاشيته في بيان ذلك اجماعا

المتبين ونقد الدليل لا يجدى نفعا كنهه **قوله** لا يمكن
 او يقال ان المعبر في الدليل لزوم العلم بغير العلم به بطرا الى
 الدليل لا ينافيه عدم لزوم العلم بغير العلم به بل لا ينافيه لزوم العلم به
 وليس آخره لا يبعد ان يدعى براهته حصول العلم بغير دليل حصول العلم
 بدليل آخر غاية ما في الباب انه يلزم تحذره وتحصيل حاصله وما يفرق في عدم
 اجتماع الدليلين على مطلوب واحد لا في عدم حصول العلم به منها وكيف
 عدم استلزام العلم بالدليل العلم بالدلول في صورة العلم بدليل آخر مع ان
 لازم الماهية لا يتفك عنها ثم على تقدير لا وجه لاطلاق قول الخنثي لا
 نزاع لاحد في ان علم النتيجة بالدليل اذا كان ذو مرتبة اليقين يمكن
 استلزام دليل آخر للعلم بالنتيجة بطريق اليقين **قوله** لكنه خلاف الظاهر
 برؤية ان هذا يشعر بان لا يلزم يكن خلاف الظاهر لفظ العلم في التعريف
 لا يمكن ارادته وليس كذلك لانه لو اراد بذلك للزم في كل دليل سبق العلم
 وانما الحق بالدليل لا يتحقق والتوجه الى المعلوم وهو بين الف والحق
 كون الاشارة اعم بان لا يقتضي سبق العلم ولا عدم سبقه يلزم الف
 ايضا فخرجه ان يلزم ان يكون الشيء الذي يلزم في العلم بالاشارة الى العلم
 وبلا مع انه ليس كذلك اللهم الا ان يراد بقوله لكنه خلاف الظاهر خلاف
 الظاهر الى الواقع لا انه خلاف الظاهر لفظ العلم في التعريف ويكون
 محل الحكم بانه خلاف الظاهر ما ذكرنا من **قوله** وهو ممنوع اي عدم حرمه
 مثل هذه النقوض على ما اذا ذلك المورد المشهور منقول قوله يصدق

على الماهية **قوله** لا يمكن في كل نظر تصور في نفسه على من يتصور
 احدهما التصديق بغيره في تلك النظر اولها تصديق بغيره
 السعي في النظر لان السعي في شيء بدون التصديق بغيره ما يبعد عيش
 وتمايزهما التصديق بمسببه المبادي المطلوب فان في كل نظر تحرك
 الذهني من المطر المشعوب الى مباديها فيكون المبادي لتحصي المبادي الكسبية
 ثم اذا افترض فيما بين المبادي فوجد منها ما هو المناسب للمطلوب
 بمسببه له وبه ينتهي الحركة الاولى ثم يتحرك ثانيا من تلك المبادي
 ومنها آياتا الى المطر ويجوز اعتبار التصديق بغيره ما عند الحركة الثانية
 لانه لو لم يصدق بغيره ما لا يرتب تلك المبادي وتحرك منها وثمة
 الى المطلوب اذا تقرر هذا فيصدق التعريف المرضي على المركب العقليتين
 المتشككتين على نهدين التصديقين ليحصل بالكتب المؤدى الى مجهول
 تصوري او تصديقي مع انه ليس بدليل بغيره فوضوح حرامه لكن عندئذ لا يمكن
 ليس تصديق بل تصور ان ساء ان ساء التصديقين لان العلم بالثبات
 والعلم بالغاثة حان ان سلطان اجمالي ان في الذهن ولا يطلق
 لشئ من الاحالة اجمالية التصديق بل تصور لكن لما كانت هذه الجملة
 عامرا اجماليا اذا فصل صان ان النسبة واقعة وبالجملة ان مثل العلم
 ليس تصديقا بالفعل فلا يوجد قسما ان مشككتان على التصديقين
 المذكورين حتى يصدق التعريف المرضي على المركب منها فيقتضيه
 في كل حقيقته انما في ذلك لان كل واحد من تلك المبادي الى المجهول

فانه لو قيل ان قوة سجدته هي القوة مقبولة فظاهر حال
تبركها لا تدعى الى الجمول هو مضمونها لكن في حقيقة ليس كذلك
لذلك لا نفع في النفس بالترتيب والترتيب والبسط والقص
فخرط الحكم بعدم ظهور القول انه يستلزم العلم المطلوب بوجه آخر
وهو جمول نظري بذلك الوجه انه بعض فقراتنا تدعى **قوله** وح
يكون الجاز في قوله الجاز عبارة عن الجاز في النسبة اه لا مما
نسب المنع في الكلام باعتبار معناه الحقيقي وهو طلب الدليل على مقدرته
الدليل الى النقيض المدعى ودخل على تلك النسبة كلمة النقيض كان
الاستثناء بقوله الجاز استثناء من نفى تلك النسبة يكون الجاز
عبارة عن الجاز في تلك النسبة وعبارة اخرى ان لم يكن الكلام
في نفس المنع واستعماله بل في منع النقل والمدعى يكون الجاز جازا
في النسبة **قوله** ومن الجاز الجاز في النسبة لان معنى قوله ولا يمنع
النقل المدعى الجاز على هذا الاحتمال لا ينبغي المعنى الحقيقي للمنع
ايها الجاز والاستثناء اذا وقع في نفى نسبة المعنى الحقيقي اليها
يكون الجاز بمعنى النسبة مجازية فيكون الجاز جازا في النسبة
ومنه يعلم ان الفرق بين الاول الثاني بان يراد بالمنع المذكور في
قول المصنف لا يمنع معناه الحقيقي او نسبة معناه الحقيقي والاولى واحدة
ثم الاستثناء من كلام المحقق حيث غير هذا اسلوبا قال في الاحتمال الاول
فان قيل وح يجوز الجاز في النسبة هو ان قوله لا يحمل الى ان يراد نسبة

معناه الحقيقي والى ان يراد من الجاز في النسبة معنى محتمل الاستثناء
الى ان يراد من الجاز في النسبة ايضا بان يكون المعنى لا ينبغي
الحقيق للمنع الى النقل والمدعى الاحتمال كونه المعنى الحقيقي مجازا كما ان
المعنى على اراء الجاز في النسبة الجازية ويكون جميع الجاز
في النسبة والجاز في الطرف ايضا بان يكون المعنى الاحتمال كونه
المعنى الحقيقي مجازا والنسبة نسبة مجازية بان يكون الجاز في النسبة
ناظرا الى المدعى لوجود الدليل فيه والجاز في الطرف ناظرا الى النقل
بناء على عدم وجود الدليل فيه وهذا يجوز ان يكون قول المحقق محتملا
الى الجزء الاول من كلامه فقط فح لا يكون مقصوده الاشارة الى
جواز الجاز في الطرف نهيا وسيجنبني كذا هو المسمى عندنا فلا
تفضل **قوله** ويجوز ان يكون المراد بالمنع استعمال لفظ المنع وح اه
وجه كون الجاز في الطرف هو انه يكون المعنى ولا يستعمل لفظ
المنع في النقل والمدعى ولا يستعمل لفظ المنع منسوبا ذلك الاستعمال
الى النقل والمدعى ان يقال به النقل ممنوع او هذا المدعى ممنوع
الاجاز اي لا استعمالا مجازا لان الاستثناء اذا وقع من نفى
استعمال لفظ المنع يكون اثبات الجاز باعتبار استعمال لفظ
المنع وتحتمل ان يكون الاستثناء من لفظ المنع اي لا حال كون لفظ
المنع مجازا وعلى كلا الاحتمالين الجاز مجازا في الطرف **قوله** والظ
من كلام المصنف فيما بعده وهو قوله وايضا لا يدل على ان المعنى الجازي

ما هو المطلوب من عبارة انه يسمى واحدا مشتركا بين مع النقل
والمدعى ولا يشتر ههنا بصدق ذلك القول بل ان السند
خبر هذا القول في مواضع محل على المعنى الاخير وهو استعمال لفظ المنع
قوله مع ان المعنى الاول اظهر كونه ابقاء للكلام على حقيقة
وما هو عبارة المص على ان المعنى الاخير مع ان الاول اظهر لان
المعنى الاول يكون مجازية مع النقل والمدعى باعتبار ان المراد منع
وليدفعه ومنع النقل باعتبار دليل ليس على ما ينبغي فان اثبات النقل
بالتحقيق ولا دليل فيه بحسب الظاهر غالبا على ان النقل لا دليل المذكور
وهو ان قول المص اذا منع طلب الدليل على مقدمته على المعنى الاول
البطالان ان شئت ان تعرف ذلك ففصل الكلام على المعنى الاول
ولا يطلب الدليل على مقدمته الدليل منسوباً ذلك الطلب حقيقة الى
النقل والمدعى اذا منع طلب الدليل على مقدمته هل يشك في ذلك
لكن ينافيه ان يكون الا حركه ذلك حال التفتيش لا يقتضي كونه كذلك
حال الاجمال فانه لا يرى محذور في تعديل معنى المنع على طر الاجمال
بالدليل المذكور راجعا ذلك الشيء الى نسبة المنع الى النقل والمدعى كما
يقتضيه النسبة الواقعة في الكلام ثم معنى قوله ولا دليل فيه بحسب
غالبا انه دليل في التحقيق بحسب الظاهر غالبا لان الدليل هو المركب من
قضييتين للشأدي الى محمول نظري وهو مقتضى كون المنع في فرضه
طلب الدليل على مقدمته الدليل لانه لو لم يكن الدليل كما لا يصح قولهم

على

على ان الدليل هو ما لا يوجد في نصيب النقل بحسب الظاهر غالبا
المستفاد من قوله بحسب الظاهر ان بحسب الحقيقة بعينه في التحقيق الدليل
وكيف لا يعتبر النقل ان لم يكن ملازم للمعنى المقول لكنه ملتزم لصحة
النقل فلا بد لمن لا يقال في يلزم ان يكون ان نقل مدعى فلا
يصح المقابلة بين النقل والمدعى لانه نقول كون النقل فلا ومقابل
المدعى باعتبار انه يتنقل شيئا ولا يلزم صحة والمدعى لا يتنقل شيئا
ولا يلزم صحة المدعى وهذا لا ينافي كون النقل مدعى فلا ومقابل
لانه اعتبار آخر هذا مما قرنا من ان بحسب الحقيقة بعينه في التحقيق الدليل
وهو المستفاد من قول المحقق ايضا كما اشترنا اليه يعلم ضعف قوله لان منع
النقل باعتبار دليل ليس على ما ينبغي ولعل كلمة لعل لذلك فاما الذي
عندنا في سبب حمل المدعى على المعنى الاخير ان معنى قول المص ولا يمنع النقل
والمدعى انه لا يمنع النقل والمدعى اللذان لا دليل لهما ولا يمنع النقل
والمدعى من حيث هما نقل مدعى ولا يقال حينئذ للمحمل على المعنى
كما لا يخفى والشاهد هنا قلنا انه لو كان لهما دليل او لم يكن الكلام
المنع من حيث هما نقل مدعى لرجع المنع الى الدليل لان منع المدعى
راجع الى منع دليله في قانونهم فلو كان كلام المص محمولا على الاول
ان لا يكون لكلام وجه **قوله** ولو حمل المنع على استعمال لفظ المنع
وجعل المجاز اعم من ان يكون في النسبة او في الطرف وطرف جعل
على ان المحمل اعم من ان يكون في النسبة او في الطرف والمحمل لفظ المنع

في النقل والادعى ولا يستعمل لفظ المنع مسبوقا لك الاستعمال
لا يخلو الكلام عن النسبة فيجوز ان يكون قول المصداق الجازم للمعنى لا
بجارية وان يكون بمعنى الاستعلاء بجازيا او لا حال كون لفظ المنع مجازا
ثم ليست شئ لم يصير بيان اعني المجاز بالمعنى لا يخرج ان يكون في الثاني
ايضا كايضا واستفادنا من كلامه ايضا وكجز في الاول ايضا وفيه واضح من قوله
في الثاني في غير حاجة الى البيان **قوله** لكان اولي وجه لا لونه شمول
الوجهين ثم بواسطة هذا الشمول شمول المجاز للنقل والادعى هو الكتاب
لما انما كان في النقل لم يوجد دليل فاجاز في حيز في الطرف وفي
المدعى ما وجد الدليل في المجاز في النسبة وبما سطر كونه
او فلا تغفل مما ذكرنا يعلم ان الظاهر في قوله او الطرف هو ابدل او
ثم هذا التوجيه على هذا الحشوي قد عرفت الحق بالاتباع **قوله**
لاحقيقة ولا مجازا فلما يريد المنقول في النقل لكان لقول المصداق
الاجازي وجوب **قوله** وقد سبق في كلامه اشارة الى معنى في قوله
عند قول المصداق طلب الصحة الى صحة النقل بل في قوله تام جري ايضا
وقد بين الحشوي لاشارة في هذا القول بقوله هناك انما قيد الكلام
تبرها على ان المواخذة انما تتوجه **قوله** وبؤيده كلام شارح الادب
السعودي حيث قال في اشرع المعلقين في توجيه الاقوال المذاهب
فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال المذاهب التي نقلها
عن القوم وقررها لان ذلك التوجيه لطيف الحكاية فلا يتعلق بالمواخذة

لمعلمه

لا يخلو الكلام عن النسبة فيجوز ان يكون قول المصداق الجازم للمعنى لا
بجارية وان يكون بمعنى الاستعلاء بجازيا او لا حال كون لفظ المنع مجازا
ثم ليست شئ لم يصير بيان اعني المجاز بالمعنى لا يخرج ان يكون في الثاني
ايضا كايضا واستفادنا من كلامه ايضا وكجز في الاول ايضا وفيه واضح من قوله
في الثاني في غير حاجة الى البيان **قوله** لكان اولي وجه لا لونه شمول
الوجهين ثم بواسطة هذا الشمول شمول المجاز للنقل والادعى هو الكتاب
لما انما كان في النقل لم يوجد دليل فاجاز في حيز في الطرف وفي
المدعى ما وجد الدليل في المجاز في النسبة وبما سطر كونه
او فلا تغفل مما ذكرنا يعلم ان الظاهر في قوله او الطرف هو ابدل او
ثم هذا التوجيه على هذا الحشوي قد عرفت الحق بالاتباع **قوله**
لاحقيقة ولا مجازا فلما يريد المنقول في النقل لكان لقول المصداق
الاجازي وجوب **قوله** وقد سبق في كلامه اشارة الى معنى في قوله
عند قول المصداق طلب الصحة الى صحة النقل بل في قوله تام جري ايضا
وقد بين الحشوي لاشارة في هذا القول بقوله هناك انما قيد الكلام
تبرها على ان المواخذة انما تتوجه **قوله** وبؤيده كلام شارح الادب
السعودي حيث قال في اشرع المعلقين في توجيه الاقوال المذاهب
فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال المذاهب التي نقلها
عن القوم وقررها لان ذلك التوجيه لطيف الحكاية فلا يتعلق بالمواخذة

لا يخلو الكلام عن النسبة فيجوز ان يكون قول المصداق الجازم للمعنى لا
بجارية وان يكون بمعنى الاستعلاء بجازيا او لا حال كون لفظ المنع مجازا
ثم ليست شئ لم يصير بيان اعني المجاز بالمعنى لا يخرج ان يكون في الثاني
ايضا كايضا واستفادنا من كلامه ايضا وكجز في الاول ايضا وفيه واضح من قوله
في الثاني في غير حاجة الى البيان **قوله** لكان اولي وجه لا لونه شمول
الوجهين ثم بواسطة هذا الشمول شمول المجاز للنقل والادعى هو الكتاب
لما انما كان في النقل لم يوجد دليل فاجاز في حيز في الطرف وفي
المدعى ما وجد الدليل في المجاز في النسبة وبما سطر كونه
او فلا تغفل مما ذكرنا يعلم ان الظاهر في قوله او الطرف هو ابدل او
ثم هذا التوجيه على هذا الحشوي قد عرفت الحق بالاتباع **قوله**
لاحقيقة ولا مجازا فلما يريد المنقول في النقل لكان لقول المصداق
الاجازي وجوب **قوله** وقد سبق في كلامه اشارة الى معنى في قوله
عند قول المصداق طلب الصحة الى صحة النقل بل في قوله تام جري ايضا
وقد بين الحشوي لاشارة في هذا القول بقوله هناك انما قيد الكلام
تبرها على ان المواخذة انما تتوجه **قوله** وبؤيده كلام شارح الادب
السعودي حيث قال في اشرع المعلقين في توجيه الاقوال المذاهب
فلا يتوجه عليه المنع والمطالبة في تلك الاقوال المذاهب التي نقلها
عن القوم وقررها لان ذلك التوجيه لطيف الحكاية فلا يتعلق بالمواخذة

واما ما يريد ان النقل حين ما كان حقيقة لم يمتنع حقيقة
ان المستفاد من مقابلة قوله فلا يصح لتأمل ان يقول لانه ان
النية ليست بمنزلة او يعقبه بالاستسناد بقوله اما اذا قال اطلب
تصحيح النقل وضح هذا النقل او قال لانه ان ابا حنيفة رحمه الله قال كذا
فلا بد فيه من ان عدم منع المنقول شاعرا لعدم نية باليمين المجازي
لا سيما وقع المقابلة والفرق بطريق عدم الصحة في المنقول الصحة
في النقل فلا بد ان يكون ما يصح وما لا يصح واحدا والاما وقع المقابلة
والفرق باعتبار المنقول النقل بل باعتبار متعلق الصحة وعدم و اذا
كان ما يصح في طرف النقل ما لا يصح في طرف المنقول احدا ومن
جهة ما يصح في طرف النقل في المعنى المجازي وهو طلب التصحيح وما يصح
فيلزم ان لا يصح المعنى المجازي في طرف المنقول ثم كان صحة القول بان
لانه ان ابا حنيفة رحمه الله قال كذا في طرف النقل مقابلا لعدم صحة القول
بان لا لانه ان ابا حنيفة رحمه الله لم يستلزم في طرف المنقول عدم صحة القول
في طرف المنقول باعتبار عدم المنع للمعنى الحقيقي والمجازي كما يتبين من كذا
صحة القول في طرف النقل لا اعتبار المذكور ونحو صحة القول في طرف
النقل للمعنى الحقيقي يقتضي اعتبار كون النقل مقدما وحصل منه ما يريد
ان النقل حين ما كان مقدما الدليل منع حقيقة وسطح من كل ما
الآتي على المؤيد الاخره اما ما يريد ان حين ما يمنع حقيقة من حيث
انها حقيقة الدليل الاخر حيث ان النقل كذا فان المستفاد من قوله

او قل

ان ابا حنيفة رحمه الله قال كذا حيث لم يقل او قال لانه
هذا النقل على منواله قال في تصوير المعنى المجازي وهو ان المنع
بالمعنى الحقيقي على النقل الكائن مقدما من حيث انها مقدما لانه
حيث انه نقل بان المستفاد في استعمال نقل ان الواجب
بالاختيار في هذه سبب المنازع الذي هو الحكم في انشاء البحث على انه
حقيقة وانما استحدث العالم بناء على ذلك اعتبار كون النقل
المذكور الواقع مقدما من حيث انها مقدما لانه من حيث انها نقل
فيكون جعل الحكم منازعا او مانعا ايضا من حيث انها مقدما لانه
حيث انه نقل بان المستفاد من قوله واما ما يقال المنع طلب الدليل
على الدعوى التصحيح ليس بدليل محل نظر من جهة انه جعل عدم كونه صحيح
النقل دليلا على المدعى محل نظر وهو انه اعتبر النقل مدعى لا نقلا
حين ما توجه المنع الى وكان المنع عبارة عن طلب الدليل على المدعى
فيزم منه ان يعتبر النقل مقدما لانه نقلا حين ما توجه المنع الى النقل
الواقع مقدما وكان المنع عبارة عن طلب الدليل على مقدما الدليل
هذا الذي ذكرنا على تقدير ان يكون مراد المحشي بما يريد ان فيه حجية
باعتبار الاخره ويمكن ان يكون مراده ما يريد جميع ما ذكره من قوله
ثم الظاهر ان المراد به ويستفاد ما يريد بجميع ايضا مما ذكره من النقل
والا يستفاد ما يريد البعض من مبدأ كلام شارح الاداء السعدي
كما لا يخفى ثم يحتمل ان المراد بالمشي من ان لا يكون من كذا

او قل

لان بعض ما ذكره لا يحتاج الى التأييد فخال قول المظهر ان المراد
هو الطلب من المستدل نظر في التوفيق بين هذا القول وقوله
يؤيد عدم تقييده بمسك قوله فيطلب الصحة دون ان يقول فيطلب
التصحيح وبيان الصحة حيث ان المستفاد من قوله انها هي ان الظن
المستدل من لفظ الطلب هو الطلب من المستدل المستفاد من قوله
هناك ان لا يظهر ولا يتبين من لفظ الطلب الطلب من المستدل
اذ لو رضى هناك بالظهور والتبين لما كان يؤيد عدم التقييد
قوله فيطلب الصحة دون ان يقول له مع وجود لفظ الطلب هناك ايضا
الا ان يقال المراد الظهور نظر الى الواقع والصرف لا نظر الى لفظ
الطلب حتى يلزم التناقض او يقال ان عدم الظهور هناك ناشئ عن الغم
الصحة دون التصحيح او بيان الصحة لكن بره على الثاني ان المنضم منها
ايضا الدليل لا الاستدلال وبيان الدليل ان يقال ان اطلاق
طلب الدليل عند ارادة طلب الدليل من المستدل شائع مستفيض
بمختلف اطلاق طلب الصحة عند ارادة طلب الصحة من الناظر في شئ
عليه صحة الدليل كما سيجي في عبارته وهو قوله فاذا استغلت
منه **قوله** ذلك ان القول لو كان معنى المنع اه يعني لو كان معنى المنع
طلب الدليل على مقدرة الدليل يلزم ان لا يمنع الدليل مقدرة ايضا
اي كما لا يمنع النقل المدعى الاجازة فلو كان معنى المنع ما ذكره يلزم
ان يقال لا يمنع النقل المدعى الدليل من الاجازة ولا يقتصر

على الدليل هو وجوب عدم منع الدليل مقدرة ايضا على ذلك لا يقتضيه
الاجازة انما هو ان تمام هذا المعنى لا يتصور فيها اما في الدليل فما عتبر
اقتضيه الدليل في اتمام المقدرة فما عتبر اقتضيه مقدرة الدليل ثم لفظ
من اتيان كلمة لو في قوله لو كان انه ليس معنى المنع ما ذكره والا يلزم
ان لا يمنع الدليل مقدرة الاجازة مع انها بمنعان حقيقة بلا منازع
والظن من تدبر الاشارة الى الجواب يجوز ان يكون حقيقة المنع
طلب الدليل او طلب الدليل على المقدرة وانما قولهم على مقدرة الدليل
او الدليل بيان متعلق المنع او الى الجواب بان منع الدليل مقدرة
ايضا وان كانا مجازين قريبين من الحقيقة او ليس مجازيتين باقيا
اخر خارج عن مفهوم المنع ولا منشا مجازيتهما اخر خارجا عنه
فيحققان بالحقيقة وهذا بخلاف المجاز في المنع النقل المدعى فانها
ليست قريبين من الحقيقة لانه مجازيتهما باقيا اخر خارج عن المفهوم
ومنشا مجازيتهما ايضا اخر خارج عنه وذلك لان النقل المدعى
فلا يحققان بها او الى الجواب بان منع الدليل مقدرة ناشئ عن مستفيض
فيحققان بها بخلاف منع النقل المدعى **قوله** ويمكن توجيه العبارة
بطريق الاستخدام لبيت شعري من ابن جرير الاستخدام وهو ان
بطلان الدليل من طلب الدليل الدليل المطر وبغيره مطلق الدليل
ولا يحل لانه يراد بطلان الدليل المطر والا يلزم طلب المطر بل يراد
بطلان جسد الدليل وهو الذي لا يمنع من الاجازة ولا يقتصر

الطلب فيرى رجوعه الى الدليل المطالب لكن مجرد هذا لا يكون الحكم
 بارجاع الضمير الى جنس الدليل وادع على طريق الاستدلال ما لم يرد
 بظاهر الدليل حينئذ يطلب الدليل الدليل المطلوب وليس فيلساما
 قلنا يرى رجوعه الى الدليل المطالب في الحقيقة يرجع الى جنس الدليل
 لان المراد بالدليل المذكور جنس الدليل لا الدليل المطالب والآن لم يطلب
 المطالب كما عرفت ثم بعد ما حوت هذه المحل رابت في كلام احمد بن حنبل
 مساعدا لبعض ما قلنا حيث قال قبل الدليل الذي كان المقدم
 مضافة الى ضمير ما غير الذي يطلب تلك المقدمة وهو ظاهر وان كان
 ظاهرا العبارة يوهم ذلك قلنا المراد ما يوهم ظاهر العبارة فلا يجوز
 اذا لام في الدليل الذي يطلب على تلك المقدمة للجنس الذي كانت
 المقدمة جزء منه يعم الحكم عليها بانه يطلب على تلك المقدمة جزاء
 الاحكام المتخالف على الجنس تدبر ثم بين فائدة الاضافة بقوله ولو
 قال على المقدمة بدونه الاضافة لكان سليما عن ذلك التوهم ^{الفائدة}
 في العدول قلنا هي التنبيه على ان المعبر في المنع طلب الدليل على المقدمة
 من حيث هي مقدمة الدليل انتهى وبهذه الفائدة امكن الجواب
 عن قول المحشي في القول الاول ثم الظاهر ان يقول المقدمة اه فاعمل
قوله ليس المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل المطالب اه قد عرفت في
 القول الاول انه يرى رجوع الضمير الى الدليل المطالب لكنه في الحقيقة يرجع
 الى جنس الدليل لا الى محله لان المراد بالدليل المطالب والآن لم يطلب

الطلب على وجه ان يبين ان خبره ههنا قوله فلا بد من ان يحاط
 طريق الاستدلال قد عرفت من القول ما يتوجه عليه **قوله** على ان
 الاستدلال غير ظاهري ههنا على ما هو المشهور في تفسيره لان ما هو
 فيه هو ان الاستدلال ان يرد بلفظ لا معينا احد المعنيين ثم يرد
 بالضمير الراجح الى تلك اللفظ معناه الاخر او يرد بالضمير الى
 احد المعنيين ثم يرد بالضمير لاخر وليس ما نحن فيه من الاستدلال
 وهو لا من الاستدلال الاول لانه ليس فيما نحن فيه لفظ الدليل
 معينا يرد بظاهر اللفظ احد المعنيين والضمير المعنى الاخر غاية
 ما في البيا لوصح كونه المراد باللفظ الدليل المقيد بان يكون مطلوبا
 وبالضمير الدليل الذي هو بالاطلاق والطلب والاطلاق من غير ان
 الدليل لا يتعد بهما معنى لفظ الدليل فاعمل **قوله** وكان في قوله
 بطريق الاستدلال دون ان يقول بالاستدلال اشارة الى ان كلام
 غير ظاهري ههنا على ما هو المشهور لكن طريقه موجود لكون شكله
 الاستدلال حيث اريد باللفظ شئ وبالضمير شئ آخر وقد وقع في
 هذا في المطالع حيث قال المحرر وتسمية الموجبة الثابت باسمها
 بطريق الحقيقة وتسمية سواها مجازا لثابت بهمة وتسمية
 المنفصلة الشرطية بالحقيقة لما فيها من معنى الشرط واداة وتسمية
 المنفصلة مجازا لثابت بهمة وقال الشارح فان قلت
 احقيقة والمجازان باعتبار مفهوما الاصطلاح في فاطلاق

اسما على السوالب المنفصلة حقيقة كاطلاقها على الوجب
والتصل حقيقة واما باعتبار مفهوما اللغوي فاطلاقها على الوجب
ليست حقيقة كاطلاقها على السوالب المنفصلة اذ لا يرد بها في
الفن مفهومها اللغوي وحيث لا ارادة ولا استعمال لاحقيقة
ولا تجزف نقول ذلك بحسب المفهوم اللغوي على معنى ان تلك الاسماء
لو اطلقت اريد بها الموجبات والمتصلة كانت حقائق فيها
ولو اريد بها السوالب المنفصلة كانت مجازات وكان المصير
انما قال بطريق الحقيقة والمجاز ولم يقل حقيقة ومجازا اشارة
الى هذا الفن **قوله** وايضا لجعل الحاشيتين حاشية واحدة
كان اولى بظهور وجه الاول لوجه من ملاحظة جميع الحاشي ومن سبيل
الحاشيتين ومما قوله وانما قلنا العبارة لا يمكن حملها على
المعنى المذكور بطريق الاستخدام او باعتبار الضمير الى المعنى لا الى
الدليل لاختفاء في بعدهما وقوله هذا اذا كان الضمير راجعا الى الدليل
المذكور في قوله طلب الدليل ما لو كان راجعا الى ما ذكر في قوله
او مدعيه فالدليل فلا لكن لا يخلو بعد انتهى ثم ان فصل الحاشية
الثانية على ما ترى يستجيب الاعتراض عليها لان المثاليه بهذا
لا يخلو من ان يكون ابراهيم ظاهرا للعبارة او حقيقة الابراهيم دون
ابراهيم ظاهرا للعبارة بناء على ان لا خلاص عن ابراهيم ظاهرا للعبارة
بوجه وعلى الاول من ان المنضم من ان ابراهيم ظاهرا للعبارة

لذلك

لذلك اكان الضمير راجعا الى الدليل المذكور في قوله طلب الدليل
ما لو كان راجعا الى ما ذكر في قوله او مدعيه فالدليل فلا يوسم ظاهرا
العبارة لذلك مع ان ابراهيم ظاهرا للعبارة لذلك متحقق على كل
تقدير وعلى الثاني ان الاستفاد من قوله ان حقيقة الابراهيم
اذا كان الضمير راجعا الى الدليل المذكور سواء كان الرجوع بطريق
الاستخدام او لا مع ان على تقدير الرجوع بطريق الاستخدام لا
يتحقق حقيقة الابراهيم ولكن ان يجعل ما ذكرنا ايضا وجه اول
لجميع بين الحاشيتين بأسلوب جمع الحاشي ثم يجوز ان يكون المشابهة
بذلك هو كون الدليل الذي كانت المقدمة جزء منه وهو الدليل
الذي يطلب على تلك المقدمة هو يكون فصل الحاشيتين في محله
ولا يوجد في الحاشية الثانية المذكور ولا نتيجة على التوجيه لاجز
انه ليس المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل المطرغ الذي على قرا
انه لان مقصود السهم مجردة عنه انه لو رجع الضمير الى الدليل المذكور
يكون الدليل الذي كانت المقدمة جزء منه هو الدليل الذي يطلب
على تلك المقدمة بخلاف الرجوع الى ما ذكر في قوله او مدعيه
فالدليل وهذا كلام حق لا يوسم خلافا واما عدم الاحتجاج الى
الاستخدام في صورة الرجوع الى ما ذكر فليس في كلام السهم دلالة عليه
حيث لم يجعل الحاشيتين حاشية واحدة بأسلوب جمع الحاشي
فان مقابلة التوجيه لاجز يتوجه بطريق الاستخدام في كلام الحاشي

يقتضي عدم اعتبار الاستحسان في التوجيه الاخير وهذا بخلاف كلام
 السيد حيث لا مقابلته بينهما في كلامه بسبب عدم الجمع بين الحاشيتين
 بل فصل بين الحاشيتين فلا يحصل المقابلته فتا في اعتبار الاستحسان
 مع انه لا زعم في التوجيه الاخير لئلا يتجرب عليه ان المنع طلب الدليل على
 مقدّمه الدليل المطلق المدعى على دعواه كبر فماتى طريقه يتجه على التوجيه
 الاخير ما ذكره ومن ههنا ظهر وجه آخر للفصل بين الحاشيتين فان كان
 المتأثر اليه بهذا هو المتأثر اليه بذلك فوجه الفصل اثنان والآن
 نقول فيه ان صدق على نفس الدليل لا يعني ان هذا التعريف
 صادق على نفس الدليل لان نفس الدليل شئ يتوقف عليه صحته
 الدليل لان الصحة وصف والوصف يتوقف على الموصوف
 وفيه ان المتأثر بغير كلمة ما في ما يتوقف عليه صحة الدليل عدم كونه
 عبارة عن نفس الدليل فلا يصدق التعريف على نفس الدليل وانما
 يصدق ان لو قيل ما يتوقف عليه صحة **قوله** بان المراد ما يتوقف
 فيه لا يجري في مثل الجاب الصغرى وكلمة الكبرى وصحة الصورة اذ لا
 معنى للقول المتوقف على صحة الجاب الصغرى وكلمة الكبرى وصحة صحة
 الصورة **قوله** ولكن ان نقول ان كلمة ما عبارة عن القضية ومبني
 ان المقدّم قضية جعلت في قياس وجه **قوله** فيه ما فيه يعني في هذا الجواب
 نظر من ان مبناه على عدم كون الدليل قضية لكون الدليل عبارة عن
 المقدّم لا التوجيه مع الرتبة التي ليست فيها بل ان الرتبة المقدّمات

المقدمه **قوله** الرتبة المعروضه للرتبة بدو الرتبة التي هي المقدمه
 لكن لم يثبت مقدّمه الدليل ليس بمقدّمه الدليل المعنى المذكور
 بل شامل لمقدّمه الدليل الذي هو المركب من المقدّمات المتفرقة والمقدّمات
 الرتبة المعروضه للرتبة بدو الرتبة في يجوز ان يكون الدليل قضية فلا
 يتحصن الجواب بجعل كلمة ما عبارة عن القضية عن نقص تعريف المقدّمه
 بصدق على نفس الدليل ويجوز ان يكون مراد الخفي ان يقول ان القول
 بان الدليل ليس بقضية مبني على انه مركب من القضيةين والرتبة والمركب
 من الداخل والخارج خارج فلا يكون المركب منهما قضية لكن هذه المقامه
 ليست بكلية بل كونه المركب من الداخل والخارج خارجا اما هو اذا كان
 احتياج الخارج الى غير الداخل ما اذا كان احتياجه الى الداخل
 فلا يعد المركب منهما خارجا وهذا كما لا يعد المركب من الجوهر والعرض
 عرضا بل جوهر الكونه احتياج العرض الخارج الى الجوهر الداخل لا الخي
 فمائل ويجوز ان يكون مراده الاشارة الى ما يقوله من ان كان
 كلمة ما عبارة عن القضية يلزم ان لا يصدق التعريف على شرط الاداة
 على ان يكون متعابله قوله ولما قل ان يقول ان باعتبار جملة ترديد
قوله بالمعنى المقصود ههنا وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل **قوله** وان كان
 عبارة عن مطلق الشئ يلزم انه يفتي احتياجه ظاهر وهو ان يكون المراد
 الشئ الذي له خبره اختصاصا بالدليل لا يصدق التعريف على نفس
 المستدل وعلمه بالعلل المتأثرة به فيتم تعريفه على العلة المادية والعنصرية

لان لما خربوا خطا من بالدليل كمن يكره كذا
فان قيل لم قال المحشي وقدرهما من العقل مع ان العلة الغائية متناهية
لا يتوقف عليها صحة الدليل قلت ناهيا عما يجب وجودها في حق
بهذا الاعتبار معلول لا علة وانما عليها باعتبار وجودها الذاتي و
وهي بهذا الاعتبار متقدمة ولذا قالوا ان العلة الغائية في الحقيقة
علة فاعلية لانها عبارة عما يكون مؤثرا في مؤثرية المؤثر **قوله**
لا يقال المراد بالتوقف التوقف بلا واسطة والتوقف في تلك
الصفة ليست كذلك بل بواسطة الدليل لكن اللازم في التعارض
الحل على ما هو الظاهر المتبادر من التوقف التوقف بلا واسطة وعدم
صدق التعريف على اجزاء الدليل ضرورة ان توقف صحة الدليل عليها
بواسطة نفس الدليل لا يقتضي عدم حمل التعريف على الظاهر المتبادر
غاية ما في الباب انه يحمل التعريف على ما هو المتبادر كما هو اللازم وعبر
بان التوقف لا يعتمد على اجزاء الدليل على تقدير تسليمه وانما قلنا على تقدير
تسليمه لان المتبادر في الواسطة في قولنا ما يتوقف عليه صحة الدليل بلا
واسطة ان يكون شيئا غير الدليل لانه اذا ذكر في اللفظ التوقف قيدان
فهما متغايران وكذا المتبادر من نفس الواسطة كونهما غيرا فلا يلزم
مخذور عدم صدق التعريف على اجزاء الدليل بسبب اعتبار قيد وعدم
الواسطة وبما قررنا من ان المتبادر في الواسطة المنقبة ان يكون شيئا
غير الدليل يرد على القائل بان المراد بالتوقف بلا واسطة لكن المتبادر

المراد

بمن لا واسطة المنقبة ان يكون شيئا غير الدليل والتوقف في تلك
بواسطة الدليل فلا بد من كون المراد بالتوقيف التوقف بلا واسطة
المنقبة تلك الصور فلو عترض المحشي على القائل بهذا الطريق لكان
صوابا وانما قلنا لا يلزم المخذور المذكور بهذا السبب لانه يلزم
المخذور المذكور بسبب آخر وهو ان المتبادر من في التعريف
كونه متغايرا للدليل لا يلزم ان يكون غير الكل كما انه ليس بـ **قوله**
لا يلزم ان يكون متوقفا عليه صحة الكل بل يقال ان يكون متوقفا عليه صحة الكل او يتوقف
عليه تحقق الكل وعلى تقدير ان يقال ان يكون متوقفا عليه صحة الكل
فمن غير شايع وغير الشايع غير شرط وبما ورن اللفظ فليكن
التعريف على اجزاء الدليل **قوله** يستدعي ان يكون اه وطره **قوله**
ان على مقتضى هذا التعريف لو ان المانع مثلا لان هذه المقدمة فكيف
قال لان هذا الشيء الذي يتوقف عليه صحة الدليل يلزم منه ان يدعى
في ضمن المنع توقف صحة الدليل على ذلك الشيء الذي هي المقدمة
ولما كان بناء المنع من هذه الدعوى فلا بد من اثباتها حتى
يكون المنع صحتها سواء اخذت هذه الدعوى بحسب نفس الامر
او بحسب اعتقاد المستدل ما لم يتوقف على الاول فظا وما لزوم
اثباتها على كسفي فلان المستدل منكر الدعوى في بعض المواضع
واثبات التوقف في مثل اجاب الصغرى وكلية الكبرى فيشكل
جدا وبين ذلك القائل **قوله** الفصل الخامس من وجوه الكمال

حيث قلل وقوف صحاح المجلد عليها انما على سائر الاشياء
الصنوي وكلية فليس يجوز ان يكون الشخص موقوف
على اندراج الاصفحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم
ذلك الاندراج ولازم الموقوف عليه لا يجب ان يكون موقفا
عليه واثبات التوقف دون فوط القناد انتهى والاشكال
ينشأ من حمل التوقف على المعنى الخاص وهو عدم امکان حصول
الموقوف الابعده حصول الموقوف عليه والا فالوقوف بالمعنى العام
الذي هو عبارة عن معنى لولا لا يمنع وهو الا في تقييم التوقف
الى التوقف المتق والتوقف التقدي نابت في لوازم الموقوف عليه
بلا اشكال لان الموقوف عليه على لائم عبارة عما لولا لا يمنع
الموقوف ولازم الموقوف عليه كذلك لانه لو لم يكن كذلك لجاز
الموقوف على تقدير عدم لازم الموقوف عليه ولا يجوز الوقوف
على تقدير عدم لازم الموقوف عليه لان تقدير عدم بعدم الوقوف
عليه اذ بانتفاء اللازم ينقضي اللازم وبالعدم الموقوف عليه لا يجوز
الموقوف واذا لم يجر الموقوف فقد انشأ اللازم في قولنا لو لم
يكن كذلك لجاز الموقوف وهو مضمون قوله لجاز الموقوف
فيلزم منه انتفاء ملزومه وهو مضمون لو لم يكن كذلك ويلزم من
من انتفاء مضمونه ثبوت نقض ذلك المضمون وهو كون اللازم نحو
عليه بحيث لولا لا يمنع الموقوف الذي هو مضمون التوقف المعنى

الاعم في الموقوف وانما يستلزم التوقف بالمعنى العام بطريق
الاحتياط فلو ان يقال لوازم الموقوف عليه موقوف عليها
لذلك الموقوف عليه بمعنى لولا لا يمنع الانتفاء الملزوم بانتفاء
لوازمه والموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء
لازم ثم توقف الشيء على الشيء توقفه على لوازم ذلك الشيء ثم قد
اعترض على القول بان الهيولي لو كانت على الصورة لقدت
الهيولي المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة بان ان اريد بها
ان الهيولي وتخصها اللازم لها متقدما على الصورة فالشرطية كمنفعة
اذ غاية ما لازم من الدليل انه الهيولي على تقدير عليها لا ينتفك شخص
ولا يلزم منه ان يكون للشخص اللازم للهيولي دخل في العلية فلا يلزم تقدم
الشخص ان اريد به ان المتقدم هو الهيولي لكنها لا ينتفك الشخص
فالشرطية مسلمة وبطلان التالي ممنوع اذ لا منافاة بين ان يكون
الهيولي متقدما على الصورة بالعلية وينافى الشخص اللازم للهيولي
فمن الصورة ايضا بالعلية وهذا الاعتراض يؤيد عدم وجوب ان يكون
لازم الموقوف عليه ايضا موقفا عليه وكذا يؤيد القول بان ما مع
العلية لا يجب ان يكون عليه وما مع المعلول لا يجب ان يكون كذلك
الصاحب فاعلا لذلك الا حبل لا يجوز ذلك لا يمنع ان يكون الشيء
واحد فاعلان في مرتبة واحدة وكذا الحال في صاحب المعلول فانه
لا يجب ان يكون معلولا لعلل ذلك المعلول بل يجوز ذلك اذا ثبت

عليه ما ذكره من هذا القول ذلك ان مقتضى
على ان يعتبر التوقف بالمعنى الاقصى الذي لا يشترط فيه
والقديم لا بالمعنى الاعلى الذي لا يشترط فيه ذلك **قوله** وايضا
لا شك ان طلب الدليل على ما يستلزم صحة الدليل ان كان قيل
قال الرضوي والقول بان منع ما يلزم صحة الدليل نافع موجه في
مقام القبح في الدليل غير في صحة الدليل والاحتجاج على خلاف
انفق عليه القوم بالاستدلال عليه فلما قول الرضوي لا يعتمد عليه
لان القوم لم يصحوا بان مثل هذا المنع غير موجه فانه في الباب
انهم ذكروا في تعريف المقدمة التي هي متعلق المنع لفظ التوقف
وقد عرفت توجيهه بان المراد بالتوقف التوقف بالمعنى الاعلى
ليشمل اللوازم كلها وسيظهر توجيهه اخذوا في استدلالهم بالبداية
كما اشار اليه الخنثي بقوله لا شك فانه هل يشك احد في كون منع كلية
الكبرى وانشاج الدليل نافعا موجهما **قوله** من غير توقف متعلق
يستلزمه و مراده بما يستلزمه صحة الدليل غير توقف مثل انشاج
الدليل والبيان من انشاء اللزوم ونقص التوقف انه محل التوقف في
تعريف مقدمة الدليل على التوقف بالمعنى الاقصى بناء على ذلك
قال فيما قيل ان اثبات التوقف في مثل الجواب الضمني وكلية الكبرى
مشكل جدا وقوله ان استدلالهم انهم من التوقف ايضا ما شئ من محل القول
على التوقف بالمعنى الاقصى **قوله** ويمكن ان يجاب عن الاول ان معنى

غير

المعنى من مقتضى قوله هذا التوقف مستلزم في قوله لا يشترط فيه
والقول بان مقتضى هذا المنع من حيث هو ما يقتضي سبيل ما يجب
عليه دعوى شئ وانما حتى يجب عليه دعوى توقف صحة الدليل على ما
يمنع او دعوى استدلال صحة الدليل لا يمنع وانما تها بل كيفية مجرد استلزام
التوقف والاستدلال فلا يلزم في منع الجواب الضمني وكلية الكبرى
بمسألة الموضح التي لا يشترط في ان المنع يتم فيها اثبات التوقف بل
كيفية مجرد احتمال التوقف ليكون المنع مسموعا على انه يجوز ان لا يكون
المنع مسموعا الا فيما قالوا واعتبروا بالتوقف فيه فيها كغيرها من
مثل الجواب الضمني وكلية الكبرى وغيرهما بناء على ثبوت التوقف في
الفرع وان لم يثبت صحتها بان ثبت لزوم كون لازم الموقف
عليه موقوف بالمعنى الاقصى الذي هو عبارة عن عدم امکان حصول التوقف
الا بعد حصول الموقف عليه وطريق الثبوت ان اذا لم يمكن حصول
الموقف عليه فقد لازم عدم امکان حصول الموقف الا بعد حصول لازم
الموقف عليه وهذا هو المراد بكون لازم الموقف عليه الفرض بان
اللازمة ان الموقف عليه لازم متقدم للموقف عليه ولازم الموقف
لازم للموقف لا محالة لان لازم الشئ لازم لذلك الشئ ويلزم من كونه
لازما لللازم المتقدم كونه ايضا لازما متقدما والا لما خرج عن ملزومه
فلم يكن حلا لازما فيثبت المطلوب وفيه ما لا يخفى فان قيل على تقدير
تمام ما ذكر لا يكون ثبوت التوقف متصفا بغيره فافهم قال الخنثي شكل جدا

فكنا الشاخص بعضه بالآخر كما ثبت في السبل الحكيمية
على ثبوت التوقف بما لا ينزكم كون لازم الموقف موقوف
بأن يعتبر في التوقف التوقف على الموقف عليه ما خذ مع ما يباعه
من اللوازم ولازم وقوع المسموع في غير ذلك اللوازم التي قالوا
بالتوقف فيها التزاما لا باعتبار رجوع المنع المتوقف عليها إلى
غير ذلك اللوازم من سائر اللوازم إلى منعه شيء مما يتوقف عليه
حقيقة بأن يكون تلك اللوازم لوازم ما يتوقف عليه صحة الدليل في
الرجوع إلى لازم من منع اللازم منع اللوازم ومن هذا التوقف يعلم أن
في كلام المنحني تناقضا حيث أن المستفاد من قوله يجوز أن لا يكون
مستوفيا لا فيما قالوا بالتوقف فيه أنه يجوز أن لا يكون المنع مستوفيا
فيما عداه ولو باعتبار رجوعه إلى منعه شيء مما يتوقف عليه وهو متعلق
لقوله ولازم أنه في الظاهر أن يقول على أنه يجوز أن لا يكون المنع مستوفيا
فيما عداه قالوا بالتوقف فيه كشرائط الأدلة التي ثبت التوقف
فيها التزاما لا باعتبار رجوع المنع فيما عداه ذلك إلى شيء مما
يتوقف عليه فتأمل **قوله** وغيره أني أه وهو مضمون قوله لا شك
أن طلب الدليل بأن منع اللازم الغير الموقوف عليه ثم إن يكون
صحة لا يجوز احتمال عقل لا وليس على وقوعه والحكم المذكور مستوفى
فما يفرح ذلك احتمال بل لا بد فيه من تحقق منع اللازم الغير الموقوف
عليه ثم إن يكون صرحا أو التزاما أو أمرا لا يفرح أن احتمال الحكم

العقل

العقل العقل يستلزم شيئا فلا بد من وقوع المنع المستوفى
بأن يكون لازم ما يباعه رجوعه إلى منعه شيء مما يتوقف عليه أن يقول
هذا ومن السبل بأن منع اللازم الغير الموقوف عليه والغير المرجع
إلى منعه شيء مما يتوقف عليه جردا احتمالي ثم يجوز أن يكون المراد
بعدمه الدليل على وقوع منع اللازم الغير الموقوف عليه فلا بد من طلب
من جهة أنه لا بد من وقوع اللازم الغير الموقوف عليه أنه لا بد من
عليه من جهة أنه لا بد من وقوع المنع وان كان دليل على وقوع
اللازم الغير الموقوف عليه فتأمل **قوله** وقد اوجب عنهما أي غيرهما
وأن بأن كلمة ما عبارة عن القضية والمراد بصحة الدليل التصديق
بصحة والتوفيق الترتيب ما يكون ما عبارة عن القضية فلا بد من المقدمة
قد عرفت بقضية جعلت جردا قياسا وجبة وأما كونه المراد بالتوقف
الترتيب بصحة الدليل التصديق بصحة فلا بد من التوقف بمعنى تصحيح
الفاء التعقيبية الذي هو معنى الترتيب إذا كان كلمة ما عبارة عن
القضية يلازم حمل التوقف على معنى الترتيب وحمل صحة الدليل على التصديق
بصحة أما حمل التوقف على الترتيب فلا بد من صحة الدليل لا يتوقف
على القضاء أي خذوه من اللوازم بالمعنى التعاريف وأما حمل صحة الدليل
على التصديق بصحة فلا بد من الترتيب على القضية ليس نفس صحة الدليل
بل التصديق بصحة إذا تقر بها في حمل التوفيق أن المقدمة قضية
ترتيب عليها التصديق بصحة الدليل وحمله في التوفيق القضية بما

الما حقه من اللوازم سطقا مثل ان الصغرى موجبة الكبرى
كلية والبرهان من القضايا الاخرى من اللوازم
وطريق الجواب ان ورود البتوالين مني على بقاء تعريف المقدرة
على ظاهره وعلى تقدير كون كلمة ما عبارة عن القضية وكون المراد
بصحة الدليل التقديري بصحة وبالتوفيق الترتيب حتى يكون حال
التعريف ان المقدرة قضية يترتب عليها التقديري بصحة الدليل
ويدخل في التعريف القضايا الى خذوة من اللوازم فلا بد ان
اما عدم ورود الاول فبان المنع لا كان عبارة عن طلب الدليل
على مقدرة الدليل وكانت المقدرة عبارة عن قضية يترتب عليها
التقديري بصحة الدليل يكون المنع المستوجب ظاهرا الى الجواب الصغرى
وكلية الكبرى وغيرهما من اللوازم التي يطلق عليها انه موقوف عليها
متوجهة في الحقيقة الى القضايا الى خذوة منها واما عدم ورود الاول
الثاني فبان المنع لا كان عبارة عن الطلب المذكور وكانت المقدرة
عبارة عن القضية المذكورة فالمنع المتوجه في الظاهر الى اللوازم الغير الموقوفة
عليه متوجه في الحقيقة الى المنع القضية الى خذوة منه كالمنع المتوجه في الظاهر
الى نتائج الدليل المتوجه في الحقيقة الى القضية الى خذوة منه ثم ان ثبت
توقف صحة الدليل بمعنى ترتيب الصحة على القضية الى خذوة من اللوازم
الموقوفة عليها ومن اللوازم الغير الموقوفة عليها لا يحتاج
الى البيان والاثبات لكون المنع مسرعا فلا يتوجه حينئذ في صدر

السؤال الاول ما هو من اللوازم من عبارة عن القضية
على ان المقدرة قد عرفت بقضية جارية في جاس او غيره
أجل ان الاخرى من ضرورة حمل على القضية ظاهرا لا بعد جدا
في حمل التعريف على ما ذكر نعم يقتضي ان لا يكون نفس الشرط المذكور
في الاخرى مقدرة ويرى فيه بعد لكن يمكن ان يقال الشهادة في الشرط
المشورة انما هو بعنوان انها شرط لا بعنوان انها مقدرة فيجوز
ان لا يقع الاصطلاح باطلاق المقدرة الاعلى القضية ولعل ارباب
المنطق يعرفون وقوله في المحاشية انما قلنا على ما قيل لا يعلم
من كلام المحقق الشريف قدس سره في هذا المقام ان المراد انما
بقضية جعلت في حجة لاشارة الى ان التعريف المذكور شامل
لشرائط الاول مثل الجواب الصغرى وكلية الكبرى وغيرهما من
ما وقع الاصطلاح باطلاق المقدرة الاعلى القضية كما يفهم من
عبارة المحقق الشريف قدس سره فذكر قوله ومنه يعلم ضعف
ما ذكره من الدليل من وجوه في كلام الشرح ضعف وجوه احدها
في جانب المدلول هو انه ذكر النقل في قوله ان لم يذكر في النقل
دليل وان ذكر فيه مطلقا عن المحاشية وباعتبار الاطلاق لا يصح
الحصر بان ان ذكر في النقل وليس فهو انما هو على طريق الحكاية حتى يتضح
عدم تعلق المواخذة فيه وانما في جانب الدليل وانما انهم
من تفرغ عدم تعلق المواخذة على انخفاض الدليل المذكور بطريق

الحكاية عليه المنع على المنع فلا يلزم على منقول غير المنع
المنع عليه وهذا انما هو العلة ان يكون اظهر من القوي من اصل
العلة وهذا ليس كذلك بل لا حرج بالعكس لان اصل العلة يدل
على احصاء لطريق الحكاية وعلى العلة يدل على اصل الحكاية وهذا
ان كونه حكما منقولا عن الغير لا يكون سببا لعدم المنع بل هو
ما لم يقيد بالحجية وثالثها انه لم يفهم من قوله انه حكما منقول
الغير من الحكمة حتى يقول انما قل من حيث اننا قل والمنع المنع
حقيقة الظاهر بقرينة مقابلة قوله لانه يتوجب المنع الحقيقي اصلا
ان يقول المنع الحقيقي المعتمد كما لا يخفى **قوله** اصلا قيد للمواخذة
والمنع الحقيقي معناه على الاول سواء كانت المواخذة باقية
او لا ومعناه على الثاني سواء كان المعنى الحقيقي معناه او لا
قوله لجواز ان يواخذ على الحكمي الصرف لكنه غير نافع المراد بجواز
المواخذة جواز المواخذة بالمنع الحقيقي وغيره وبعدم النفع عدم
النفع بسبب عدم الاعتداد او غيره ولذا



[illegible]

وكان يقول السلام في السلم للاستخفاف فيجوز كون كافه حاله منه وتحمل ان يكون السلام في الشر ايضا كذا في الآله الكريمة
فثبت الثابت كما هو الموضع من الاستشهاد بهذا البيت واما علم وقال ابو جابر معتصا عليه تعليل كون
الآخر السلام يكون مؤثرا ليس بشي لان ان في كافه ليست للثابت وان كان اصلها الثابت بل جرد نقل
الى من كل جميع وكذا ما قاطبة وعامة فانك اذا قلت قام الناس كافه وقاطبة لم يدل شي اخر ذلك على الثابت
كما يدل عليه كل اجماع انتهى وفيه كلام يظهر على المشاع كذا يريد ان يقول انها اذا كانت حالا من السلام لا يكون
اسما للجملة بل يكون فاعلا من الكلف واعلم ان كونها مؤثرا كاف ضروري على تقدير كونها حالا من السلام فلا يتصور
للسلم جملة حتى يوصف بالكلف لكن مسا في كلام القاضي لا يناسبه حيث قطع انها اسم للجملة
للمولى المرحوم بهما في إحدى حواشيه

في الحقيقة التي تلي كونه بصيرة في ما فيها ان المعنى كان مانعا عن التبيان
 فلما كان الالقاء سببا للمعنى الذي هو عبارة عن ارتجاع المانع
 فبعد الاقتران يكون الالقاء دخل في الايمان ويكون حال المعنى حينئذ
 القوة على جبراني ثابت في ارتجاع المانع عن الايمان بسبب
 ولا ترى فيه شيئا يتعلق بعدم استقامة المعنى وما لهذا ان سببية
 الالقاء للبصر كما كان بواسطة اتعاض القوة بالالقاء فله سببية الالقاء
 ايضا ولا تخفى من موقع هذا بطلان كون ابيه شئيا هو ما يقتضيه
 القوة لا يستماع ما يخصه من الاخوان عاجزا بسبب ذلك عن الايمان
 بل عدم ذكره صلاية قوله تعالى في فائدة بصيرة ذلك الاحتمال لان على
 ذلك الاحتمال يتعين عطف قوله لا يتو في بناء ويلخص على قوله يايت
 بصيرة ومعلوم ان ايمان الاب حال كونه بصيرة الذي هو مقتضى
 المعطوف عليه على ذلك الاحتمال بسبب عن الالقاء فيلزم بواسطة المعنى
 العطف بسبب ايمان الال الذي هو مقتضى المعطوف عن الالقاء
 ايضا ولا تخفى ما فيه نعم لو كان بجي الال موقوفا على محلي ابيه لكان الوجه
 لكن ليس فليس لان الظاهر في دي يوسف عليه السلام عن السور
 بجعل الالقاء سببا في المحلة او بالجملة لا ايمان ابيه ساجدا اليه فان
 قلت تفسير المعنى قوله تعالى وأتوني يايتي عن هذه الملاحظة قلت
 لا يايتا اما على تقدير كون الباء في حكم التعدية فلازم لم يقع التبرص حينئذ
 لجي ابيه قصدا اذ القصد انما يتعلق باتباع الال لا باتباع الال
 نفسه وان لازم من الاول اني واما على تقدير كون الباء للمصاحبة فلازم
 لم يقع التبرص لجي ابيه استقلال بل وقع التبرص له في ضمن التغليب
 ومعلوم ان ما لا يغفر قصدا واستقلال لا يغفر تبعا وحينئذ وهذا الوجه يثبت
 على تقدير كون الباء للتعدية ايضا كما لا يخفى وبالجمل ان كان من حق يوسف
 ان يسير الزيادة ابيه لكن لما منع عنه مانع قوي وتفا دي في القول رادة بجي
 اليه صرحا رغبة لجي الاب لسبب ذلك الاب النبي العظيم القدر الكافي بالقول
 الدال على رادة بجي تبعا وحينئذ واما عدم التبرص لجي ابيه مع وجود التبرص
 لجي الاخوة والاسان جميعا فيعبد جدا فلهذا روي الحسن المجتهد
 للمولى العلامة الفريد والفصل العظمى في التوحيد شيخ الاسلام مفتي عامة الامم

في قوله

بجوه افندي في التفسير بين الفضلاء المتقاربي زاده ابدار علي وليه
 بخصي زيادة وشره بطول وشره بطول

مفهوم ممكن عام جميع موجودات ذهنية وموجودات خارجية
 بالانطلاق مفهوم وجود مطلقا جنس اولوب شائي صدي
 فصل اية مقيدا لغيره عارض وغيره قائم اوله بطوري الجواب
 مفهوم ممكن عام مفهوم ما تدن بر مفهوم جنس اولوب ومفهوم وجود
 تحتها داخل اولوب وفصلك شائي جنس كجس اية وبجس نوع
 انك امكن عارض امكن مفهوم ممكن عام ضروري العدم اولان

افراد دندر الوالحدود

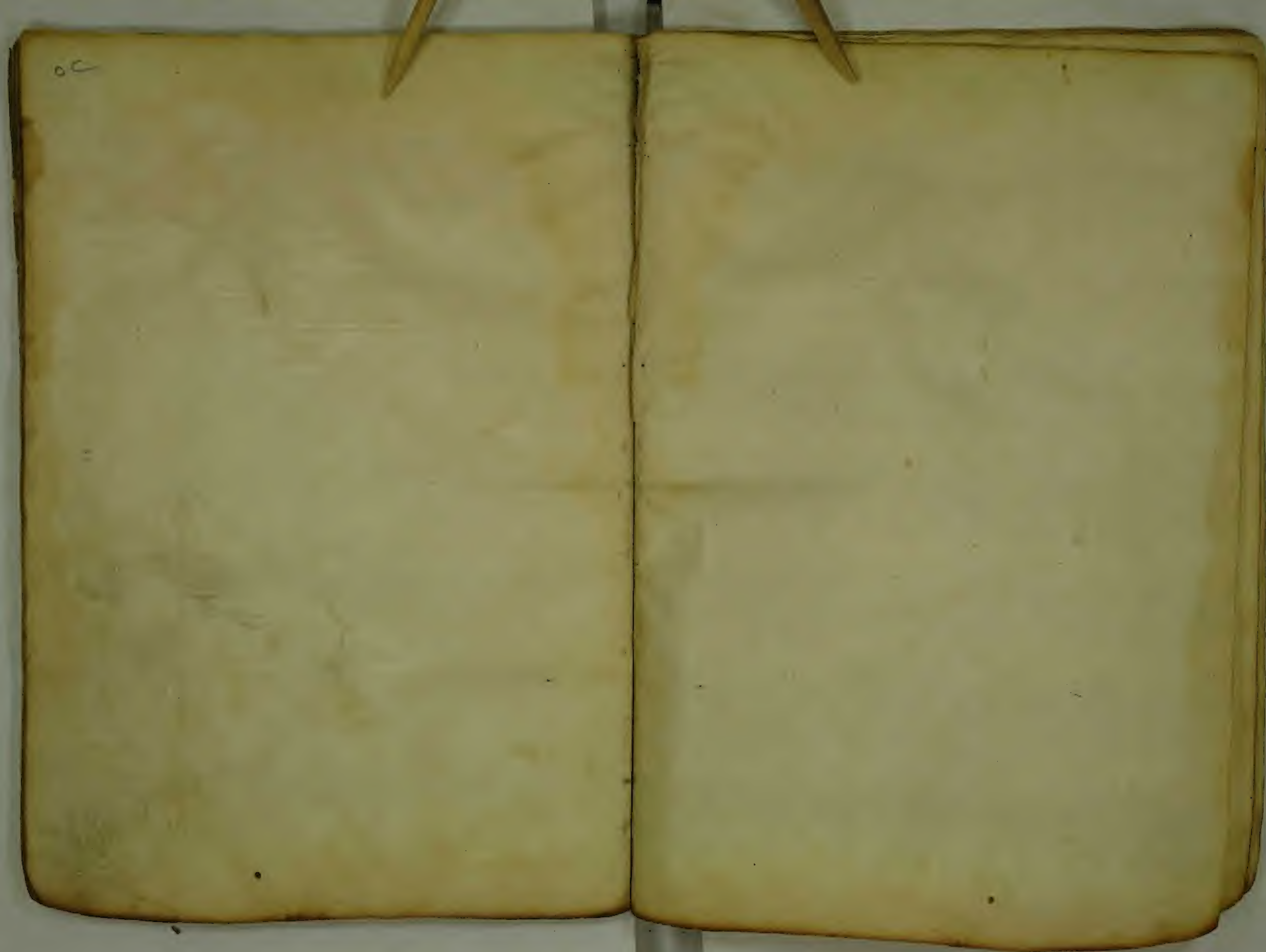
صوفية تلك افعال حركات منشطة موضوعا واضحا متكبسة بمقتضى
 دوران نامنده اولان رقصاري ومولويك سماع نامنده اولاد اولاد
 ودفتي وقدم جالده لريه مساع شرعي واريدر الجواب
 اصلا بد قدر مفاسد غايت جو قدر حاجي المنكر والحرام حاجي بنطه بعضه
 الاسلام بعض القصاص باد شاء صاحب الهام خلعت خلافة الى
 ساقه القصاص من غير كاي بمقتضى افعال شنيعة في منع وافعال لطيفة في منع
 براجع مبراتي وروايه متو باي حج بيورر لوطا لطفه صوفية نك ذكره ايدر
 امكن قيامي واضاح قبيح وشنيعة برمودي ولطف قيامي دفي الجواب
 او تدر ندري بر دن كان على وهم نظرسا ليس عن جميع الاصره والضمير اداب
 شريعت شريفة في كمال غايت ايدر ذكره ايدر ادب طائفة مولود دفي سماع
 اولان دواي مبراتي والاسات لاهيه دن اولان دفتي وقدم استعالي لاهي
 ترك سد آدات شريعت مظهره في كمال غايت ايدر شريعت طائفة شريعت
 نقلي وسائر مظهره في كمال غايت ايدر شريعت طائفة شريعت طائفة

كلمة طيبة

1. The first part of the
document is a list of
names and dates.

2. The second part of the
document is a list of
names and dates.

3. The third part of the
document is a list of
names and dates.



o p

بسم الله الرحمن الرحيم
 ويحتمل ان يكون فائدة التنبية استعمال الكلام او يحتمل ان يكون فائدة التنبية
 الاشارة الى ان هذا الحد قد وقع من مقام التأديب لان ملاحظة قرب المحذور
 يستلزم كون المحذور على وجه التأديب وهو من حيث الاحسان فتتأخر
 التنبية عن قوله وتنبها على ان الماخذة انما يوجهه لا يخفى ان الماخذة توجه
 على المعرف والتفهم ايضا الا ان براد الماخذة حين كون التائب غافلا او مدعيا
 قوله فلان المتقول محكي لا يتعلق به الماخذة فيه منع ظاهر لكنه لا يضر المقصود
 قوله واكتفى من التفسيد بقوله خبري لكان اوله لكون الكلام في اقرب المقام
 قوله فالتفسيد به اولي انما قال اوله او يمكن ان يقال الغرض من هنا بيان ما يترتب
 على قول التائب سواء تحقق المنطارة او لم يتحقق فلا يحتاج الى التفسير بل هو مفسر
 قوله ليجوز ان يطلب الصحة المعلومة للاحتياج برده عليه انه اذ لم يكن اظهرها للصحة
 متافيا لمعنيين الطالبين فلا يكون قوله لان غرضه اظهرها للصواب مستلزم
 لعدم التباينة مطلقا فلا يترتب التفسير قوله اللهم الا ان يقال ان التباين قد يكون
 الشيء غرضه اه حاصلا اختيار الشق الاول ودفع المنع بانه منع مقدمة غير مدعاه
 اذ المراد انه لو جاز كون شيء اخر غرضه مع اظهرها للصواب غرضه مستقلا على نحو
 المستفاد من التعريف لزوم تعدد العلة الفاعلة فالزوم في ضروري قوله
 وهذا القدر كاف في تخصيص التفسير في ان تخصيصه ايضا يستلزم عدم
 الفتح المحذور الحكم البديهي المطابق خارج عن القسمين في اللزوم الا ان يقتيد
 المقسم بحيث لا يشمله قوله على ان التفسير يستلزم كون المدعى عم من الناقل
 اي مطلقا والتخصيص بصورة كون المتقول يدعيها ظاهر ليس بشيء قوله
 اعني كون المطب يدعيها بالنسبة الى الطالب باعتقاده قيد البديهي في التفسير
 لان البدايه بالنسبة اليه غير معلومة له الاشارة الى ان الطالب اذا كان

هذا هو المقصود من قوله
 لا يخفى ان الماخذة توجه على المعرف والتفهم ايضا

بديها كذلك وقيد المناظرة بالحاشية المذكورة فالحكم بعدم بياضة الطلب
 بديهي سواء ترتب البديهي على الدليل او لم يترتب واحتمال الاحتياج
 لاعتقاده حل هو محلي في الواقع او لا يخرج الطلب الى البياضة كما احتال
 كون الطلب لاجل الغير وهذا ظهر انه لا وجه لبناء الكلام على المسئلة المحلولة
 من عدم ترتب البديهي على الدليل كما قلنا المحشئ قوله من حيث هو مناظرا
 اصلا مطالبة الدليل ولا مطالبة التنبية بخلاف البداة اذ لا يمنع مطالبة
 التنبية قوله مثل ما ذكرناه سابقا من انه قد غلبت الكثرة هناك قوله اي ما
 لا يكون التوصل نصيح النظر فيه قوله وان كان النظر الى صحيح النظر واجب وجوبا
 داعيا فان الوجوب بالنظر اليه لا ينافي الامكان بالنظر الى مورد فلا بد
 ان التوصل على تقدير وجود النظر الصحيح ضروري لا يمكن حاص وان الوجوب بالنظر
 الى وجود النظر ليس بضروري فلا حاجة الى التفسير وما قبله من التفسير
 ليس للاشارة الى ان التوصل لما كان معتبرا بالنسبة الى الدليل كان امكانه
 ايضا كذلك فاعترف تصديق التعريف على الدليل المنطوق على منه صاحبه
 قوله اشارة الى ان التحقيق ان الدليل اه هكذا ذكره الشيخ الاحمدي من التوحيات
 واستدل عليه بان المقدمة ان التباين سبب طرعا من المطر فلا يكون جزءا من الدليل
 وان تناسب كل من المقدمتين طرعا فلهذا دللنا اننا واقول يجوز ان يكون
 مدخلنا الثالث باعتبار استعماله على ما اندرج من الطرف الاخر من الحق ان يستحق
 الانتاج على اندراج الاصفري الكبير وهو قد يكون بواسطة وقد يكون بوساطة القياس
 المركب من مقدمات غير مذكورة النتائج ايضا قياس واحتمال في الاندراج
 المذكور بوساطة علم على تخليده الى اقيسه وبهذا الاعتبار يسمى قياسا مركبا قوله
 وبالعلومات بالنسبة الى لوازمها البينة بالمعنى الاحصائي ولا يترتب العلم باللازم
 البين بالمعنى الاخر من العلم باللازم ثم يترتب بالضرورة من العلمين وهو بالنسبة
 اليها لا يترتب بالمعنى بالمعنى الاحصائي قوله وبما قبله من الاشارة الى ان الصورة

المشهور ان الكون اذ هو ليس بمتناه ولا غير متناه ولا غير متناه
 القياس قد لم يسلط فلا وجه للثبوت بنفسه في تصور العقل بل هو الحق ما ذكره
 الشريف المحقق من ان ف والمادة لا يضر بالاستشهاد او اذينا على فرض الحق
 يعني لو تحقق تحقق وهذا استفهام المحقق في نفس الامر بقصد حاشية محقق
 الاصول **قوله** بخلاف التعريف الاول شكل التعريف الاول ايضا بالدليل
 القاسم للصورة على قصد التقليد اذ ليس المقصود من هذا التاويل الى الجمل في فهم
 المقصد من الظن والحقيقة لوجه التعريف بعد ورود الاقراض **قوله** على ان التعريف
 بالمفروضات اه قيل لا وجه لتحصيل الثاني بالمفروضات فان السلب من قبل
 التعديقات فلا توجد في الموقف ايضا وكيف لا والتعريف مع معرفة متخذان
 بالذات والشئ يكون على نفسه في ذاته لا معنى للثبوت هنا ان السببية قد عرفت
 المتعريف بالكون بصورة سبب لاكتساب تصور الشئ وانكار وجود السببية
 فيها انكار اكتسابها كما هو من حسب الامام واما الاثبات بالذات فلا يمنع السببية
 مع وجود التقدير الاعتباري ومن هذا ظهر ان بيان ذلك القائل بعدم كون المفروضات
 عللا للوازم بان السببية هي المقيده للحكم ولا حكم في اللوازم ليس شئ على انه لا يجري في القضية
 المستلزمة لمكتسبها وعكس بقضيتها **قوله** وهي ليست عللا للوازم فان التصور للوازم
 لا يحصل من تصور المفروضات الا ترى ان من لم يحصل عنده تصور للوازم قبل تصور المفروضات
 يتصور ذلك عند تصور المفروضات وبرهانه ان كلمة من المذكورة في تعريف البين بالمعنى
 الاخص حيث عرفت اذ ان الذي يلزم من تصور المفروضات تصور للوازم قائما ان لا يدل على العلية
 اما ان يكون العلية في اللوازم وما ذكره بعض الفضلاء في توجيه الكلام من ان ثاخر المعلول
 عن العلية تاخر ذاتي وثاخر اللوازم عن المفروضات ثاخر ذاتي لا ذاتي فكلتا سببية
 مخالفة لما مرجه من تاخر المعلول عن العلية قد يكون ذاتيا وقد يكون زمانيا وان زمان
 تصور اللوازم ثاخر عن زمان تصور المفروضات **قوله** به في المقتضيات اللازمة في ثبوت
 هذه التفات لا انهم فلا تدل في التعريف لاكتساب العلم على خلافه انما هو الا ان يقال

هذا هو وجهه في
 هذا هو وجهه في

المستدل بها على ان الشئ لا يمتنع ان يكون له وجودا في ذاته او لا وجودا في ذاته او لا وجودا في ذاته
 لا العلم **قوله** مطلقا انما هو ان كانت على تصور البديهي والعلم البديهي **قوله** لو لم يكن
 من يكون استثنى معلومة تدل على ان لم يكن معلومة بالفعل فان الجواز في الاستفهام
 اذ معناها استنتاج الاستفهام وهذا لا يبرأ برره على التعريف الاول لعدم هذا الاستفهام
 فيه بخلاف الابرار بما سبقه دليل آخر بالفعل فانه مشترك عنها كما سيجي قوله الا ان يحل
 العلم الظاهر ان قوله وايضا يخرج عطف على قوله به فلا يكون الخروج ايضا بنا على ان لا يحل
 المذكور لا بد من الابرار عن الظاهر ان لا يستثنى ليس على ما ينبغي **قوله** فمصدق على المركب في القضية
 سراد كما ان لا يمتنع للمركب ان يكون كما اذا كان اللازم في كل منها حالة اجمالية بسيطة
 اذا فصلت حصلت تلك القضية فان قيل المراد من التعريف ان يكون التاويل موقوف على
 المركب المذكور قلت فلا يصدق على شئ من الدليل لما ان التاويل لا يتوقف على دليل بعينه
قوله على القياسات الشعرية الى كذا ان العمل بمره موهومة فبغيره فبغيره فان الفرض من
 مجرد الانقياد الى التاويل الى نتيجة وقد صدر عن بعض المحققين ما نشاء من عدم فرق بين
 المقدمات الشعرية وبين القياس الشعرية فلا تعقل قوله فيتمثل ان يكون آه الفرق بين الاول
 الاول والثاني من وجوه ما اولنا بيان كلام المعص على الاول حقيقة وعلى الثاني جاز في تيسيل
 ذكر المفروضات واردة اللازم فان المنع من نسبة المعنى الحقيقي الى المنوع وانما ثانيا فلا تنفر
 على الاول نسبة المنع الى النقل والمضى وعلى الثاني كون نسبة متعلقا بهما وانما ثانيا فان
 نسبة المنع على الاول معنى حرفي غير مستقل بالمفروضية وعلى الثاني معنى اسمي مستقل بالمفروضية
 وانما المعنى الحرفي نسبة اخرى قائمة بها واما ما رابعا فان الطلب المذكور على الاول مخرج
 به بلفظ موضوع له هو لفظ المنع وعلى الثاني مخرج عنه بمفهوم صادق عليه هو مفهوم الحقيقة
 المصادر على المطلق في الاول دون الثاني الا ان يبرأ الكلام على التنبية بالحدود على الحدود
 تصوره قال في الشفا اثبات الحد للشئ بوثبات الحد وله بالعكس ومن استدل
 بالحد على الحد وهو معناه على المطلق وانما يوثق بهذا القول به لم يفهموا معنى الموضوع والحد
 اذ ذكره وحده واذ ذكره مع غيره مستورا في الشئ من هذا البيان ظهر وجه قوله على ان

انطباعي الاول على المعنى الاول طهر البطلان **قوله** وجه تخصيصه بالاول دون
الثاني هذا على وفق ما ذكره في بيان هذا الحمل الا انه لا وجه للحكم بظهور
البطلان بعد ما شاع التنبه بالحد على المحذور في كلامهم من ان الطرح ان يقال ان
الاستدلال على المعنى الاول ظاهر البطلان **قوله** كلامه دقيق ما ادنا اليه الاثر
وهو ان مقتضى المعنى الاول ان المنع بمعنى الطلب المذكور قسمان حقيقي ومجازي
وانقل والمسمى لا يمتنع بالمعنى المذكور معنا حقيقيا بل معناه مجازيا وهذا المعنى على
المنع بالمعنى المذكور لا يتصور فيه المجاز لا ينطبق الارباع عليه الا ان كان من كون المنع
ذلك لا يستلزم المنع اليها لولا استعمل لفظ اليها حقيقة بل مجازا ومن هذا البيان
فرق بين المتعين وهو ان مقتضى الاول بقسم المنع بالمعنى المذكور الى الحقيقة والمجاز
ومقتضى الثاني بقسم استناد اليها وظاهرنا وجه المسألة المذكور في الشئ الثاني
فان قلت قد ذكر المحشى نفسه بان المجاز على الاول مجاز بالنسبة فماذا هذا الكلام
قلت ذلك بالنظر الى النظر الى المعنى مع قطع النظر عن تفتيش مفردات الكلام
وهذا بالنظر الى النظر الدقيق وتفتيش مفرداته فلا اشكال في ظهوره ايضا كما جوزه
بعض المحققين من كون المجاز في المفرد على الثاني على ان يكون المعنى ولا ينسب
المعنى اليها لاحال كون المعنى الحقيقي مجازا فان المعنى الحقيقي كيف يكون مجازا وانما
المجاز هو اللفظ الموضوع له والاستناد وليس شئ من كيف صدر منه هذه القول
مع استهاد به علم البيان هذا غاية توجيه الكلام في هذا المقام والمحمد بفضل الشتام
قوله ولعل ذلك لان منع النقل **فان قلت** على تقدير كون المجاز في النسبة من
ان يعلم كون المعنى في قولك هذا النقل ممنوع وبلد ممنوع ولم لا يجوز ان يكون المعنى
ان تعين ممنوع حتى لا يرد عليه قول لا اعتراضين **قلت** من التعريف فانه يدل على
المنع انما ينسب حقيقة الى التوليد او ان ينسب الى غيره صا راجعا اليه **قوله**
لشئ الارباع من شمول استعمال المنع لهما يحتاج الى مزيد تكلف فالاول ان يحمل الكلام
على تبيان الكلام المشتمل على استناد المنع اليها **قوله** وانما اذا قلت الا فربما كان

قوله لا يجوز ان يكون المعنى

بدل على الاول والسؤال على التقديرين ما اذا قلت هذه الشئ من مسمى المنع
على الاول السؤال باسناد على التقدير الثاني **قوله** هذا انما كان في قولك
انما المجاز في النسبة ورويقه على ذلك التقدير محل تأمل لان يعلم ان
يقرب من القرائن ولا يخفى من له ادنى معرفة باساليب الكلام ان كلام المصنف
في المدعى الدلائل فيحمل على المعنى الاول ولا يرد الاشكال بحمد الاحتمال **قوله** الا
باستناد النقل الى فلو اردنا المنقول لزم ان كتاب المجاز في كلام المصنف هذا يستلزم
على ان المراد من المجاز في الطرف فقط وانما اذا اعم منه من المجاز في النسبة
فلا يجوز ان يستلزم المنع الى المنقول اسنادا والمجاز با اعتبار النقل كنه خلاف الظاهر
من عبارة الشئ ويمكن ان يقال ايضا لما لم يكن الملازمة بين منع النقل ومنع المنقول
لربما الاستناد المجازي بينهما بخلاف النقل ولعل في دليلها **قوله** كما اقتضاه الى الشئ
الاول ان يقول كما يدل عليه بيان الشئ في الحاشية ثم ان جعله بمعنى المنقول مستلزم كون
المجاز في النسبة تبالف ما هو ظاهر من كلامه وهو كون المجاز في المفرد وقد نقص
بعض المشتغلين الذي **قوله** فيمنع حقيقة انه في منع النقل كما يكون يطلب التجميع
ولا دليل فيه غالبا كما سبق فكيف بمنع حقيقة ما لم يبق فرق بين النقل وغيره
في قبول المنع وعدمه فلا وجه لتخصيصه بالذكر **قوله** يؤيد كلامي يؤيد عدم توجه المنع
الى المنقول اسنادا بل انما يتوجه الى النقل كلامه لكن كلامه يدل على انه يتوجه الى النقل
حقيقة على ما يستفاد من قوله وانما ما يقال في قولنا انما هو ان المراد هو الطلب
من المستدل بناء على ان المنع من اقام البراء الذي منبأه انما طبت سواء عرفت
انما طرقة بالتعريف المشهور او بالمدافعة **قوله** بناء على ان المطالبة على مقدمة آه الظاهر
ان منع مقدمه غير معتبر على تقدير نفيها من قبيل النقص لا على كماله عليه كلام الشريف
العلامة في الحاشية الصفري وسيجي من المحشى ما يدل عليه ايضا المنع بهذا المعنى راوت
للمناقضة على ما قرره جوابه فكيف يصح التعميم لمقدمتها انما يقال ذلك التعريف بناء
على ما هو اليه من عدم مجاز **قوله** وايضا يستلزم اعتبارا في ان اعتبار التعريف

في تلك النسبة لازم على قدره ان يقال في المقدمه ايضا ان الدليل معتبر في ذلك
المقدمه وحسب في مفهوم المنع وايضا المعبر في مفهوم المنع بطريق الدليل والمنسوب اليه
في تلك النسبة هو الدليل الذي استعمل في طلبه فيقتضيان قطعاً فكيف
تحتاج الى التجريد على انه يجوز ان يكون اعتبار الدليل في المقدمه في تعريف المنع
ليبين ما يستند اليه حقيقة لانها جزء من مفهومه ومن هذا يعلم ما في قوله وذلك
ان يقول **قوله** وذلك ان يقول انه نقص اجمالي على الدليل ولزم المجازيه باعتبار
لزوم التجريد كما هو الظاهر من السياق وقد علمنا بعضهم على الاشكال المشهور في تعريف
الدلالة بفهم المعنى من اللفظ **قوله** وبما في قوله فلا بد من ارتكاب طريق لا يتقدم
هذا التمايز على الاخير لو ذكر في حاشية الاستخدام وليس كذلك ولعل هذا وجه
فضل عنها نعم يرد ان الشارح يبين في حاشية الاخير هو انهما ط العباره وتحقق
على كل حال بناء على ان الظاهر رجوع الدليل القريب **قوله** وكان في قوله بطريقه
التي هي في امثال هذا المقام هو الاضافه اليها في حاشية والاشارة بنبهة على الاشياء
التي هي **قوله** في ان هذا **قوله** ايضا يخرج عنه المقدمات الكاذبة الا ان يقال كونها متوقفاً
باعتبار ذاتها لا باعتبار صفة الكذب ولا شك في تعريف القوة على ذاتها اذ المراد
بالقوة القوية من حيث الصورة فقط كما هو الظاهر من حال ارباب المنطق **قوله** بان المراد
بالوقوف على الوقوف على صحة توقف صحة الدليل على صحة المقدمة بناء على ان المراد هو
القوة من حيث المادة والصورة لا من حيث الصورة فقط كما هو الظاهر من حال ارباب
المنطق ثم ان صحة الافتراض اعتباراً عن مطابقتها للواقع وصحة الشرط عباره عن وجود حالي
الدليل كمن التعبير عن الوجود بالقوة لا يتلوه من نوع نبوة **قوله** وفيه ما فيه فليس هو القوة
على ارادة الحقيقة واما ما في هذا من الدليل ليس حقيقة واحدة لكنه قضايا مستندة فيجوز
ارادة الحقيقة لا يخرجها من حقيقة الوحدة فيقضيها الكلفة ويمكن ان يقال في الوحدة معتبر
في مفهوم الحقيقة فلا يصدق على القضايا المتعددة انها حقيقة وذلك ان يقول الحقيقة واحدة
في الدليل لا يوجد كون القضايا المتعددة مقدمة من المركب منها ومن الحقيقة فقال **قوله**

لزم ان تصدق التعريفات المتبادلة من التعريفات ان يكون ذلك
الشيء مما اعتبر في التعريف جزاء او شرطاً فلا يرد الممثل وامثالهم يرد الاخر
التي هي في التعريف وبما في تعبيره التوقف يكون من غير واسطة سوى الدليل
كما هو المتبادر **قوله** لا يقال انه هذا على الشيء الذي لم يوجد فيها نفس الدليل
في الشق الثاني **قوله** مشكل جدا لجزا ان يكون القوة متوقفة على اندراج الامور
تحت الاوسط ويكون هذه الامور من لوازم ذلك لا اندراج ولا لزم المتوقف
عليه لا يلزم ان يكون متوقفاً عليه هذا ما ذكره القائل في بيان الاشكال فيقال
في بيان من ان الدليل المعين لا يلزم ان يتوقف على هذه الاشياء في انما وجه
وان كان مطلق الدليل هو قطع النظر من المتعين وخصوص ما وانه يتوقف عليها
فاسد قطعاً اما اولاً فليكن القوة صالحة واما ثانياً فليكن القوة قولاً للشيء في الجواب
واما ثانياً فليكن ذلك لانه لو كان على النفس الاول ايضا واما رابعاً فليكن المراد
بصحة الدليل هو القوة من حيث الصورة والمادة جميعاً اي من حيث الصورة فقط
ولا شك ان معنى القوة الصورة كونها مستندة للمطلوب فتوقفها على الشرط
ما لا شبهة فيه **قوله** فالاول ان تعريف المقدمة بما يستلزم من الدليل على ما فسرنا
كونه مستلزماً للمطلوب فلا يدخل المطلوب في التعريف كما هو مقرر **قوله** بان المانع
من حيث انه مانع في ان الشئ بل يقول ان مقتضى هذا التعريف هو جوب اثبات القوة
على التوقف على المانع من حيث انه مانع اذ المانع اما ان يدعى وجوده ولا واثباتها
مفروضة انه لا يلزم الجواب ج والاول لا يتم الا بعد اثبات كون مورد المنع مقدرة
ولا يكون ذلك الاثبات بالتوقف على هذا التعريف وهذا الجواب من المنع
بان المنوع غير مقرر لتاسع انه لو صح ما ذكره لزم ان لا يكون الجواب بغير ما يدعى
او الدليل موجباً قطعاً اذ مقتضى قوة المنع على ما ذكره فليكن مبدع شيئاً قطعاً يلزم مقابلة
المنع بالمنع وهو يطلب جزاء **قوله** ذكره حاشية الاداب السعدوي ان المانع لا يبدل
من الحركات الفكرية ليعلم ان شدة وادامه لا اذن المقدمات فلا يقبل المنع كما

يعتبر من اخصر

كالبداهيات **قوله** على انه يجوز ان لا يكون المنع المتوهم من غير اعتبار رجوعه
الى شئ فلا ينافي هذا المحر وقوعه في اللوازم باعتبار الرجوع ولا يبعد كل البعد
قوله ولا نسلم بوجوب تسليم وقوعه في غير الموقف عليه فليتناحل **قوله** بناء على بقاء
التوقف فيه انما يكون مستوعفا في تلك المادة بناء على الزايم المحصر
ثبوت التوقف فيها واعتراجه وان كان اثباته في الواقع شكلا جدا **قوله** بالتوقف
الترتيب الترتيب على ما فسرنا حصول شئ مقيد شئ كليا او اكثرها ولا يحصل الترتيب
بصفة الدليل عقيب التصديق بالمقدمة كذلك فيحتاج الى برادة فليتناحل في الترتيب
فيضا عطف الكلفة من الارض الى السماء **واقول** عبارة الجيب هكذا قلت
الموصول في الترتيب عبارة عن القضية بقرينة المقدمة المعرفة ما يطلب الدليل
عليه في الدليل عبارة عن ان الدليل صحيح وهو قضية وحاصل الترتيب **قوله** انه قضية
يتوقف عليها قضية وانما هو توقف قضية على قضية بحسب التصديق والتحقق
الذهني وايجاب التصديق وكيفية الكبرى من شرط صحة الصورة بحسب التصديق والتحقق
بها من شرط التصديق بها والتصديق بصحة الدليل المصور بالشكل الاول مثلا مادة حرة
موصوف على التصديق بصحة صورته وعلى التصديق بشرطها التوقف المشروط على الشرط
وتوقف العلم بالكل على العلم بالجزء انتهى فليتناحل التوقف بمعنى الترتيب كما لا يخفى
قوله ومنه يعلم ضعف ما ذكره من الدليل من وجهين انما جعل التعليل بمعنى المنقول
فلا ينافي طرفية الدليل لما ان مقتضاها دخولها اذا كان المنقول نفس الدليل
فقط في الشق الاول ولا ينافي فيه دعوى ظهورها ان المناسبات تقيد المنقول
او بالحيثية حتى يظهر صحة حصرة في كونه بطريق الحكاية وان كانت مضمومة من اخرى
الكلام ومنها ان مجرد كونه بطريق الحكاية لا يستلزم عدم تعلق المواخلة بالمتبطل
عدم الالتزام من ان قوله لانه محكي منقول من الغير لا يقيد سوى افتاده المحر فيلزم
استمراره وذكره بعض الذاكيات من المتروكين الى المحصر المذكور متضمن بعدم التزام
الان لا كان فيه نوع اجمال فليتناحل الدليل المذكور في الترتيب ولا يلزم التكرار وهذا

وان كان جديا الا ان الغرض في الغرض والاختصار ما ذكره في التخصيص
هذا وجه الضعف فليتناحل المنع الحقيقي اصلا قد سبق من الخشنة حقيقة
اشئ ههنا ان المنقول لا يتلق المواخلة لا حقيقة ولا مجازا فلا معنى لتقييد المنع
في تقرير كلامه بالحقيقي ويمكن ان يقال المراد بالمنع الحقيقي هو المسند حقيقة والمراد
بالمجاز فيما سبق هو المجاز في الطرف فلا اشكال **قوله** والمعتبره لا يقال الدليل
المنقول دليل في نفس الامر فيلزم المحذور على ما ذكره ايضا اذ هو منبج عن العقلة
عن قيد الحيثية وليس الموضوع فيما ذكره الشيخ مقيد بها لكن يريد ان كون المقيد
في مفهوم المنع ذلك يستلزم ورود المنع حقيقة على المدعى لغير اذالكات
مقدمة دليل في نفس الامر **قوله** ما لا طائل تحته اذا الكلام في المنقول والدليل
اقترام براسه ليس منقولا **قوله** واما قوله فيتوجه عليه ان لا يخفى ان المعنى الاول انما
الطبع ليس فالتعديل على المعنى الثاني **قوله** وان حل على ما هو اعلمه الاعلم من ان
لا يؤخذ القيد ان معا او احدها فقط فالمحذور الاول على الاول والثاني على
الثاني ويرد عليه ان ثمان الاعلم من ان لا يؤخذ القيد الاول والثاني وثاني
المحذور انما يريد على الثاني دون الاول بل الوارد عليه انما هو المنع فقط فانه اذا
سلم ان معنى المنع مطلقا ذلك فقط فقد لزم المدعى البتة ويمكن ان يقال
اذا كان معنى المنع ذلك فقط كان ذلك المعنى حقيقة بالضرورة او لو كان
مجازا كان له معنى آخر فلا يصح المحصر فيمكن ادخال هذا القسم في الشق الاول من
التزويد وتعم المنع من القبح هو الضمني قتال **قوله** فلا اذا المراد بالمنع المنع في هو
المعنى المذكور فقط ولا يفرق بينهما الا الاجال والتفصيل وتقييد لا يحتاج الى
دعوى الحقيقة والاختصار **قوله** لكن عرفت ما فيه من ان مقتضاها يقسم
قوله المعنى الى الحقيقة والمجاز ونفي الاول دون الثاني والدليل لا يثبت
بل هو باطل في نفسه **قوله** لمكونه بينا آه ولان هذا الكلام من المعنى لا يثبت
من سابق الكلام من كون المنع حقيقة فيها **قوله** وبان في الدليل انه وبانه لا شك

في الجريان المنع عليها اشارة الشبهة في كونه حقيقة او مجازا قلنا نفي الاول لا
ثبوت الثاني لو اذن يكون انه ظهور الشيء بجامع جوارحه فلا فاسد اعلم من
المنع فلا يفيد **قوله** والمراد بالطلب اه دفع ما اوردوه بعض المحشين على
الاشراج ولا شيء يصلح لذلك الشيء سوى الطلب من ان طلب البيان
ايضا يصلح له بل اقرب يكون العاقلية بين وبين المعنى الحقيقي اي **قوله** لا يطلب
مطلقا **ان قلت** كيف يصح نفي المطلق واثبات المقيد ونفي العام
يستلزم نفي الخاص **قلت** المقيد قد يكون مغيرا للمطلق فيكون المقيد نازلا
له كقيد الكلام بالشرط على ما في كتب الاصول ونظيره اطلاق تمتع النظر
عليه نفي مع امتناع اطلاق الامتناع **قوله** تسامح لما ان ظاهره يتناهي
اشتراك المعنى المجازي بينهما **قوله** ولا شك ان هذا المعنى اه كيف
يصح نفي الشك فيه مع احتمال منع الازم غير الموقوف عليه وهو خارج عنها
كالمسبوق الا ان يكون المحصر انبثا في التعلق بالنقل والمدعى كما يدل عليه ولا
يتعلق اه والمقصود من هذا البيان دفع ما اوردوه بعض المحشين من ان المعنى
الاعم هو السؤال يتناول منع النقل والمدعى مجازا فلا يصح حمل كلام المص عليه
قوله واتا الجريان مجازا فقط اه كانه قيل نفي العام يستلزم نفي الخاص لكن اثبات
لا يستلزم اثباته قبلتم التخصيص بالنظر الى الجزئي لا الجاهلي فاجاب عنه بقوله
واما الجريان **قوله** هذا هو التقرير اه اي التقرير بالاستعمال على ان يكون المجاز
في الطرف **قوله** والكلام فيه اي في بيان الباعث عليه مع ان خلاف الظن
قوله على ان فيه ما عرفت سابقا وقد مر ههنا بيان مراد فلا يعيده **قوله** وبما
اخويه الاول في وجه التخصيص ما ذكره بعض المحشين من ان قول المص لا يمنع
لدفع ما يتوهم من سابق الكلام ان المناقضة قد تنوجه على النقل والمدعى حقيقة
قوله وفيه ان الظاهر اه وتوسط **قوله** ولا يمنع اه لدفع وجه نشأ من سابق
لا بغير العطف كما وجه **قوله** لا فائدة الترتيب اه فانها اثباتي بعد طلب

الذي ليس بما ظاهرا او تقدير **قوله** بل الاول كلمة بل بقرينة لا لا فلا خلاف ان الاول
له في غير الاول والبراهين **قوله** الاول من الكل ان يقدر اذا طلب شكك في ذلك
على دعوات لعدم العلاقة بين الشرط والجزاء في الاول وكون معنى المتوهم
مقصودا بالذات واثبات الثالث والبراهين على ما لا دخل له في الارتباط
بما مل **قوله** على سنة اصلا لان المتبادر من كون التقوية بزمه غرضه كون حصولها
الغرض عن حصولها في زعمه غرضه ولا شك ان ذلك الحصول تقدم على ذلك كتحقيقه
ليكون غرضه ومنه على هذا التقرير لا يصح **الجواب** يحل الامام لام العاقبة على ما لا
ويمكن ان يقال المراد بتقوية المنع اعادة حوته للمطل في مقدمة على الذكر كحسب
انتهت ورواها قرينه بحسب نفس الامر وبحسب التصديق بوجهها لكن الغرض من
حصولها في نفس الامر لا التصديق به وان تبع ذلك فتصح **الجواب** **قوله**
له رد عليه شيء برده عليه ايضا انه يدخل السند الاعم في التعريف فلا يصح دفعه بانه
لا يصلح السند به تدبر ليرجع الى هذا العبارة بناء على ان التقوية بعد الذكر لما بين
فيمد العبارة اعم كما لا يخفى **قوله** فيها وايضا انظر من العبارة ان منع كذا
منع واحد وليس كذلك بمنع مجازا من قبيل ذكر العام اعني الرد واردة الى
اعني المطالبة **قوله** او الغضب اه فيه ان الغضب هو المطالبة المقررة **قوله** لا
كما مر جوابه فيحتاج الى تقييد المطالبة بتقدير خبرها **قوله** لا بل لا يسمي الا بالامم قد اقول
كلام الجوابين لكون المنع فيه بالمعنى الخاص وانفسا به الى المكابرة التي لا يكاد
يتوجه والمبتدأ من العبارة ان المنع من الموصفين بمعنى واحد والتقابل باعتبار
التعلق **قوله** ليمتاز عن السند مطلقا اي انما قد رنا الحقيقة في تعريفه
ليمتاز عن السند مطلقا بالذات وبالا اعتبار اذ لو لم يقيد بذلك لصدق في نفسه
على السند بدل على فساد الدليل في الواقع ويكون التمايز بالاعتبار بخلافه ما اذا
قيد به اذ ليس ذلك موجودا في حال كونه سندا وان وجد الدلالة فيه ولا حاجة الى
اعتبار قيد الحقيقة في تعريفه **قوله** لا ممتاز مطلقا اذ لا يصدق على ما يدرك

على نفسا والدليل من حيث هو كذا لانه منقول للمعنى وان صدق على ذاته
ولو لم يفسد السند بما يذكر التقوية المنع بزم المانع فلا يفسد قوله بهذا المعنى
ما يدل على فساد الدليل من حيث هو كذا لانه كما هو في المعنى في كونه
بالجواب الثاني ولا يحتاج الى تفصيل السند بالحيثية كما لا يخفى ويمكن ان يكون التقييد
بالتنبيه الى الجواب الاول كان ما قيل الاقرب بالنسبة الى الجواب الثاني
او نعم المنع من المراءى قوله ولا يلزم من تعلق المنع ان وكذا لا يلزم من عدم كون
المنع من الدليل بالمعنى الا انه عدم كونها اياه بالمعنى الاخص ولا منتهى تمام السؤال
والا فاذكروه ليس مجرد التعريف بل مع التقييد ايضا لكن يجوز تعلق الاخص بشي في
غير تعلق الاعم الذي في ضمنه لا ما يؤيده العقل سليم فيلزم من التقييد المذكور ما ذكره
الث من وجوب العرف واما قوله بل انظر فبناء على قول مقدمه الدليل
في التعريف وقد عرفت انه يجوز ان يكون ما يستدل به المنع بالمعنى الاخص
بل هذا هو الظاهر المطابق للاستعمال كما لا يخفى قوله سواء كان مع السند آه لا يخفى
على من له ذوق سليم ان المبدأ من قوله كيف يجوز من منع مقدمه معنيته
ان الجوابان بان هذا ما هو اعلم من السند وقد عرفت بعضهم بان هذا المنع فان لم يفرق
منه جواز مقارنته من المقدمة لك هذا ايضا قوله ومنع الدليل الذي آه فيه ان
منع الدليل اعلم من النقيض على ما هو المتبادر من كلامهم ولا يلزم من كون الاخص
بمعنى كون الاعم بذلك المعنى ويمكن ارجاع ما ذكره المحشي الى هذا فافهم قوله
معناه منع مقدمه غير معينة منه بناء على ما ذكره الشريف في حاشية الصفوى من قوله
ومن منع مقدمه غير معينة بان يقال وليكن جميع مقدماته غير صحيحة ومعناه ان فيه خطا
فلهذا يستحق نقضا اجماليا قوله من حيث هو مجموعاه مع قطع النظر عن كونه برعا
ايها وان كان في الواقع كذا ذلك والا فلا يصح الاستدلال به في كل منها على وجه الحق
قوله او يفهم على مقدمه دليل اي يقيم دليل لا ينتج ان جميع مقدماته صحيحة وليس المراد
ان جميع المقدمات تنبأ ذلك الدليل او لا يمكن ان يكون الدليل واحدا

قوله

قوله انه يستدل به فان قلنا يجوز ان يكون حكم الكل مغايرا لحكم كل فرد
فلا يتم الاستدلال قلنا لا يجوز ذلك لانه فان كان كل فرد مغايرا
بخطا بقية نفس الامر ووقوعها وان كان كل واحد من الاشياء المتعددة
واقعا كالجموع ايضا واقعا بالضرورة على ما سئل من انه لا يوجد اثنان والا
ومعها ثالث وهكذا قوله فعدم التبيين معناه ان معنى ليس الامر ان يمنع مقدمه
غير معينة طلب دليل من المطلق ينتج مقدمه غير معينة حتى لا يكون في وسعه ذلك
بل المراد طلب الدليل على مقدمه التي لم يعينها المانع واحدها غير معينة فاذا اقام
المطل دليل على مقدمه معينة فان واقعا فذلك والا فحينئذ في المنع الاول ايضا
لانه ما خردا على وجه يخل تلك المقدمة وغيرها وبعدها ثباتها لم يبق ذلك الاضطرار
فيكون قول المانع ليس المنع عندي تلك المقدمة منها آخر لا يخلل المقدمة كالا
ويمكن دفع ذلك المنع باثبات كل واحد من المقدمات ايضا الا ان الاول
ما ذكره المحشي لان فيه احتمالا للمخلص من زيادة مؤنة الاثبات ولا قوله
ولا شك في بدهاه ان المتبادر عما يدل على فساد الدليل كون الف دفتيا
اذ لا يحرر لا يحتاج الى الدليل فذلك في نفسه فبما قوله الا اذا ذكرت
حقيقة اعتبار الذكر في السند دون الثالث هو حكم بحيث بل الظاهر اعتبارها فيها
جميعا بناء على ان يؤخذ الدلالة بالسند الى الخاطب كما اخذ التقوية في تعريف
السند بما يقوى المنع بزم المانع كذا لانه ما سبق قوله راجعة الى استعماله في
الظاهر الذي يفهم من قولهم لو صح وليعلم هذا الزم الف وان المستلزم للف
انما هو الصحة وهو عين خلاف ما يحكم به بدهاه العقل اعني الف فيحتاج الى ان
يؤخذ الاستدلال اعلم من الاستدلال العام للمخاض ومن غيره وهو تكلف لا يخفى قوله لكن ثانيا
فيما لم يولم يقيد لزمه الاتصال بين اللازم والمترجم وقد قرر في محله انه لا يصلح الانفصال
بينهما اسلا وايضا ان اريد بالوحدة المعبر في القسم الوحدة الحقيقية فلا يصلح
تفسيره الى الترتيب والحكم بالفتاوى في كل من المقدمات وان اريد وحدة الترتيب

فقد بد من تقييد التقسيم الثاني لانه واحد بالنوع مع الثالث الا ان يقال انما هو المتعلق
 جعله من غير **قوله** فلا حاجة الى اعتبارها كيف لا يتعدى الى اعتبارها من غير اعتبارها
 للسؤال وان اريد انه لا يرد السؤال من اول الامر فلا حاجة الى ما سبق من جواب
 ايضا **قوله** على انها متساوية ان اذا انفصلت من باب التصديقات والتقسيم
 من باب التصورات على ما هو المذهب المنصور وسلم من باب التصديقات ايضا
 المفهوم الى الالف لم يحكم تبعاً لاجزاء **قوله** لم يصح قوله انه لعل فيكم مبنى على
 احقاق حال واختيار الطريق الاسلم من مطالبة المقدمات والواسط انما هي
 وجدان نفس متروكة وحالها كيف والمجموع **قوله** مما لا يجوز في المشهور فان
 بعض المحققين والاعلى في الاعتبار ان يكون المقسم حاصراً لالفه ولذلك
 تعرض في التقييدات بعدم المحرور وتكلف في جعلها حاصره ما لم يكن انتهى
 فعدم الجواز ممنوع **قوله** اللهم الا ان يرد آه جواب عن الابرار مع الاغراض في
 فقط **قوله** او على انه لا انفصال آه **قوله** لو لم يكن في الكلام انفصال ولا يقسم
 بلا حاجة الى اعتبار قيد فقط **قوله** مع لا يصح اقول القسم الثالث هو المفيد
 بعدم الحكم بفد والبعض **قوله** وج لا حاجة فيه لو لم يقيد كان لازماً للقسم الثاني
 فيلزم سلب لازم الشيء فيه وهو محذور سلب المقيد يجوز ان يكون باعتبار قيده
 دون ذاته **قوله** على ان ذلك مبنى على ان بناء الطلب على الثاني بقوله على
 الثاني يدل على ان ذلك انما هو من جهة كونه مقبلاً في المقدمة التي ترد فيها وارجاه
 الى مطلق المقدمة تكلف **قوله** الجز من حيث هو جزء بشعر قيد الحقيقة بان الفاد
 من حيث الجزئية وليس كذلك الا انه جعلها متعلقاً بالحكم على معنى منع العلم بالجزئية
 ولا يفي ما فيه **قوله** وفيه ان الاستلزام محذور وهو مبنى على ملاحظة ان فساد الجز يستلزم
 فساد الكل ولا يكفي مجرد العلم بالجزئية **قوله** جاز تقرير الرد آه وحى جعله بطلان الاستلزام
 وان كان الفيلون النقص الاجمال **قوله** وفي النقص المعارفة ضرورة ان في الجملة كما
 انما هو من كلمة ربها وجودها في الجملة كما في تعريفها اصطلاحاً فلا بد ان يكون

بعض المحققين

وفي هذا **قوله** محل تأمل ان الظاهر ان البراءة هي الدليل هو القوي من حيث الصورة
 اعني كونه دليلاً على كبريت يستلزم صورته مطلوباً من الطالب وهو كحصول وجود
 الشرائط ولا يفرض فيه اشتغال على الزيادة والنقصان وعدم استلزام المطلوب
 المخصوص مثلاً **قوله** ان زيد جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فصورته هذا
 الدليل مستلزم لقولنا زيد حيوان مع انه لا يستلزم المدعى ان ياخذ قولنا وكل حيوان
 جسم على ان الاستلزام المعبر في القوة لو كان بالنسبة الى المطلوب المخصوص لم يكن
 لتوقف القوة عليه معنى ايضا لانها عينه فظهر وجه قوله سيما الاخير **قوله** لكن يكون
 ح مقدم ما بها باسرها ممنوع لان حاصل الاستدلال ان كل ذلك متعلق بدعاوى
 ضمنية وذلك الدعاوى مقدمات وما يتعلق بها مناقضة فيرد النوع على كل منها بما
 لان لم ان هناك دعاوى ضمنية ولو سلم فلا نسلم انها مقدمات وسلم فلا نسلم
 ان كل ما يتعلق بها مناقضة لجواز ان يكون ابطالا لمطالبة **قوله** والاولى آه يعني
 ان الاول في الجواب ان لا يبين كون كل من هذه الدخالات مناقضة يستلزم
 عليه لما انه يرد عليه المنوع المذكور بل يرد بين كونه مناقضة او نقضاً بناء على انه
 سلم هذه المقدمات كان مناقضة والا فان لم يكن الزيادة والنقصان و
 عدم الاستلزام مقدمة للدليل فلا معنى للدخل بها وان كان نقضاً هذا غاية توجيه
 الكلام **قوله** محل تأمل **قوله** لان مضمون الاخير موقوف عليه قطعاً وان لم يكن نفس
 كذلك بخلاف مضمون الاولين على ما سيجي وكس عرفت وجهه فلا تغفل **قوله**
 ويمكن الجواب حاصل الجواب ان الدعاوى الضمنية وان لم يكن ما يتوقف عليه
 صحة الدليل الا ان مضمونها اعني الاستلزام وعدم الزيادة والنقصان منها قطعاً فيكون
 الدخل الوارد عليها مناقضة وفي كل منها بحيث يظهر من كل منها استلزام **قوله** ولكن
 من السبب آه فيه بحث فلا مخرج لو قيل ان الاستلزام المعبر في الدليل هو الاستلزام
 الذي يكون لكل خبر منه دخل في تحققه على ما ذكرنا في تعريف الدليل لم يكن بعيداً عن القلوب
قوله راجعاً الى منع الادعاء الى منع الاستلزام الذي جاز في بيان الانها هم مع

هذا فترد مولانا داود

وقد بان ان ليس فيه كلام من شأنه منع مقتضى نشأه والمقتضى الذي فيها ان يقتضي ان يكون
لزوم الدور لكل حقيقة هي موهوبها **قوله** وفيما نقل عن بعض الحكماء على هذا ان لا يكون
قولنا الاربعه قد استند اسما وبالمنع قولنا الاربعه زوج مع انه مساو لقطعها بال
مستلزم انزاعه ضرورة ذلك ان نقول السند هو معنى القضية المذكورة في
السند لانفسها كما يدل عليه قولهم لم لا يجوز ان يكون كذلك وما يؤيد مؤداه
ولا شك ان جواز فردية الاربعه مساو لحفا وزوجيتها ويمكن ارجاع القول الاول
في بيان يقال المراد بتقيض المقدرة المنوعة احدا لا تقيض السند هو الجواز فتبين القول
بلا اشكال لكن يلزم على هذا اعتبار النسبة في المفردات المتصورة باعتبارها تقيض
وهو خلاف المشهور وقد راسني **قوله** من قبيل التصديقات التي من قبيل ما يتعلق به
التصديق وان لم يتعلق بالفعل فلا بد ان السند يشعر بالبرود فكيف يكون من
قبيل التصديقات **قوله** يخفى ان يكون منه السند مساو لآه بل لاخص ايضا
فالتقييد ليس على ما ينبغي على انه غير واقع في عبارة القائل **قوله** فيكون دفع السند
ما دام سندا لا يكون معارضا لدليل الحكم المعبر عنه المعارضة ليس بمحقق فيه الكلام
في الكلام على السند **قوله** يحتاج الى اعتبار ذلك في ان الاحتياج انما يشعب
اذا لم يكن دليلا آخر لاثباتها واما اذا كان ذلك فلا يحتاج الى اعتبار اطرار ارباب
وايضاح يحتاج الى اعتبار كون السند معارضا لاسم دليله عن المعارض بوجه
وقد بينه القائل فيما قال فلا وجهه لقوله فانه لا حاجة آه قال لا نسب حتى ينتج
الاخرى فافهم **قوله** او ينقل اما ان يكون عطفا على تعبير فلا يصح التقابل بين الاولى
والثالثة او على سكت فعدم الثانية من صودة الالتزام فالقوله قولهم جواز المنع
ليكون بتغيير الدليل ايضا الا ان تعتبر الالتزام بالنسبة فقط **قوله** ولها رفاء
ما ذكره فاننا اوجبه وكون الدليل الثاني كذلك انما يظهر في غير مساو ولعل المراد
ذلك فافهم **قوله** على نظرنا نظرية **قوله** كون هذه الابحاث من قبيل تركب
الواجب ما لا شبهة فيه وكيف لا يحتاج الى التزام عليه فانه يجب عليه كلامه

على ان يلزم الالتزام من الابحاث في هذا كون هذه الابحاث موجهة بنا على جواز
الانتقال من بحث الى بحث آخر فلا بد من بالدور على الحق الشريفة كما هو
قوله الكلام **قوله** في ان يقال بعد الدليل من ان الدليل لما دام دامت
عنه فيكون ضروريا وما ذكره هؤلاء واما السند لا يقتضي ذلك بل لابد من وجود
ابا ابتداء او انتهاء ومن انشاءه فوط قنا وان قلت على تقدير عدم انشاء
الى الضرورى يلزم التسلسل **قوله** ان اريد لزومه في الامور الموجودة بالتحقق
في الوجود فهو من تركب السند لثباته لوجوده في الوجود والمعادى وان
اريد لزومه مطلقا بطلانه ثم بناء على ما ذهبوا اليه من جواز التسلسل في المقدمات
وان بنى الكلام على ما ذهب المنكبين من بطلانه فيها ايضا يتوجه منه الملازمة ايضا
بناء على مدحهم من اختيار الواجب تعالى في فعله فليست برقة ذكرنا في تعليلاتها
في حاشية الفتاوى ما روي على هذا التحقق فارجع اليه **قوله** المعنى ان وقع احد
المتساويين اه على ان تؤخذ القضية مشروطة عامة بالمعنى الاول فان صفة
السداة يقتضي اللزوم بين الطرفين وان لم يكن ذات المتساويين يقتضيه
كما ان تحول الاصاب لا يلزم للكتاب بشرط الكتابة وان لم يلزم في وقتها **قوله**
والطلب ان وقع السند ان يمكن منه وليس هذا ما بعد من منه الذي يعقبه **قوله**
وهو ينطق بالدليل على المدعى ان الظاهر ان يقال في تيم الدليل بلا حفا ثم انه لما جعل
الاباب المذكور في الماشية اختيارا راسخ الاول ودفع محذور بقرينة ما اورد
في الماشية الاخرى ولان بعد اختيار الشق الثاني يحتاج الى جعل التقييد للبيان
وحلاف الظاهر **قوله** وفيه آه هذا السؤال بناء على التزام الشارح متوجه في
المصر كما هو المفهوم من جعل الابرار على الجواب المذكور **قوله** وتحقق السند للبيان
غير معلوم فيه انه لا فرق بين البيان والاعم في كونها مقديا بزرع المانع في نفس الامر
فتبين وجه واحد هو ورود الاخر ليس على ما ينبغي **قوله** ان اعتبر اللزوم فيها آه
بين هذه الابحاث وتبينه في الماشية بوزعم من وجه **قوله** وبعض اقراد الثانية

على الكلية لا يفتي انه اذا حل ذلك القول على الكلية لزم توجيه الكلام على وجه يصح
بان يقال مثلا المراد بوجد هذه المنوع ولا شك ان النقض يختلف بوجه
قطعا فليس منشأ السؤال على الكلية بل انما منشأ من كسب النقض بالبيان
وهو لا يختلف بالكلية والاحمال كما لا يفتي على ذوى الكمال **قوله** لان بداهة عدم
الدليل آه كانه قبل مجازي التوجيه لا بد من ذلك الايراد المبرهن دخول تلك
البداية في اثبات هذين المذكورين فاجاب بانها داخل في الشا في حينه
المذكور المذكور **قوله** لانها في الظاهر قد في المدعى يمكن ان يعارض هذا الدليل
بان التجريد في تعليق الدليل اقل فهو اظهر لكونه في التفتي ككلام السند **قوله** وانت تعلم
تفتي المقام واشارة الى ان التشبث بالفرق انما يتم اذا اريد بالمعارضة ههنا معناه
العرفي الحقيقي وهو غير مراد فالظاهر تعليقا بالدليل على التوجيه الاول والمدعى على الثاني
قوله لا يرتبط بقوله ضرورة ان المقبول به لا يدخل به السببية عليه **قوله** ضرورة
استدراك الاخص للاعم آه لا يقال مجرد الاستدراك لا يفتي في الدلالة التي اعتبرها الزوا
ابين بالمعنى الاخص لان دلالة الدليل عبارة عن استدراك المدلول ولو اخرج الاوسط
في السلم بالضرورة وقد سبق ما يتعلق بهذه البحث **قوله** اذا لا مانع الا باعتبار التفتي
آه قال الشريف الثلاثة في حاشية فحق الاصول النقضان هما المفهومان المتماثلان
لذا لا مانع بين التصورات فان مفهوم الانسان مثلا لا يتماثلان الا اذا اشبه
شبهتهما الشيء فيحصل **قضية** متناقضتان صدقا وان جعل التلب راجعا الى نسبة
الانسان كانتا متناقضتين انتهى والظاهر منه ان التماثل الذي هو التماثل في الذات
صدقا وكونه باسما لا يوجد في غير النقضين وانما يطلق التماثل في غيرهما على ما يدل
عليه الاستثناء الا ان كل على الانقطاع لكنه خلاف الظاهر **قوله** وبعض الماداة وهو
الكبرى لا يفتي ان اتحاد الكبرى في الدليلين مستلزم اتحاد الاوسط فيهما ومعلوم انه لو اتفقا
المتن فيهما لم يتصور التعارض ايضا فيستحيل الدليلان من كل وجه ولعل في هذا
انهم ينوون بان الدليل بعينه في صورة النقض به فظن ان المراد ههنا ذلك لان الاضيق

الاختصاص باعتبار المادة انما يثبت اذا اعتبر اتحادها في خصوص ضروري الشكل
ولما اذا اعتبر اتحادها في نفس الاشكال فلا يلزم ان يكون المراد ذلك و
لا يفتي من دليل **قوله** لكن بان عند تواتر فان اضافة الصورة الى ضمير
الدليل يحتاج الى تكلف على اصطلاح الاصوليين بان يراد صورة النظر المعبر
في دليلية **قوله** وقد ان اظهر انها عاطفة اي مع ما عطف عليه فالعطف
عليه في الحقيقة توجه احد الامور الثلاثة والترتيب انما هو بينه وبين منع الممثل
لكن لما كان قوله في القوتين متصلا لاحدهما الميم كان الترتيب بين منع الممثل
والنقض والمعارضة من است ثل فلا يراد ان الترتيب يعتبر بين المعطوف
والمعطوف عليه وههنا ليس كذلك **قوله** بحسب العرف المتقدم بالطبع هو
تقدم الموقوف عليه الغير مستقل على الموقوف بناء على ان البعض يدل صريحا على
ان مرتبة الاحمال قبل مرتبة التفصيل **قوله** وفيه نظر اما اوله فلا تالاه
ان طبع آه هذه المقدمة مدركة كاسبق فلا معنى لمتغيرها الا ان يكون معناه ابطال
على ان يكون معارضة دليل المذكور فتأمل **قوله** من ان الممثل باوام مطلقا
فالممكن سائلا كافي صورة المنع واما اذا كان سائلا كافي صورة النقض و
المعارضة فلا يكون التعليل حقيقا حتى است ثل الاول وهذا ظاهر في الكلام و
ان خفي على المحشي فليس فيه دلالة على ما ذكره **قوله** لكن تقديم المتناقضة آه
الكلام في اقتضاء وطبع البحث وهذا لا يدل عليه بل على اقتضاء متعلقه فالاول
ما في النسخ الاخرى **قوله** وكانت اشارتي الى حاشية اه لولا ما ذكره في الحاشية
لا يمكن دفع النظر الثاني عن الشرح **قوله** لكونها ابطالا للمدعى آه اقول الحق
في المعارضة ابطال المدعى او الدليل فيه خلاف والظاهر هو الثاني ويؤيده قولهم
ان المعارضة في العقلية في قوة النقض الاجمالي فلا يتم ما ذكره سابقا من المنع
قوله لا يصلح ان يتعلق بهذا الطرف ولا مانع من تعليق بقوله اذا قلت على
ان يكون بياناه تقديرا مثلا سوى التفصيل باجتناب **قوله** والمراد بارتباطه بان صدر

الرسالة الى هرون قد قوله الى هرون ليصح بيانه في ان هذا البيان غير من العبارة
برو عليه ما ذكره من عدم الملازمة فانظر ان يقال المراد بالرباط كونه متلازمين
من ذلك الشرع من تمثيل جميع ما سبق حتى يكمل ما بعده على البيان كما ذكره قوله
ما لم يذكر تمثيلها لطلب الصواب يمكن ان يدعى كونه اشك من كونه متناقضين
قوله ويمكن ان يجاب بان ثبوت الشرع لا يتوقف على ان اراد ان ثبوت
الشرع كتابا او غير لا يتوقف على ثبوت الكلام فيظهر ضرورة ان الكتاب
يتوقف على ثبوت مطلق الكلام وان اراد ثبوت مطلق الشرع ولو في ضمن
الاشك لا يتوقف عليه فلهذا لم يكن كلاما آخر سوى قوله وبان الشرع **قوله** لانه
يدل ظاهره على انه استدلالا فاما قال ظاهره ان يمكن ان يكون اقتباس من الآية لا
استدلالا بها **قوله** وفيه ان الظاهر ان يقول انه اشراج مع المعنى في ذلك
قالا عرض انما يتوجه عليه لا على اشراج **قوله** فالاول ان تعتبره اي للمعنى اشراج
ان يبين المسند اليه الكلام **قوله** الا ان الكلام ههنا مبني على عدم الفرق
قوله اقول الكلام مبني على عدم الفرق بين استاده **قوله** الكلام والشك في الكلام
الاول لا على عدم الفرق بينه وبين الشك في الكلام مطلقا وما شاع المعتزلة ههنا في

لا الاول فالمتى ليس المتنوع والمتنوع ليس

بمبنى ويظهر من هذا سقط

قوله نعم نتيجة الى

قدم الرسالة المنسوبة الى المولانا الاعظم ابراهيم قاضي ابن فضل الله السيد ابي

الشهير بشهره في قاره رحمه الله تعالى عن يد اصفى العباد

عمر ابن احمد في يوم الجمعة بين السلاطين

سنة اربع وثلاثين ومائة بعد الالف

في شهر جمادى الآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي فتح الابواب للمتقين التي تملأ وتكثر ما من علم الا
 للمعلل والسائل وتصل على من اخم البقاء حين المناظرة بالكتاب
 وعلى الله واصحابه الباقين لاطرها والقبول **قوله** هذه حاشية لطيفة
 باقلام القصب على صحيف القصة للفاضل المرحوم عبد الرحمن افاض الله
 سبحانه الغفران على جواشي المتسوية المحقق ابي الفتح الامير انجاء الله من عدا
 السفير على شرح الرسالة العنصرية بفتح محمد الحنفى رحمه الله بلفظه الحق وكانت
 غير معدة فحفظها للاخوان من الطلاب بعون الله الملك الوهاب **قوله**
 على فهم الخطاب يشير الى براعة الاستدلال بالتصريح او الاشارة الى
 او البعيدة في كل فقرة من فقرة الخطبة وهي كون الابتداء مناسباً المقصود
قوله عجايب العجايب بالفهم الامر الذي يتعجب منه وكذا العجايب بتشديد
 الجيم وكذا العجوبة **قوله** بل زائدة لا تدخل في الحساب فيه خضر يفهم منه
 الكسر ونوع في لغة القليل الا ان يقال ان التراكيب العربية صوابها وحطائها
 لا بد لك من هذا الفن **قوله** تذكره للاجواب يحتمل ان يكون للشرح
 على شرح ولا شراح **قوله** مشهور ان اخرا عن غير المشهور كقول ارباب
 التصوف ان الحروف والصفات الكمال لا المشتمل على الحاء والميم واللام
 او جواب بالمعنيين بانها مشهوران مغبين عن البيان **قوله** اشارة الى
 الفرد الكامل في قول النبي صلى الله عليه وسلم مثلاً لا احصى ثناء عليك انت
 كما اثنيت على نفسك او هو كمال على معنى لانه غاية ما احاطه لفظه البشرية
 قال بعض الافاضل الفاضل اعني الفرد الكامل على تقدير كون اللام الجنس بان
 ترقى الفرد في الكمال الى حد صار معه كانه الجنس كذا كاشفاً الى الله عز وجل

في حاشية المطول انتهي اقول اعتبار الفرد قسم واحد من المضروب كالجنس
 والاستغراق لانه المضروب فيه حتى يقتصر جنس الفرد **قوله** لا اختصاص
 القصة الاختصاص منه كون العبد قائماً او محمداً ليس بظاهر الا ان يلاحظ
 التعيين اعم من الانصاف وغيره فلا بد ان العام اذا قيل بالخاص يراذبه
 كما بعد الخاص اذ هو في الارادة لا الملاحظة والقصور اذ لا حجر في القصور **قوله**
 فهناك انسان آه ضرب بينين والحاصل بالمصدر الى القوى والعرف فيكون
 خمسة واضرب اليه ما يطلق عليه لفظ كذا فيكون سبعة واضرب الى ما
 اليه فيكون احدى عشرين واضرب الاختصاصين فيه فحصل انسان واحد
 احتمالاً **قوله** وضرب اثنتي عشرة بل لا بد على احتمال ارادة القدر المشتمل
 الى مسمى لام التعريف ايضا بل السبعة قتيل كذا قيل بل ثلثة عشر اعتباراً فقط
 المعنى القوي والعرفي **قوله** فليست مل وجه انما مل ان كلاماً من الاحتمالات
 لازم التامل والتفكير اذا اردت ان تجد تجد وان احاطة بعملك فاجد ولكن
 ان يكون وجهها لا تنحصر في هذا يشهد على هذا قوله ويجوز بل يكون بالاعتبار
 الى غير هذا حتى يفتى الحاشية وثلثين الفا وتسعة واربعين احتمالاً في راس
 الحمد **قوله** تنبيهها على الضرب بناء على ان الخطاب في العادة غالباً يكون
 نحو كما في المبدأ **قوله** حاصل النكتة الاولى عنوان الحمد على الوجه اللاتس وكل
 واحد من الحمد والمجود سواء كان عليه اولاً **قوله** واما كونه ملحوظاً في هذا الحمد
 بان يكون المصنف صاحب الكمال **قوله** الا ان مدار الكل فيه انما يقتضي
 ان يكون الشيء مدار النفس اذ المقصود بعينها هو المعنى الاول للنكتة الثانية
 الا ان يدفع بالمقارنة الاعتبارية على ما سبق **قوله** ويحتمل اي العبادات الثلثة
 هذا هو المراد من الكلام فارجع غلظك مرثات الا وحدهم **قوله** فوهو في الحقيقة
 الى قصة او شعر هذا التعريف لا يفيد المرام ولا يتم به الكلام كما لا يخفى على اوس
 الافهام الا ان يقال يكون الكلام على سبيل التمثيل في كل **قوله** الى مضمون الحديث

وهو قول علي الصلوة والسلام الحسن ان تعبد الله كما كنت تراه فان لم يكن
تراه فانه يراك اي ان تعبد الله حين تراه حين يصيرك قوة يقينك كما كنت
تراه يصيرك كما ان المبصر بعين الباصرة لا يحتاج الى استدلال كذلك المبصر
بعين البصرة وقوة اليقين لا يقتصر اليه وهو بالنسبة اليه بمنزلة المشهور
والمحسوس فالاحسان فوق درجة الايمان لانه انعام من الله تعالى وقيل
ليس يعبد كسب بخلاف الايمان **قوله** لرعاية ضعف الاستغراب وهو
سلوك طريق غير مشهور **قوله** والاتفات من لفظ الله في البسملة بناء على انها
من كلام الله عز وجل من كتابه **قوله** بناء على ان قوة الاتفات ويمكن ان يكون على
لرعاية ضعف الاستغراب والاتفات معاملة **قوله** ومدار الساطرة
على الخاطبة سواء كان تعريفا على ما هو المشهور او على ما هو محقق على ما ينبغي
اما على الثاني فخطا هو وانما على الاول فخلان النظر بالبصرة من الجانبين في
بين الشئيين فعل الخاطبة في الجملة فلما وجه تخصيص البراءة على الثاني **قوله**
لا قبل الشروع فيه قيل واعلم ان الحمد مدلول قوله الحمد ولا يفي على ذوى الكمال
ان المدلول شاعر عن الدال في الجمال لتفصيل القول ويكون تقدير السؤال انه
لم جعل الله تعالى في طيات قلبه الحمد اي قبل وجوده وحصوله من الدال فاجاب بان لا
ان يلاحظ كما هو المحمود حاصرا في البال وبما طبع معه في الدال قبل حصول الحمد اللائق
بانه المستعان فان قوله ثم الحمد راجع الى هذا المقام في المال فتأمل هذا وقيل في ما فيه
اقول لعل ما فيه انه ثم الحمد معناه التبادر ثم يتلفظ بالحمد وعلى توجيد المحجب لا بد من اول
ثم يحصل الحمد وهو نفس **قوله** لان يلاحظ حاشا لان الرؤية لا تستلزم
الحضور اذ هي تحقق بدون في المرئ البعيد عن المرئ **قوله** قد بصر وجه
التي بصر على النسبة الخالية عن العلوة ان المتبادر من الرؤية هو الحضور ايضا
هو الكامل فيجب عليه وان الاحسان الشرعي احسان كل عبادة في المال فلا يكون
جعل مقابل له بل لا يصح **قوله** فتاخرة آه **قوله** فتاخرة وان لم يكن حاشا اليك

مقدرا

التقدير التنبه على اللائق كون المثل حدة قبل الفراغ ايضا للتنبه عليها **قوله**
ويمكن دفعه حاصله ان التقديم على ما يقدر على ان يكون فردا يدل
على ان اللائق ملاحظة المحذور حاشا او مشاهدا قبل الفراغ من الحمد ولا لا لاشتر
على المؤثر وان كان ظاهر دلالة المؤثر على الاشياء على **قوله** ويمكن ان يقال
لو جعل هذا الكلام نية للكلام الاول وقيل القول وان لم يكن قوله لك مقدما
على هذا الحمد لم يبعد نه بدت خبير بان هذا التوجيه لا يدل على امتثال المحذور
بذلك العياقة مع ان الشرح يصدره كما يظهر من الشرح ولعل هذا هو
لنقش بالامكان الدال على ضعف ما في حيزه **قوله** وانما خير من آه في
كون المثل حدة قبل الفراغ عنه **قوله** لا مجرد لفظ الحمد فتدبره عليه يستلزم تقديم
كون المثل حدة على الشروع في الحمد **قوله** واجيب آه حاصل هذا الجواب
ان ذلك الحمد فرد من افراد الحمد وله جزء الصادق عليه وهو الحمد والجزء الغير
الصادق عليه وهو ذلك والاحتمام بان الصادق عليه الحمد من غير حقيقة
المقام تقديم الجزء الذي يصدق عليه على الجزء الذي لا يصدق عليه وان كانا متساويين
في الجزئية لذلك الفرد **قوله** والشرف وهو امر قائم بالذات او بمعنى
التشريف والتعظيم يراعى المعظم ولازمه وهو لفظه **قوله** عطف المحرر
وح لا بد من عمل التعظيم على المعنى للفعول ان يكون معطوية **قوله** لكنيتين
او التعظيم فعل قائم بالفاعل والشرف امر قائم بالمتعدي والواو يرفع او خفضا
قوله الا انه مع بينهما في الذكر ولم يفصل بلفظ ان يكون كما سابقه ولا حقيقة
او بان يقدم الاخرى عليه **قوله** خصوص آه اي يقتصر في مقام الابتداء والحمد
قوله الى غير ذلك كالاستغناء والبركت وقوله **قوله** وحاصلها
التقدم بالطبع بان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون ذلك
التقدم مؤثرا لوجوبه كالتقدم الواحد على الاثنين والمجوز بالنسبة الى الحمد كذلك
التقدم كقوله قد تقدم ما يشير كقوله **قوله** عبارة عن التبع المصدر زمان
تقدم بالطبع لعدم

مثل التشريف من حيث هو
تقدمه على ما كان في قوله
التقدير ان في شرح
التقدير ان في شرح
الواحد على الاثنين
تقدمه بالطبع لعدم

قيل شار بهذا التعيم الى ان المراد بالجمد العرفي لا التقوي كيف والتقوي
 لا يكون الا بالاعتناء بهذا المظهر ان التعيم لا يتحقق كون المراد بالجمد العرفي
 وانما يدل على ان ليس المراد بالجمد معناه التقوي فقط كيف والتكلم بما يدل
 على التعيم هو التقوي ايضا فتدبر **قوله** غشارة عن نفس الكلام المخصوص
 لا يتحقق ان نفس الكلام المخصوص ايضا يكون الجمد بالمعنى العرفي او نفس الكلام
 ليس وصفا بالجميل بل نفس الجميل والجمد التقوي وصف بالجميل **قوله** ليس
 يتفعل الجمد الفعل لانه ان كان لسانا فانما يتفعل هو الكلام وان كان
 اركانيا فتعلق الفعل واتصاف الجمود بالمجودية ليس في الفعل لانه لما حصل
 بالمصدر **قوله** وهي ما لا م التعريف آه في اشارة الى جواز ارادتها
 منها لانها مراد ان رج يدل عليه ما نقل عن السيد في التامية هذا مبني
 على ان لام الملك والجنس يدلان على اختصاص الجماد به تعالى على ان يكون
 الحق من تلك التامية بيان حكم لام الملك فقط كما استحسن من هذا الجنس
 في دفع الوجه الثاني من وجهي النظر **الآتي قوله** ونسبة السيد استغنى الاستغناء
 يشتر اختصاصه فيه وعدم التبيين له في الجنس **قوله** او جنس ثابت قد علم
 فيه ان الثابت به تعالى ليس مدلول لام التعريف انما مدلولها كونها محكوم
 لكل فرد من افراد الجمود حقيقة واما البشوت فهو مدلول لام الملك فلا تفعل
قوله او بالاعتبار قيل اعتبار الاعتبار في اذ كانت متعلقات لافراد
 متحدة بالذات كما اذا قيل هذا الله على الكرامة وحده زيد اعلى الكرامة فان كلاما
 منها متغير للاعتبار فقط لا بالذات هذا القول فيه مافيه ما لا يتحقق في التباين
 بالاعتبار على الفرد الواحد المتعلق بشخصين كان يقال حمدا لله وزيدا اعلى
 الكرامة **قوله** واما الثاني والثالث اه هذا لا يخرج من نسبة الى لام الملك
 منقردة كانت من لام التعريف او مجمعة كما يدل عليه قوله واما الثاني والثالث
 واقصر على بيان الاختصاص من استغناء من لام الملك لان حكم لام التعريف

في الجماد

في الجماد

في الجماد

بما جملتهم ما قد بين اوله فلا بد ان هذا الذي اطلق ما يتم على تقدير انفراد لام
 الملك تامل **قوله** من ان لا يملك والجنس يدلان آه اسما
 لا على الانفراد فلا ينافي ما سبق من قوله ونسبة السيد في الاستغناء بل
 الدال على لام الملك وذكره قدس سره مفهوم الجنس كما سبق في قوله والجنس
 من النظر **قوله** مع افادة لام الاستغناء لان المذكور في اصل الشرع
 تاما وكله اللام من غير قيد الجنس وبعبارة اخرى لا الاستغناء في الشرع
 في البناء المذكور **قوله** عند اهل العربية لا يتحقق ما في قوله عند اهل العربية
 من افادة وهي دفع المناقاة بين الكلامين وهذا بين قوله فيما سبق من وجه
 النظر الاول **قوله** للاختصاص بحصري وقد علم هذه الافادة عند عدم قيام
 التامية **قوله** على قول السيد بل كاف للاختصاص اذ مراده ان ينفيد
 الاختصاص سواء وجد لام التعريف مطلقا او لم يوجد **قوله** واما التعرض آه
 جواب عما يرد على افادة لام الملك في الدلالة على الاختصاص على قوله قدس
 سره تقدير الابدان انما لا تراه قدس سره فاعلم بكفاية لام الملك في الدلالة
 المذكورة كيف وقد تعرض للام الجنس في صدر حاشية الكشف واستند
 افادة الاختصاص اليها فالوجه الثاني في غير وار وعلى الثالث راجح فاجاب بقوله
 واما التعرض آه وتوجهه ان تعرض قدس سره للام الجنس في الكلام ليس لانها
 مدحها في الافادة بل لبيان اختصاص كل جمدة تعالى كما يستفاد من الاستغناء
 وعدل عنها صاحب الكشف حيث قال معنى تعريف اللام في الجمود تعريف الجنس
 والاستغناء الذي يتوهم كثير من الناس ومعهم نعم وهذا المدلول منه على ما قيل
 مبني على ما هو منه جهة من كون العبد عالقا لا فعال لا اختيارية فالجمد عليها لانه
 تعالى فلا يصح حكمه بشي من جماداته تعالى كذا في استغناء من لام الجنس
 مع لام الملك يعني استغناء الاختصاص المذكور من قوله الجمود سواء كان لام التعريف
 الاستغناء او الجنس لانه ان كانت الاستغناء في غير لافراد والى كانت

في الجماد

ما اذا كان راجعا الى الله تعالى فان تقطعت عليه الصلوة والاسلام ليس هو راجعا
 الى قولهم مع بعض النكاحات الباقية ولا يفرق بين تقطع الصلوة والاسلام
 من رجوع الصلوة اليه فلو كان الصلوة راجعا اليه تعالى لكانت تقطع شانه
 على الصلوة والاسلام فالاول رجوع الصلوة اليه تعالى قال بعض الافاضل
 الاول اني كنت تقطع شانه تعالى في النكاحات الباقية مع تقطع ذلك القول
 على تقدير ذكره على قوله واقاداة لافاضل انتهى فبذلك البعض غير ما في متقا
 منه ما قيل في حاجة الى الاستدلال بما قبله بقرينة ذكر بعض افاضل
 فافهم ولا تعقل **قوله** وانما تركت كنهه آه على تقدير ان يكون الصلوة راجعا
 على الصلوة والاسلام **قوله** لا يبينها من القرب - الصلوة راجعة الى الله تعالى
 على ما اشار اليه من التلخيص المجوعتين في التلخيصها على تقاربها في المعنى
 وانما راجع الى الله تعالى والرسول عليه الصلوة والاسلام الى تقطع تعالى لما بينها
 من القرب **قوله** هذا الكلام - يشير الى مراد ارجع فيما سبق من كنهه
 الاسلام لاسم الملك **قوله** وقد عرفت ما في اى ما في هذا الكلام من الاسلام
 يفيد اختصاصه بليس كل المراتج على ما سبق ونظروا وروى هذا خا طيب
 على كل من يستفيد من هذا الكتاب المعروف بالحقيقة **قوله** بالقياس الحفار
 ما اذ فيه وان كان فرضا حيث ان القياس الى الكفار يستدعي وجود
 عقد شرعية النبي عليه الصلوة والاسلام والكفار في الصلوة ونحوه او ففوا لهما
 فيها او جواز كونها لا ينشئ والكفار لكن لا على التبعين فلي اى وجه كان رد القضا
 الباطل بالخصيص هذا فرض غير مقبول من حيث الاداب واما المؤمنون
 فصلواتهم بالاتباع على فذلك يرجع الى صلوة عليه الصلوة والاسلام وبالعكس
 غير مناسب - انما لم يكن مناسباً اذا لم يكن متضمناً طلب الرجوع على الصلوة والاسلام
 طلبها بالجميع المسلمين وليس كذلك كما سيصح في حاشية الروافق فليست
قوله فقيه نظره وجه نظره ما ذكره الجشي في منبوه من ان ما لا يجوز لغيره ان يباين صلوة

على بينا وعليه السلام انما هو تقطع الصلوة والاسلام معا فاعلى ان
 التحقيق على تقدير الاستدلال بشرط انتهى من حيث ان الاسلام ليس لاسم
 ان يكون جنس الصلوة على تقدير استدلال الصلوة بخصيص على جميع الافاضل
 من حيث المجموع فليدرك ان لا يقع الصلوة على واحد واحد ومن حيث كل واحد
 فافاضل واحد خاص لخاص واحد اخر فليدرك في صورة استدلاله ان يكون
 ان لخاص خاص خاص حتى يفرق بين جنس واحد من واحد واحد ويجعل ان يكون محرم
 من الصلوة لغيره لا يباين مثل الملائكة عند اهل السنة غير محرم ما لافاضل
 اجاب في ويجعل ان يكون اشارة الى منع كل من الشرطتين احدهما وله دلالة
 يمكن ان يقال لاسم الملائكة وانما يكون كذلك ان لو كان لاسم التمييز
 الجنس او الاستغناء واما على تقدير كونها العهد كما روي كالا صلا فليدرك
 ان يكون لافاضل حقيقة بل يجب واما الثانية فيمكن ان يقال لاسم الملائكة
 لقب وطلب لافاضل الرجوع بالابناء غير مناسب والمعنى الثاني مبنى على
 هذا الجشي وهو شيعي **قوله** الى خلاصة آه فيه اشارة الى ان النكاح ليس
 عين النكاح الباقية بمعنى اختصاصه بالرجوع الى خلاصة في التقدير والشرف في القدر
 من خلاصة في العبارة كغيره في الجملة من حيث المادة في الفاعل والمفعول
قوله بان يقول مثلا - يعني من باب ترك التفرج بما علم منا **قوله** **قوله**
 فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 والانشائات **قوله** فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 الاول فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من
 فليدرك ان المدعى بالقطع لا يكون الا مكالما بيا او سلبيا ولا حكم في شيء من

المواخاة بل نفس النقل وهي قوله خبره فلا حاجة الى ايرادها بل السقوط
 ان يقال فلا بد مما يقال على نسبه فحقه ان هذا التامم اذا كانت المواخاة
 متعلقة بالمنقول واما اذا انفصلت بنفس النقل فلا واما على نسبه فحقه
 ان هذا التامم اذا كان قوله ناقلا بمعنى ناقلا لانه يكون المثال ان المواخاة
 تتعلق بالمنقول تاملا من التامم **قوله** فالتمحيص المجري غير مناسب فالحق
 بعضهم المراد بالتمحيص المجري لا التخصيص فحقه قوله انما قال غير مناسب
 ولم يقل غير صحيح قول هذا غير مناسب لما بعد من قوله ان مال الكلام هو النقل
 في كونه ناقلا او مدعيا ومن قوله لم يكن كحصر صحيحا او لا ان مراده المناسب
 الاطلاق لئلا يلزم التخصيص المجري بمعنى كحصر غير مناسب كما قال بهذه العقائر
 المحقق في شرحه **قوله** اذا كان ناقلا بمعنى ناقلا لانه يكون الكلام في كلام
 المصعب عبارة عن المنقول والمعنى **قوله** فلا يلزم التخصيص اما لا يلزم من التخصيص
 حصر المنقول في الكلام المجري **قوله** بل فيه تنبيه كونه بل للترقي في التقييد
 بالمجري ليس من حصر كما توهم القائل بل فيه فائدة وهي التنبيه **قوله** على ان الظن
 مال الكلام هذا اعتراض آخر على قوله فالتمحيص المجري غير مناسب المستفاد
 منه ان المناسب اطلاق الكلام في التقييد بان يراد المعنى المعقود وان اصطلاح
 التامم احتملان وان كان كلامه يقتضي الاول فمعنى التامم يقتضي كحصر **قوله**
 من التامم حاصرا سواء كان الصلة المقدرة لينا قلا او مدعيا كلمة له
قوله احسن هذا معني على ان لا يكون كلامه التامم ذات معنى وانشاء خبر
 مع انه غير على ما صرح به المحقق في التفسير في الموطأ **قوله** من وجوهه ان
 ان الحجج منطق واداب وجرهين احدهما ورودها في سياق العبارة ج
 وثانيها التبيين كمال المناظرة فلا يظن ان التبيين على ان المواخاة اما توجه
 الى الكلام المجري وجه ثالث او مؤداه ومؤداه تعيين حمل المناظرة واحد
 مؤداه على بل فيه تنبيه على حمل المناظرة تاملا **قوله** لكان ادنى من حيث ان الكلام

الافتقار لا يكون الا ما وانه اختصار ووجاهته الاولى على الصواب
 وما يؤدى مؤداه ان الطريق المتعارف ان التفسير باب تنق من اللغات
 لا العكس ولو سلم فحق ان تفصيل حمل المناظرة وتحقيقه تدبر **قوله**
 كما لا يخفى وجه عدم كفايته لزم من هذا التقييد ان المناظرة تختص بالكلام
 التام دون غيره مع انها توجد في جملة الصغرى وغيرها ويمكن ان يكون وجه
 كونها مختصا عن التام **قوله** كلمة او بمعنى الكلمة فيه انه لو كان كلمة
 او لا حال لم يكتف الى التقييد اصلا سواء كانت كلمة ان لا حال او للكلمة تارة
قوله من ان مهمات العلوم ايرادها على كلها كليات وما تقرر
 بين المنطقيين من المصلحة في قوة بحوثه فحقه بالذات **قوله** بل هو اشارة
 الى حلية ايرادها على كل من شرب في حلية مع جزء الفهم المشار اليها قوله كل
 فالحق ناقلا يطلب منه الصغرى وكل فالحق مدع يطلب منه الدليل **قوله** وفوقه آه
 حال من اجزاء العلوم بتقدير **قوله** يكون موافقا لما هو الحق ههنا نظير كون
 المراد بمهمات العلوم وان كان في جزء الفهم المشار اليه ههنا **قوله** والعلوم
 الحكيمة نظير كون المراد من العلوم الحكيمة **قوله** وكذا الكلام في قوله فالدليل
 يعني لا حاجة الى قيد بل هو الحق ويؤيده مناظرة الخلف مع السلف
 وان كانوا غير ائوين بشبهة الموجودين المتطابقين والمناظرة بالمكانية وان
 كان الكتاب بمنزلة الخطاب بلكن المناظرة فيها ليست بالخطاب
 في الحقيقة **قوله** فالتمحيص ادنى بل هو واجب فان العبارة لما هو الحق
 لا ما هو المشهور لان النظر بالبصيرة اه على ما هو عليه فمفكرة للمناظرة فالتمحيص
 لازم وتامم عدم التقييد مدفوع بان يراد بيان الصغرى وتامم مناظرة السلف
 والمكانية مدفوع بالتشديد وان لم يكن الخطاب في الحقيقة على ما لا يخفى فافهم
قوله صغرى النقل بلفظ وان كان اه الظاهر في العبارة ان يقال طلب
 صغرى النقل بلفظ من طرق المناظرة بالمعنى الثاني وليس ههنا بالمعنى الاول

وهي حكيمة است ايرادها على كلها كليات
 من الحق دليلا نظير كون المراد من المهمات
 العلوم

كما لا يخفى على من له ادنى دراية في اسباب الوجود **قوله** يجوز ان يكون
 العلم بها طينيا والمطلب يقينيا فلا يلحق به ان كان المطلب هو المعلوم
 يقينيا او طينيا او تقليديا لانه لا دخل له في لياقة مطلب بصحة او عدمها
 لان كون المطلب يقينيا او غيره باعتبار دليته والنقل ليس وليد كون
 علم الطالب بصحة النقل طينيا بطلب صحة التحصيل اليقين فعمل هذا المطلب
 للمقول في اللياقة او عدمها ومن البين ان مرادنا من العلم التصديق
 اليقيني الا ان يراد ان لم يكن صحة النقل معلومة للطالب بدليل المطلوب
 او بغيره اذا الطالب ان علم صحة النقل فقط اذ بدليل المقول فلا يلحق طلبها
قوله كما اذا كانت الصيغة آه كما اذا قيل قال الش في اذ بلغ الماء قلتين
 لا يتجس على فالتجاسة او قال ابو حنيفة الوتر واجب فان
 هذا المطلب ظني ولكنك فيه بان كون المطلب طينيا لا يفيد كفاية
 كون العلم بالنقل طينيا فتدبر **قوله** يجوز ان يطلب آه وهذه الطلب
 يتصور فيما كانت الصيغة معلومة علميا طينيا فطلب الصيغة من الناقل ينظر
 بل الناقل نقله عن غيره ليتقلب الظن علما او تقليد عن الظن ايضا وما ذكرنا
 ظهرا ان ما ذكره من كونه تطويلا مستغنى عنه ليس على ما ينبغي **قوله** لتحصيل
 العلم بطريق متعددة . تحصيل العلم بطريق متعددة لا يناسب صحة النقل
 بل الدعوى الا ان يراد من الطرق النقل والتسامع والتسليم الى غير ذلك
قوله وفيه نظر فانظر وجه النظر على ما نقل عنه ان المطلب الصيغة المعلومة
 لتحصيل العلم بها بطريق متعددة غير مناسب في مقام المناظرة ويؤيده
 قول ابي حنيفة عليه السلام ولكن يطعن على كمال لا يخفى على من له ادنى علم بطريق
 مستقيم او الحق السمع وهو شهيد وانما قال يؤيده ودخل ويدل عليه لان قوله
 عليه السلام لم يكن في مقام المناظرة وفيه دغنة وهي ان هذا الوجه كما شئ
 في مقام المناظرة اذا كانت منه وليس من حيث قال غير مناسب في مقام

المناظرة **قوله** وجهه دغنة . اقول يدفع هذا الدغنة قول الشارح
 في الحاشية قوله فتدبر فتدبر آه ما ذكرناه مبني على عدم جواز تعدد العلة
 المتغايرة آه اذ عرض المناظرة اطرافها والصلوب وهو لا يقتضي ان لا يطلب الصيغة
 مع علمه به اذ ربما ينقل الناقل عنه غير متفقد من النقل وان كان صحيحا في الواقع
 ولا شك ان الناقل ما كانه اوسف جاهل وعلى ان حاله كان لا يكون
 قابلا للمناظرة فينتهي ان يطلب صحة نقله اذ لم يكن حاله معلوما حتى يعلم انه
 بمن يعتقد صحة النقل ويعلمها او لا يتناظر معه ولا يعرض عنه ولا يلتفت
 اليه الى ههنا والاسئلة والى جوابه في هذا القول وما بعده مبني على العلة
 المتغايرة للشئ واذا كانت علة لعلة العلة المتغايرة على ما قال بعضهم
قوله ولما اذا كان المراد الى قوله فلا يقتضي التفتيد كما في الصورة بل
قوله وان لم يكن له علم بالعلم قبل التوجه والانتفاء **قوله** لان الناقل
 آه وذكره اللياقة للشك في ان المطلب لا يمكن الا بعد التوجه والانتفاء
 الى المطلوب تامل **قوله** والانتفاء الى الوجود ان النظر الانتفاءات
 الى المطلوب والرجوع الى الوجود **قوله** على ما قالوا انما احوال المحشى على
 هذا لان كون العلم بالعلم بعد التوجه والانتفاء الى الوجود ان فطحي الحصول
 ليس فطحي الحصول عند من له شدة ذوالشهو والذهول **قوله** فيه رد على ما
 في شرح الازدب المسعودي آه اذا كان ان المراد من قوله يجوز ان يكون
 ان عرض اطرافها بالصلوب مع شئ آخر ان يكون المجموع من حيث هو مجموع
 علة غائية لكل واحدة منها على حدة فلا يرد عليه الردح لكن يزعم ان يوجد
 المجموع في كل مادة والا انى وان لم يوجد المجموع من حيث هو مجموع في كل مادة
 لم يكن علة واحدة وذلك بان يوجد كل واحدة منهما في بعض المواد ويوجد
 الاخر على مستقلة في يزعم الرد عليه فافهم **قوله** بالمعنى الحق لا ظاهرا بالمعنى
 الحق **قوله** نوارد المعلقين بنا على علة العلة المتغايرة للمعلوم

لا اشارة على ما قيل **قوله** علة مستقلة اشتراكه في كل واحدة
 من العلة الاربع علة على حدة لا لفائدة للعلة على ما قيل **قوله** فلا يلزم
 ان كل غرض آه اذ الغرض قد يكون شرطاً من حيث انه يتوقف عليه
 الفعل وعلة من حيث انه اربع على اقسامها على الفعل فلا يكون
 كل غرض علة غائية بمعنى الباعث المستقل في الباعثية فالغرض ان كان
 باعثاً عليه والعلة متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار مثل التاديب علة
 غائية للضرب وغرض للمضارب **قوله** بهذا المعنى اي المعنى الاعم
 من الباعث المستقل في الباعثية **قوله** فلا غرض ان تعدد العلة الغائية
 آه مستنداً بما يكون كل من افعالها المطلوب والشئ الآخر واحد بما يشاء
 غير مستقل بما لم **قوله** وايضا معطوف على اسم ان في قوله ويرد عليه انه
 اي ويرد عليه ايضا ان تعدد العلة الغائية آه فيه ان المفهوم منه ما يفهم
 من الشئ الثاني فلا حاجة اليه الا ان يراد به جواب عن تقدير **قوله**
 لجواز ان يكون العلة آه وتصوير هذه العلة الغائية من حيث انها تكون
 مع سائر العلل علة مستقلة ومن حيث انها شرط مع سائر علة مستقلة
 اخرى متعارفة للادلى بالاعتبار **قوله** المستقلين المتباينين اكل
 واحدة من الغائية المتعددة للعلول واحد **قوله** فليست لعل وجه التبر
 انه ليس في بعض عبارات الخاشية اشارة الى ما ذكره لانه ليس في غاية
 فصل قوله توارر العللين المتباينين بالاعتبار ليس بحال بل الخ توارر
 العللين المتباينين بالذات هذا **قوله** الى منع الجمع فيه ما يتاني الكلام
 ان بق من ان الترديد غير حاصل الا ان يراد بحسب الظ والتصديق
 لا بحسب الحقيقة مستبين بعبارة ان شاء الله الموفق **قوله** بين مقدمي
 المتعديتين المذكورتين المتصلتان المذكورتان احد منهما قد اهل المص ان كانت
 تافه في طلب الصواب لا يشترط ان كانت مدعى في طلب الصواب لا يشترط ان كانت

في بعض عبارات الخاشية

في بعض عبارات الخاشية

فانه ليس في الكلام اشارة الى ان يكون تافه وان كان مدعى في طلب
 تافه في طلب الصواب وان كانت مدعى في طلب الصواب وان كانت مدعى في طلب
 لا تلزم ان يكون التفسير اذ اختلف الكلام فاما ان يكون ان كانت تافه في طلب
 منك الصواب واما ان يكون ان كانت مدعى في طلب منك الدليل ويرجع
 الكلام اذ اختلف الكلام فاما ان يكون كونك تافه مستلزماً لطلب الصواب
 منك واما ان يكون كونك مدعى مستلزماً لطلب الدليل ومن البين
 ان لا منافاة بين استلزامين لتحقيقهما معاً فلا انفصال بينهما ولا يذهب
 عليك ان الخاشية انما يعمل كلمة او لا انفصال الحقيقي بين مقدمي المتصلتين
 بوجه آخر ان كهر غير جازم في الكلام كجزي قد يوجد بلا نقل ولا دعوى الكلام
 التام وان كان مع هذا انما ف لما سبق من الخاشية في توجيه تفسير الكلام بالآثار
 الجزئية وقد صرح المحقق التفاز ان يكون الكلام التام وان كان مع هذا انما ف لما سبق من الخاشية في توجيه تفسير الكلام بالآثار
 خبر في شرح التخصيص **قوله** لا انفصال اي لا انفصال الحقيقي بقرينة
 المقابلة وله افعال ليس بشئ **قوله** مسامحة هذا استنبط على ان من تخصص
 بذوى العقول كقولنا بالكلية كما صرح في بعض شروح الامموزج وقال مسامحة
 وانظر آه لجواز القول بالماز ويكن ان يقال وجه المسامحة ان اثبات الحكم
 في تعريف المدعى يكون بالدليل فقط لا بالتنبه فلا يلزم قول الشارح او بآية
 واما بيان الحكم فلا يلزم بها واما المسامحة من جهة التعبير فيايدل من فليس
 بمسامحة كما عبر بها في بعض التفصلا اذ اطلق في ما على ذوى العقول صرح في كلام
 تعالى وكلامه تعالى عن ذلك علواً كبيراً **قوله** بيان الحكم فيه اشارة الى
 ان قوله لا اثبات الحكم ليس على ما ينبغي اذ التنبه لا زالة الخفاء دون الاشارة
 وازالة الخفاء بيان وانما قلت ليس على ما ينبغي دون ليس بصريح او على قوله
 بالتموزج كذا المزموم واردة الا ان هذا ولا يخفى ان ذكر التنبه في نفس الكلام
 المص فاسد ان لو كان يراد به المدعى ما ذكره الشارح كان غريباً ان يقول

قاله دليل او الشبهة ان يقال بالتصور ايضا **قول** لان الدنيا ومن المسمى
 يعني ان الشبهة ومنه افادة المدعى الحكم المحتاج الى الدليل او الشبهة لا العام
 الى الحكم البديهي الظاهر والعام كاشبهه بشيئنا قل ان من حكم مقول بديهي
 ظاهرا وان كان العام اذ اقبل بمراد ما عدا الخاص ولذلك قال الحسن
 دون ان يقول لا يصح هذا البناء لكاف في تخصيصه بالشبهة الدليل او الشبهة
قول اعلم من السافل وذلك لما قرر ان مدلول الخبر انما هو الصدق وما
 الكذب فاحتمال عقلي فكل خبرنا قلما كان اذ مدعيها وغيرهما يقيد النسبة
 في كلامه مطابق للواقع **قول** بتقدير فطلب الدليل لتسوية العبارة
 اعتمادا على ظاهر القرينة وهي ما ذكره في الناحية بين مقدمتي المتصلتين
 المدعوتين فالشبهة بتقدير ان كنت مدعيها فطلب الدليل **قول** لم يوجب
 ان عدم الاحتياج شامل لعدم الصحتي قال بالبيان لا يحتاج اليه **قول** ان
 يطلب الدليل كابدل اي مراد الشرح لذلك **قول** بالنسبة الى الحكم
 باعتقاده لكل منهما فائدة اما فائدة الاول فهي ان عدم لياقة الدليل لا يتوقف
 على كونه بديهي بالنسبة الى كل واحد بل يكفي لتحقيقها كونه بديهي بالنسبة
 الى الطالب **واما** فائدة الثاني فهي انه لا يتوقف ايضا على كونه بديهي
 في نفس الامر بالنسبة الى الطالب وفي اعتقاده معا بل تحقق كونه بديهي
 في اعتقاده فقط **قول** ان المناظر من حيث انه مناظر آه يعني ان طلب
 الدليل لا يلحق على المناظر من حيث هو مناظر على ما لا يترتب على الدليل
 بالنسبة الى الطالب باعتقاده لا بالنسبة الى غيره او بالنسبة اليه
 في نفس الامر المطلوب البديهي بالنسبة الى غيره او بنفس الامر يكون
 نظرا فلما بناى الترتيب على الدليل فترجم هذا ان القيدان **قول** من حيث
 هو مناظر آه بخلاف الاول بناء على اختلاف البديهي والنظرية باختلاف
 ان شئنا ان نبناء على ان الاعتقاد جاز ان لا يكون حازما فان الطالب
 المطلوب هو

بالنسبة الى الطالب نفس الامر وفي

لي وجه لياقة في محله فبال **قول** وعلى كل تقدير من قولك وتقول
 ان يمكن معلوم وقول لا يلحق وقول من المناظر من حيث هو مناظر وقول
 لان غرضه **قول** يحرم في حق كل تقدير ما ذكرنا سابقا فاننا لا نسلك
 واللاحقة جدا فتذكر ما ذكرنا من السابق ههنا **قول** من المقدمات المتفرقة
 هي في المرتبة على قاعدة علم التبران وهي مقابل المقدمات المترتبة المعروفة
 للمثبت التي مؤلفة من الصغرى والكبرى فعلى هذا المعتبر المعروف داخ
 والعارض خارجا عنه وهو الهيئة **قول** المعروف الهيئة لقولنا العا
 وكل متغير حادث **قول** بخلاف الدليل آه هذا دفع لما يجاد ويرد من انه
 لا يكون فرق بين دليل المنطقيين والدليل المركب للاصوليين فدفعه
 بقوله بخلاف آه **قول** فانه المقدمات المترتبة المأخوذة مع الهيئة وهي
 مقابل المقدمات المترتبة المعروفة بهيئة فعلى هذا العارض والمعروض
 داخلان في الدليل المعروف بنفس الدلائل والعارض الهيئة فظهر الفرق بين
 الاصول والمنطقيين **قول** ويمكن التوجيه اشارة الى عموم المجاز فتدبر **قول**
 والنظر لا يتعلق بنفس الدليل دفع لتوهم عود الابرار بعد الفرق وانما لم يتناول
 النظر فانه لان النظر موثر قريب المور والترتيب لا يتعلق بالمقدمات
 المترتبة المأخوذة مع الهيئة لا باحوال اذ هي خارجة عنها **قول** ذلك ان نقول
 في دفع توهم عود الابرار بعد الفرق وحاصلنا سلمنا ان النظر يتعلق بنفس
 الدليل المنطقي ايضا لكن الفرق حاصل من وجه آخر وهو انه ليس بالتوصل
 ولا عدم التوصل في دليل الاصولي المركب فهو بخلاف التوصل في دليل
 المنطقي فانه ضروري هذا ما ظهر لنا طرعا فاننا بعد ذلك **قول** يستلزم التوصل
 استلزاما عاديا لان ذات الدليل المنطقي المشتملة على الهيئة تقتضي التوصل
 عند الاصولي لقول الهيئة فارجع عن ذاته **قول** فليسا بل وجه السائل
 ان القول بان القياس المركب من القضايات الحقيقة اقيمت لان

انما على ان الاصوليين لا يشك في كون
 الدليل المنطقي نفس المركب
 على المشهور لا على احوال ولا يلزم
 على النظرية الا ان الاصوليين لا يفتقرون الى
 والركب لا يفتقرون الى التوصل
 لان التوصل على التوصل على التوصل
 على التوصل على التوصل على التوصل

المستبعد وفيه ما فيه كما قال بعض الفضلاء **قوله** مطلقا يعني سواء
 كان الشيء الذي يكون الحكم المذكور معه بديهيا او قد يتوقف عليه ازالة لما فيه يكون
 في بعض الاحوال الفاصلة من القارة او معلوما من الكلامات **قوله**
 يستلزم المطلوب يمكن الجواب عن كل من الانكسار والابواب والاشياء
 بان المراد بالضرورة المفهوم بطريق النظر بان يكون مرتبة على الوجه المعروف
 تامل **قوله** بطريق المحسوس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالبات
 يقال في الفكر فانه حركة نحو المبادئ ورجوعها عنه الى المطالبات فلابد في كل مرتبة
 بخلاف المحسوس اذ لا حركة في اتصاله في ليس بحركة فان الحركة تدرجية
 الوجود والانتقال الى الوجود كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس لاختلاف
 تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا وسبب عدم
 صحته على الغير هو ان لا يحصل له المحسوس المفيد للعلم وعدم الحركة والحركة لازم
 في النظر **قوله** وايضا يخرج قد نقل المبحث في الابواب ورجوعه ووجه دفع دفعه
 رده في حاشية حاشية التمهيد فالرجوع اليه لاشق **قوله** الا ان يحل
 العلم بشي آخر فانه لا يتم عدم استلزام العلم بشي اخرنا العلم بالنتيجة لان
 كون النتيجة معلومة بدليل آخر لا في استلزام بشي العلم بالنتيجة بخلاف العلم
 بالدليل الاول وفي كل منهما فائدة ما تامل **قوله** على الانتفاة اليه اي على
 التوجه الى دليل العلم بشي آخر لكنه خلاف ظاهر من حيث انه لا يفهم من ظاهر
 التعريف لانه حيث انه لو لم يكن خلاف الظاهر لا يمكن ارادته كانه فيهم
قوله بل برده عليه ظاهرا اشير الى ان هذا يراد به ان الظاهر لان المركب
 من القضييتين المختلفتين على التصديق بقاعدة ما وعلى التصديق بمناصفة
 المبادئ المطلوب لتفصيل السبب المؤدى الى مجهول فهو ردي او تصديق في قوله
 كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وكل جسم جرم فكل انسان جرم كالتقاسم
 الصريح فيكون في الحقيقة ليس من القياس القاسم من جهة المادة

ان يكون

ان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا هو ما ورد بان لا يكون
 قبلي وهذا يلزم ان لا يخرج من التعريف بكونه قياسا وان كان قاسما
 وان يكون قوله مع انه ليس بدليلا في الحال ولان في المثال ان يرد الدليل
 الصريح **قوله** المختلفتين اي المختلفتين على مجموع التصديقين معا فذلك
 كونه العالم حادث بوزن الكمال والعالم متغير فاسباب المطلوب
 فانه يصدق على هذا القول بانه مركب من قضيتين للقاء الى المجهول
 وهو حدوث العالم مع انه ليس من افراد الدليل **قوله** اي مجهول حقيقة
 المكنون من الجملات في نفسه الغريب والفرع لا لاقيت للمكان
 حقيقة والقياس ان لا يخرج من القياس سواء كان بحسب الظاهر حقيقة
قوله او اطلاق الدليل اي القول بانه اطلاق الدليل على ما بينه الدليل
 الاول على سبيل التشبيه من حيث ان كل واحد مركب من القضييتين
 كالدليل الاول غير من حيث انه لا يفهم من التعريف هذا القول على ما بينا
 من قبيل **قوله** يحتمل ان يكون المراد آه فعل هذا معنى قوله ولا يمنع النقل
 والمدعى الاجازة انه لا يطلب الدليل على مقدمة الدليل الاجازة ان
 معنى النقل هو والمدعى ثم وليد من حيث انه ذكر السبب وارادة السبب
 او اطلاق الكل وارادة الجزء ولا دليل لكل منهما حتى يمنع ولا يحصل له المعنى
 ولذا علم المبحث فيما بعده بانه ظ البطلان **قوله** معناه ان دليلهم لا يذهب
 عليك ان نسبة المنع الى الدليل بل الى المقدمة مجازا ايضا لانها بمنزلة
 على التجريد وهو استعمال اللفظ في غير معناه فلا يتصور نسبة المنع الى شيء
 نسبة حقيقة تامل **قوله** وكذا يحتمل ان يرد من المنع آه والفرق بين هذا
 وبين الاول ان معنى الاول هو انه لا يقال لنقل شيئا من الاجازة معنى هذا
 لا ينسب المنع محولا على معناه كحقيق الى النقل الاجازة واما آه واحو **قوله**
 ويحتمل ان يكون المراد المنع آه فعل هذا معنى انه لا يستعمل لفظ المنع حقيقة

وجازة من ان في نسبة الدليل
 يكون المحصل الدليل على
 على مقدمة الدليل
 وضع الظاهر في
 فلا يكون مجازا

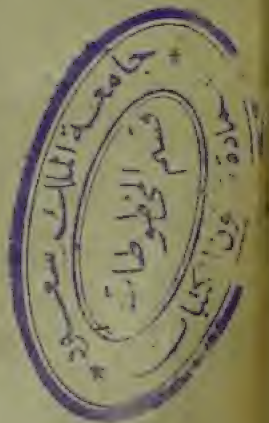
من رتبة المذموم انما يستعمل لفظ المنع في الجملة التي هي في طلبها
 انقل في الاول او طلب الدليل في الثاني **قوله** في الجملة التي هي في طلبها
 في الطرف من في طرف النسبة المتروكة في الموضع والاول في قوله في الجملة
 والمذموم في قوله ليس على ما ينبغي **قوله** في الجملة التي هي في طلبها
 معناه الحقيقي والمجاز في النسبة ولا يستعمل لفظ المنع في الجملة التي هي في طلبها
 على المعنى الاخر حيث بين المعنى المجازي للفظ المنع في سياق قوله وما يعنى
 لا يدل **قوله** ولا يدل فيه اى في النسخ وانما قال بحسب الظاهر وكلما كان
 بحسب الحقيقة مشتمل على الدليل فانك اذا قلت قال الاستاذ ابو بكر
 ان سقر ان احد معالي تكلم بكلام ازل فيطلب منك التوضيح فمقتضى المقاصد
 فكذلك قلت لان هذا الكلام موجود في المقاصد فهو قول الاستاذ وانما قال
 غالباً لانك اذا قلت الكلام المذكور فيطلب منك التوضيح فكذلك ان تقول
 لانه مسطور في المقاصد وكل مسطور في المقاصد فهو قول الاستاذ وان طلب
 توضيحه مسطور في الكتاب المذكور ثانياً فهو طلب ثان لتوضيح نقل ثان **قوله**
قوله ظاهر البطلان لان خلاصة المعنى الاول لا يطلب الدليل على مقدرة
 الدليل بالنسبة الى النقل والمذموم حقيقة بل مجازاً فلا يطبق عليه الدليل بان
 المنع طلب الدليل على مقدرة الدليل وهو **قوله** يستعمل الوجهين اعني
 المجاز في الطرف او في النسبة من الجملة او استعمال لفظ مجازه والمجاز في النسبة
 من المنع في النسبة على طريق التعليل والظاهر من كلامه ان يحمل المنع على الاسم المجاز
 الا ان الشارح ابي عن حمل المنع على الاسم لوجود الوجه الاول وهو بطلان
 عن حمل المعنى المجاز في النسبة لان معناه على هذا الاستعمال لفظ المنع فيها
 الا مجازاً وهذا كقولك ما جاءني احد الاذهب زيد فصار قوله لكان اول
 غير اول **قوله** لكان اول وجه الاول لكون الكلام اكثر فائدة وهذا ان
 شاعرا لكن ظاهره بطلان الانطباع في باقي جملة **قوله** لا يحقق ان جملة كلامه

يتعلق المؤقتة بالمتن لا حقيقة ولا مجازاً من حيث انه قيل ان لم يذكر النقل
 او لو كان النقل يعني كما حصل بالمصدر من حيث انه قال والنقل من حيث
 انه نقل قول **قوله** في الجملة التي هي في طلبها اى في سياق قوله فاعلم انه لم يذكر
 في النقل دليل على ان الشبهة انما هي في كلامه ووجهه في الكلام في قول المصدر
 اذا قلت بكلام بالتمام المجزى وبين المحشى هناك وجه التقييد **قوله**
 فعل هذا اى نقل ما ذكره من قول ثم الظاهر **قوله** وعلى هذا التقدير اى على الوجه
 لادارة المعنى المصدر من من النقل ايضا اى كما انه معتبر على تقدير اعادة معنى اسم
 المفعول **قوله** لان نفس النقل آه كقولك ابيته على المعنى كلام صادق
 لان قول الرسول عليه الصلوة والسلام وكل ما كان كذلك فهو صادق فقوله
 لانه قول الرسول عليه الصلوة والسلام نفس النقل وقد جعلناه مقدرة الدليل في
 من هذه الحقيقة لا من حيث انه نقل حرف **قوله** من هذه الحقيقة
 اى من كون مقدرة الدليل **قوله** لكن قد عرفت ان خلاف ما يفهم
 من عبارة المنع حيث قال هذا فان الظاهر الوجه هو الطلب المستعمل
 لان نفس **قوله** وسبب هذا انه في كاشية المشتبه بقول الشارح ما
 بانكم كيف يجوزون **قوله** معتبر في فهمها وهو ما يتوقف عليه معنى الدليل
 والابنزم الاستدراك في تعريف المنع لان حاصل التعريف على عدم
 التجريد بهذا المنع طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل **قوله**
 اعتبار التجريد ومع ذلك اضافتها الى التلخيص حسب الوجه الى معنى آخر
 التي تطلق عليها المقدرة **قوله** في نسبة المنع الى الدليل في قوله منع متنا
 مجزاً وان لم يعتبر التجريد يلزم الاستدراك ايضا لان المعنى على هذا ان اشتغلت
 بالدليل طلب الدليل على ما يتوقف عليه صحة الدليل من الدليل على ذلك
 الدليل اعتباراً بما سبق **قوله** في عبارة المصدر وهو قوله فاذا اشتغلت
 منع منها مجزاً **قوله** لا مجازاً اى مجازاً في النسبة فحصل قولنا هذا الدليل ثم
 انه حاصل

في قوله هذا الدليل على سبيل الدليل على تقديره على سبيل الدليل على تقديره في الحقيقة
وذلك ان الدليل يقتضي ان نفس الدليل بما في عقله وكذا مقتضى هذه المقدمة
فلا صفة لهذه المقدمة بل مقتضى الدليل على تقديره في العقل والواقع في الحقيقة
ان لا يلزم من كون كل ما زعم عقله حقيقة في الحقيقة بل مقتضى الدليل على تقديره
صحة العقلية والتفتت ان في خروج التخصيص فلا يخرج من الدليل على سبيل الدليل
الى ما اشترطه اليه سابقا ان اللازم في منع الدليل انما هو وضعه في العقل
موضع المضمرة لا المجازية فتدبر قول فتدبر اشارة الى تفكر ما في التدبر كلام
الشارح في الشرح من قوله اعلم ان المنع على ما ذكره آية يعني تفكر ما في التدبر
حتى تعرف النتيجة وانما ما قيل له وجه التخصيص اشارة الى الجواب بان يقال
نعم يمنع الدليل مع مقتضى النظر الى ذاته فيكون المنع في الاستدلال بدعياما
بالنظر الى كونه في العقل لا في غيره فليس بواجب اذا السؤال على هذا ابقى على ما
قول لكن كل خلاف الظاهر لان ظا العبارة كما قال الشارح خلاف
ذلك قول فلا بد من ارتكاب طريق الاستدلال لا ضرورة الى ارتكاب
الاستخدام في الكلام لا يشاء ولا كما سبق من اشارة الشارح اليها لان
ان يجعل من قبل ما قيل في قولهم على ما يقتضيه العقل وهو حصول صورة الشيء
في العقل من ان القيمة المطلقة في ضمن الحقيقة قول على ان الاستدلال عليه
على هذا التقدير وهو ان يراد بلفظ الحقيقة ان احدها ثم يقتضيه الآخر فلو اريد
ضميمة واحدة بالآخر فالآخر قول غير ظاهر بوجه عدم ظهوره فلو كان على
هذا التقدير وعلى ما يوجهه العبارة الا ان كل عدم الظهور على تقدير رجاء
الدليل المذكور سابقا غير شرطه على هذا الاطلاق قوله وكان في قوله
قول ههنا اي في هذا المقام فتشاور ارجاع القيمة الى الدليل المذكور في تعريف
المقدمة والدليل المذكور سابقا وانما لم يكن الاستخدام ظاهرا لان تفسيره
هو ان يراد بلفظ الحقيقة ان حقيقة ان او مجازيان او مختلفان احد معنيين القيمة

في قوله هذا الدليل على سبيل الدليل على تقديره على سبيل الدليل على تقديره في الحقيقة
والدليل على ما لو ثبت من الدليل على تقديره وكذا الدليل على ما لو ثبت على تقديره
ليس من مقتضى الدليل على تقديره بل مقتضى الدليل على تقديره في العقل والواقع في الحقيقة
لفظ خاص كلفظ الحق بالان لا كلفظ الحق في العقل بل مقتضى الدليل على تقديره
بكل ان اول وجه الامانة انما هو قتان الحق وانما هو وجه الامانة
وهذا مقتضى كالمقادير قول في بيان المراد منها ان مقتضى المنع
صادق على نفس الدليل وهو المركب من الحقيقة والافتقار
التي هي قول فلهذا وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل قول وليس مقتضى
لا يتوقف ان يكون الحقيقة للفتقار ان مقتضى الحقيقة والافتقار يكون الدليل
ايضا قضية ولعل فهو ما فيه الحقيقة في الحقيقة وفيه ما فيه من كون خلاف
الظاهر على ما سبق في تحقيق ما في تعريف الدليل ووجه الشك الاول
من التردد ان لا يلزم ان لا يقتضي تعريف هذا معنى على الظاهر
والا فلو اريد بالتوقف على صحة ما يلزم من صحة التعريف على ما ذكره من العقل
فتشال قول مشكل جدا قبل ذلك وان الجواب عن هذا هو ان مقتضى
الكبرى كذلك ليس مقتضى الحقيقة على الدليل في ما ضرورة ان صحة
الدليل عبارة عن الحقيقة ولا شك ان اقتراح الدليل لا يتوقف على الجواب
الصغيري مثلا ان الدليل يكون مقتضى سلب الصغرى كما حقق في محله وثوبه
ذلك جعلهم الشرط المذكور شرط كلية الانتاج لا شرط اصل الانتاج فاعرف
قول بين هذا الكلام وبين قولنا ما سبق مع انها مقدمة آية تناف
الا ان يراد بالمقدمة قدس حقيقة فتدبر قول على ما سبق قول افق
لان ما يلزم من صحة الدليل ان مقتضى الحقيقة على الدليل لان انتفاء الدليل
ملزوم لانتفاء الحقيقة فتدبر قول فانما لا بد من آية وانما قال قال لا بد لان كل منهما
بما في الحقيقة على الحقيقة ان مقتضى الحقيقة لا يقتضي القول وانما على هذا التقدير

ايضا فتأمل **قوله** سواء كان موقوفا على اوله فيلزم صدق نفسه
 المدعى فليست **قوله** على ثبوت التوقف في اي بشرط والتدبير
 باعتبار الموقوف عليه وقوله التزاما من ادعاء الشهادة ان ما سبق من ان
 التمسك بالتوقف في مثلها مشكل **قوله** فحاصل التعريف ان التوقف
 آه فيه ان الموقوف لا يترتب على نفسه الالتزام بل بالعكس فليست
 تترتب على ما يوقف من الالتزام اللهم الا ان يرد الترتيب المعنى لكنه ايضا
 لم يتوقف على مساواة الالتزام وسببي مثله عند قولنا ان في حيزه
 قوله من اللوازم ان لو ازم صحة الدليل سواء كان لازما بطريق التوقف
 او لا بطريقه **قوله** وفيه بعد لا يكفي لما مر من دلاله كلام السيد
 في بعض نصائفه مع انه يرد على هذا الحاصل مثل الاول تدبير
قوله وكان له هذا ان لا اجل كونه منع الشرط موقوفا باعتبار الاحكام
 الضمنية **قوله** فليست له آه فاندفع الشك في الذي اجل الى المعنى
 فيما سبق والسؤال على تفسير ان الشرط ليست قضية اذ طلب الدليل
 لا يصح الا على الحكم والتصديق والشرط راجع اليه على ما سبق اليه **قوله**
 تنقضي الكلام آه كون هذا التخصيص تخصيا للكلام في هذا المقام وان كان سما
 لكنه لا يثبت المدعى وهو انه لا يمنع النقل لا ممازالا ان النقل فيها المعنى
 المصدرى كما اعترف به نفسه في او آخر التامشية المتعلقة بقول المصنف
 ولا يمنع النقل والمدعى الاما زانامل **قوله** ولا يتوجه اليه منع لانه ليس
 هذا دليل ولا مقدرة حتى يتصور طلب الدليل عليها وهو حقيقة المنع **قوله**
 ومن يعلم ان من هذا التخصيص يعلم ضعف ما ذكره من ان من الدليل
قوله من وجوه نقل تلك الوجوه منها انه لما فسّر النقل في التامشية
 بالنقل وانه يقول المصنف والمدعى كان التماسك ان يتركب من النقل
 المنقول ويدل له انه كبر لم يكن تنقيصا عن الحق ومنها ان المفهوم من قوله



ان لم يكن

ان لم يكن من الشرط دليل على التوجه على المنع وهو انه لو توجه المنع على هذا
 ذكر الدليل في النقل التوجه على النقل دون الدليل وليس كذلك بل التوجه
 يتوجه الى الدليل لما مر في ان المنع طلب الدليل على مقدرة الدليل انما
 قلت لو توجه توجه لما ذكره في الشك الثاني من التزويد ومنها ان
 قوله فلا يتعلق به الموازنة على قوله وانما هو على طريق الكفاية غير ظاهر
 قال انب تغدير وانما على من حيث هو فاعلى آه على فلا يتعلق به الموازنة
 وهذا ان اللائق تعقيد النقل تعقيد كجتيه وكفى به في الساقط يعلم من اول
 انما مر ان قيد كجتيه معتبر من التقابل بين النقل والمدعى او النقل
 من حيث هو نقل يكون ان يكون مدعى **قوله** فتأمل توقفه على بعض
 ان يكون تأمل هذا المقام بمعرفة هذه الوجوه او تأمل تعرف على بعض النسخ
 ان تأمل تعرف هذه الوجوه **قوله** وهذا دليل ان الدليل الثاني المنقول
 بل هذا ان الحكم عدم توجه المنع الحقيقي الى المنقول اصله لانه سرقى عدم توجه الموازنة
 ان قلت ان لا يتوجه المنع اليه احتقا **قوله** والاولى آه وجه الاولوية ما يظهر
 من قوله وانما انه ليس به دليل آه **قوله** فتأمل جدا لا يبعد ان يكون إشارة
 الى منع الاعتناء المذكور وهو معنى التمسك ولا بد من كونه دليل على إشارة
 الى هذه التفرقة ولعل وجه اعتبار الاول على الصواب في التمسك لهذا
 انه كور فتأمل جدا **قوله** وانما جبره اذ لزوم المنع على الملامح من غير
 توجه قيد كجتيه يظهر على هذا دون دون الثاني **قوله** ما لا تأمل في التمسك
 لا دخل له في اعتبار قيد كجتيه ولان الكلام في المنقول لا غير **قوله** فتعناه
 يتوجه على هذا الدليل المنقول الذي التزم صحة ما يتوجه على الدليل كما قلنا
 انما يبرأ منه ويتوجه على هذا الساقط ما يتوجه على المستدل بهذا المذكور
 ينبغي ان يكون مستهوا من علم التماسك بل معناه اللائق فيتوجه على الملتزم صحة
 الدليل وعلى التمسك فيسقط على ما نقله ما يتوجه على المستدل وانما التمسك

فتأمل على فتوقف

شبهه على الدليل المنقول الذي فيه شبهة نقل ما يشبهه على الدليل الخاص الذي
ليس فيه شبهة نقل فغيره خاص عن شائبة شبهة نقل من كلامه **قوله**
وقوله بطاقة فقطن لعل للطلاقة ان يكون معناه فتوجه المنع على كل من المنع
ومن المقيم ما دام متوجها على كل منها **قوله** الظاهر ان يقول انما يتم لان
مراده انه لا يتم التقريب الا اذا كان الحق وقوله انما يدل على كسبه الظاهر على عدم
تمامه التقريب بخلاف انما يتم **قوله** فهو من وجهين الاول انما
ان يكون حقيقة هو المعنى المذكور لم لا يكون ان يكون غيره والثاني انما يتم ان
معناه كحقيقة المذكور وغيره ويكمل ان يكون الاول ان الدليل لا يكون
مطابقا للمطلوب لان المعنى على هذا ولا يطلب الدليل على مقدمته بل
في النقل المدعى الاجازة على ما سبق فلتايم التقريب في الثاني ان لا يشاء
المنع لتقصص والعارضة **قوله** وان حمل على ما هو امره اس اهم من ان
حقيقة المنع هو هذا المعنى المذكور فقط بان يحل قول المصنف المنع طلب الدليل
على ان المنع يحكي بهذا المعنى اعم من ان يكون مجتبه به مجازا او حقيقة وعلى
تقدير مجتبه به حقيقة اعم من ان يكون حقيقة المنع مخفرا في ذلك المعنى
او يكون له معنى آخر حقيقة او معان آخر كذلك فلتايم التقريب من وجهين
الاول ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى لتوقفه على ان يكون هذا المعنى حقيقيا
للمنع وذلك غير ثابت والثاني على تقدير كونه حقيقيا لا ايضا لا يستلزم
لتوقفه على انحصار المعنى بحقيق المنع المذكور وذلك ايضا غير متحقق او بان
يحل قوله المنع طلب الدليل آه على ان هذا المعنى حقيق المنع سواء كان حقيقة
المنع مخفرا فيها او لا فنقول لاننا ان هذا المعنى حقيق وعلى تقدير تسليم فلتايم
التقريب كما مر آنفا بهذا **قوله** بمعنى استعمال لفظ المنع آه ان لا يستعمل
لفظ المنع في حق النقل والمدعى الاجازة ان الاخر معنى مجازي او لا ينسب
المعنى الحقيقي بغير لفظ كان يقال يطلب الدليل على مقدمته الدليل وحج به ما

اورده الشارح ما اذا كان المنع معناه كحقيق آه **قوله** ونتجه على كل اعتبار
سواء كان حقيقة المنع هو المعنى المذكور فقط والمجاز في السببه او على علم من
والمجاز في السببه هو في الطرف على اضطراب وغيرهما وان لم يكن ينبغي
عن كل حال **قوله** قلنا ان فلا يدل ان لو دل كان بمقتضى ما لا يمنع
ويكمل النقل والمعنى على ذلك الكل واردة كجزء ولا دليل لها على ما سبق
تفصيلا **قوله** ويكن الجواب عن الاول حاصل الجواب الاول ان هذا
المنع غير مضر **قوله** هو كجزء سببي وهو ان قوله نقل والمدعى لا يمنع ان
قوله الا كجزء الشبوبي وهو قوله يمنع مجازا وحاصل هذا ان عدم دلالة
على الشبوبي غير مضر **قوله** وبان في الدليل آه حاصل اثبات ان المقدرة
المنوعة باقامة الدليل عليها تامل **قوله** ومن الثاني حاصل الجوابين ان
على المقدرة المنوعة **قوله** اذا لا حاجة الى اثبات ما ادعاه الى ذلك
لان غرضه اثبات ان كل استعمال المنع مع النقل والمدعى فليس بالمعنى حقيق
بل بمعنى من معانيه المجازية ان معنى كان **قوله** الى تعيين المعنى المجازي لان
المراد حصل باظهار المجازي ولا يحتاج الى تعيين ما هو بل يدرك العظم من وجهين
ما سبق **قوله** وايضا قوله والظاهر من العبارة ان يكون آه وفيه
نوع من القوة لقوله وايضا لا يدل الا ان يبرأ بالذات اليقيني وبالفكر والظن
على ما قبل من ان لفظ الظاهر اذا استعمل معروفة يكون للظن **قوله** مسامحة
لان التبادر من المنع المستند الى النقل والمدعى معا كلب البيان العام لا مجموع
طلب التصحيح وطلب الدليل واستعمال اللفظ في غير مناهية التبادر كما صرح
به المخش في حاشيته التهذيب مسامحة ووجه المسامحة ان الظاهر ان يقول
بمعنى طلب بيان المعنى وبمعنى طلب بيان الدليل بل الظاهر ان يقال فتع
النقل طلب تصحيح او صحة ومعنى المدعى طلب الدليل عليه بترك يكون والمعنى **قوله**
في تقرير كلام المصنف المبين في الحاشية المتعلقة بقوله ولا يمنع واشارته في

كلامه جعل المنع على استعمال لفظ المنع وجعل المجازة بمنزلة المجازة في الطرف الثاني
لفظ المنع والكلام الذي في ذلك وهو ما ذكره هناك من وجهين
وما ذكره ثانيا من ان لو لم يجرى المنع على ما ذكره وجعل المجازة بمنزلة المجازة في النسبة
او في الطرف **قوله** نوع اضطرار آه فيمكن الجواب من الاضطرار
بأن يقال ان معنى قوله ان جعل المنع على المعنى الاول ان جعل على استعمال
المعنى الاول فلا اضطرار بين كلامه وبين كلامه في السابق ولعل هذا
هو وجه التامل فتأمل **قوله** على ان فيه ما عرفت سابقا من عدم نظرية
الدليل على المدعى بناء على جعل المنع على معناه بحقيقته اعتبار المجازة في النسبة
قوله كافي عبارة المعنى ان المجازة عبارة المعنى من المسألة انها
لم تبين **قوله** اشارة الى ان كل الفاء في قوله فاذا اشتغلت فصيحة
كون هذا الفاء فصيحة مبنى على انه صريح في الكشف وهو ان يكون ما
قبلها جملة محذوفة من شرط ومذلول الفاء جزاؤها وما على مذهب
السكاك فهي التي تكون قبلها جملة محذوفة سببا لما بعدها ولم يكن شرطا
فصل هذا الفاء عند السكاك جزائية لا فصيحة **قوله** وفيه ان الظاهر ان
وجه الظهور ان ضميره وفتح راجعان الى الدليل **قوله** وطلب الدليل ان
يجب معها **قوله** لا وجه لتخصيص شرط آه بما لا حاجة له اذ من حيث ما بعدها
لما قبلها في التخصيص وجهد واجبا المناسبات في غيره وان وجدت فالضمنية
قوله اعتمادا على المقابلة الى ما سبق آه يعني ان القيد فيما سبق مشعر
لا محال الاحمال والتركيب منها مشعر لما محال فيها على جواز الوجهين يعني
الاحمال كما هو مذهب المعقوليين والكلية كما هو مذهب الجبرية في كل اذا
قوله وكذا الكلام آه يعني ان النقص والمعارضه على ان يكون بعض المقدمات
بينهما نظريا غير معلوم والتركيب بالمقابل او بالاحمال **قوله** بل مقصد
فيه كما لا يخفى من ان الظاهر من السبق يقتضي ان يكون معطوفا على قولين

الاول ايد طرفة **قوله** لا حاجة لتأمل **قوله** من غير علم ان المنع جواز المجازة اذا
كان الطرف اعني من غير العلم بالمنع متعلقا بالفرعية المتكافئة من الامام والاول
منه عوالب بل الظاهر ان متعلقا بالفرعية ووجه لا غير على الكلام **قوله** لا حاجة
والتأمل وليس كلامه بطريقه اذ لا يشترط في فرع الامام ان يتخصص على ما عرفت به
الاشارة الى ان المتكافئة متعلقة بامور الحرب وحاصلة له وادواته متعلقة
وامور عاقبة بناء على الحرب فحاصل ما نحن فيه ما ذكره عاقبة الذكر تقوية
المنع من المانع **قوله** لكنه خلاف الظاهر لا سيما في فرع الامام ان يتخصص في الفرع
او في شتيق فيها واكثر استعجالا ولا سيما في العاقبة اقل استعجالا **قوله**
ان رد بعض آه يتعلق بغيره من غير ان يكون المنع بالطلبة والابطال **قوله**
لان نقص المعرف يعني اذا اردت المنع في قوله من بعض آه المعنى الاخص
لا يلزم قوله لان المنع الدليل **قوله** تصديق انهم يظن على الغضب لانه
الاستدلال على نفى مقدمة الدليل فكان الشك في الشك الذي هو ابطال
قوله على المطالبة بما لا يخفى بان كل ما في اسم العلم على الخاص لان المنع
بالمعنى الا العام من المطالبة والابطال على ما مر في قوله اهدوها او من باب
الطلاق اسم الكل على الجزئية **قوله** لان منع الدليل لان منع الدليل لا يمكن حله
على المطالبة فهو يقتضي رد الدليل لان منع من الموضوعين بمعنى واحد **قوله**
كما لا يخفى آه وجه عدم خفاء عدم الملازمة ان المدعوف عليه من المطالبة المعطوف
من الابطال **قوله** مع شكاك يدل على ذلك مطلقا اجماع شاهدها
على فساد الدليل سواء كان ذلك اثباتا او تخلفا او غيره **قوله** نعم
تيجه آه حاصله من حصر المنع المقارن بشاهد في النقص الاجمالي وهو ضمني
ان منع الدليل لما كان من الابطال والمطالبة فاذا كان المنع الخاص اعني
المطالبة مقارنا لاثباته لا يكون نقصا اجماليا فلا يتم كونه **قوله** وجوابه آه
حاصله الجواب ان عادة هذه النقص غير تحقق **قوله** والله اعلم

على سبيل الدليل من حيث انه يدل على قبح الدليل **قوله** نظره ضعفاً
 ان قوله دفع الدليل الذي هو مقتضى بعض ابطاله معناه انه هو مقتضى
 ابطاله ليس الا ذلك وذلك انهم اذا كان المنع بهما معنى الا بطلان
 فليس **قوله** على ان عبارة الشارح آية هذه العلاقة بينية على الا بطلان
 الا مع من المطالبة وهذا يتحقق الفرق بين منع الدليل ومنع مقتضاه
 ان من اول كلام الشارح واخوه اضطررنا لان اوله منى على اللام واخوه
 على ما يخصص منه معنى منى على عدم الفرق الموقوف على الا بطلان
 ويحتمل ان يكون اشارة الى ان ما يقال ليس اعتراضاً بل ايراد الفرق الذي
 دفع الشارح بالتامل **قوله** فليسا بل وقد التامل ان قول القائل في ضعف
 على ما حصل في اول كلام الشارح ولم يخصص على ما حصل في آخره بل من
 ويوضح الفرق الذي ايراد الشارح بالتامل فيه **قوله** وانما ما يقال آية
 يقال بعد دفع مناقشة الشارح من حيث ان مقتضى ايراد الشارح لا يرد على
 مناقشة الشارح نعم غير ذلك المناقشة وليس كذلك **قوله** على
 ان المحرر ان العلاقة بينية على التسليم يحتمل ان يكون دفعا لقول وان
 لا يكون الشارح محض آية توجيهية ولكن سئل ان يدعي قبح الدليل
 راجعة الى استدلاله لكن المحرر لا يرد ان يحتمل ان يكون دفعا لاصل الاستدلال
 فتوضيحه ولكن من ثمة ما ذكرنا من وجوه الدفع فاصل الاشكال غير وارد لان
 جواز كون عدم صحة الدليل كمنع مقتضاه او لا يمكن في نفس المحرر
 بل لا بد من كنفه ونقصه غير معلوم وكان لا محالة اشارة بقوله
 فلا اشكال لكن الاحتمال الاول ايضا موجه فتوجه **قوله** من تحقق مادة النقض
 اى مادة الغرض لا يمكن في بعض المحررات لا يمكن بل لا بد من كنفه وكنفه
 غير معلوم **قوله** المادة الغرضية هي بداهة عدم صحة الدليل كمنع مقتضاه بداهة
 تولية **قوله** على قياس الحكم بآية اى قبح الدليل من حيث هو مجموع من غير

نسخة
 من
 كتاب
 المنطق
 في
 شرح
 كتاب
 المنطق
 في
 شرح
 كتاب
 المنطق

على سبيل الدليل من حيث انه يدل على قبح الدليل **قوله** نظره ضعفاً
 ان قوله دفع الدليل الذي هو مقتضى بعض ابطاله معناه انه هو مقتضى
 ابطاله ليس الا ذلك وذلك انهم اذا كان المنع بهما معنى الا بطلان
 فليس **قوله** على ان عبارة الشارح آية هذه العلاقة بينية على الا بطلان
 الا مع من المطالبة وهذا يتحقق الفرق بين منع الدليل ومنع مقتضاه
 ان من اول كلام الشارح واخوه اضطررنا لان اوله منى على اللام واخوه
 على ما يخصص منه معنى منى على عدم الفرق الموقوف على الا بطلان
 ويحتمل ان يكون اشارة الى ان ما يقال ليس اعتراضاً بل ايراد الفرق الذي
 دفع الشارح بالتامل **قوله** فليسا بل وقد التامل ان قول القائل في ضعف
 على ما حصل في اول كلام الشارح ولم يخصص على ما حصل في آخره بل من
 ويوضح الفرق الذي ايراد الشارح بالتامل فيه **قوله** وانما ما يقال آية
 يقال بعد دفع مناقشة الشارح من حيث ان مقتضى ايراد الشارح لا يرد على
 مناقشة الشارح نعم غير ذلك المناقشة وليس كذلك **قوله** على
 ان المحرر ان العلاقة بينية على التسليم يحتمل ان يكون دفعا لقول وان
 لا يكون الشارح محض آية توجيهية ولكن سئل ان يدعي قبح الدليل
 راجعة الى استدلاله لكن المحرر لا يرد ان يحتمل ان يكون دفعا لاصل الاستدلال
 فتوضيحه ولكن من ثمة ما ذكرنا من وجوه الدفع فاصل الاشكال غير وارد لان
 جواز كون عدم صحة الدليل كمنع مقتضاه او لا يمكن في نفس المحرر
 بل لا بد من كنفه ونقصه غير معلوم وكان لا محالة اشارة بقوله
 فلا اشكال لكن الاحتمال الاول ايضا موجه فتوجه **قوله** من تحقق مادة النقض
 اى مادة الغرض لا يمكن في بعض المحررات لا يمكن بل لا بد من كنفه وكنفه
 غير معلوم **قوله** المادة الغرضية هي بداهة عدم صحة الدليل كمنع مقتضاه بداهة
 تولية **قوله** على قياس الحكم بآية اى قبح الدليل من حيث هو مجموع من غير

نسخة
 من
 كتاب
 المنطق
 في
 شرح
 كتاب
 المنطق

بقوله واحد منها على التعيين **قوله** معتبر في المقصود هو حال المناظر فكلما
 قال وهو ان حال المناظر من حيث انقسم واحد هو انه ربما يكون نصف مترددا
 وانه ربما يكون نصف حاكمه بعض منها وانه ربما يكون نصف حاكمه بقا المجموع
 من حيث المجموع **قوله** القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل اجتماع القسم
 لا من شئ من القسم الثالث ولا من شئ من القسم الرابع وحسب نظير هذا
 ما ذكره الشارح اجماع في شرح الكافية في سباحة التنازع خارج اليه
 والى الفاشية العصامية **قوله** وح اى حين اذا كان القسم الاول من القسم
 والثالث من اجتماع القسم او كان التقسيم اعتباريا **قوله** بحسب التقسيم
 بينهما اى بين القسمين الاول وبين شئ من القسمين على
 بينهما ما مل **قوله** لكن باى منها اى عن مجموعين باجماع القسمين والتقسيم
 الاعتبارى فيه نوع فخالفة لقوله وح بحسب التقابل لان الاجتماع لا يضر
 بالتقابل كما في التنازع والتقسيم الاعتبارى كذلك اذا التقابل فيه غير لازم
 بل جائز موجود **قوله** وما ذكره عطف على قول تقييد القسم الثالث **قوله**
 لان التقصيص التفصيلى اما اياه عن الاول فلان اجتماع القسمين يستلزم
 ان يكون بيان حكم القسم الثالث بالواحد دون اوبان يقال يكون نقصا
 اجماليا او تفصيليا حتى يعلم ان هذه الصورة اجتماع القسمين القسمين اقرض
 بحكم عليه بانه نقص تفصيلى وحكم باعتبار اجتماع القسمين الاول نقص
 اجمالى وتفصيلى لان نقص تفصيلى فقط واما عن الثاني فلان انصاف
 لازم في القسم الاعتبارى ولا تضاد بينه وبين الاول ولا انفصال بينهما
قوله متافيان بناء على ما تقر من ان المنفصلة ما حكم فيها بالتأني بين
 الشئين والتقسيم لا حكم فيه فلا يكون قضية اذا تقسيم ضم القبول المتخالف الى
 القسم تفصيلى القسم **قوله** على السامح بان يرد من الانفصال صورة
 الانفصال **قوله** انما يستلزم من الصورة آية او يقيد في الاول سلب الثاني

والثالث **قوله** لا يجوز ان يكون الحكم في الثالث سلبا في الثاني والاول
 داخل في الثاني والثالث سلب في الثالث فلو كانت الحاجة الى اعتبار
 بقدر فقط في الثالث في **قوله** ولا يلزم عدم اعتبار بقية آية فيه نوع فخالفة لقوله
 فلانه لا حاجة آية ما مل تقويم ما فيه **قوله** ليس تقويم فالحال اذ مقتضى فقط
 واما اذا لم يعتبر فيكون الحكم بغيره والبعض مترددا في البعض الآخر فينتج
 عليه الطلب وان كان حكما ايضا **قوله** من حيث هو جزء لا حكمه بغير
 من حيث هو كل ذلك الدليل او الدليل آخر ولا دليل لمضى ولا
 دليل لا دليل من من فساد جزء الدليل فساد الدليل ذلك الدليل **قوله**
 ان الاستدلال بمقتضى سواه كان مع الحكم او لا يجوز ان لا يكون فساد الحكم
 لازما بديننا بالمعنى الاخص لفظ والخمسة **قوله** بطريق الاستدلال حال
 ان الحكم غير مستقيم لان الصورة المذكورة من المناظر المتوجهة من طرف
 الحكم على دليل المثل وليست من المتوجهة فليكون الجواب منها للمقدمة
 الاولى **قوله** ليس على ما يقتضى لان التقصيص اجمالى على سلب المتوجه غير موجود
قوله فيكون الجواب استدلالا بان يقال الحكم هو كون الصورة البطلان
 فلو غصب يستلزم ان يكون التقصيص والمعارضة ايضا غصبا لكن حكم
 الجواب المذكور على المعارضة بان يعارض على بطلان الحكم ويقال وان
 دل دليلكم على عدم انحصار الحكم عندنا دليل على خلافه وهو كون الصورة
 المذكورة غصبا **قوله** استدلالا ايضا على بطلان الاستدلال بغيره ان الصورة
 المذكورة ليست غصبا والالكان التقصيص والمعارضة ايضا غصبا فالتالى
 باطل والمقدمة مثله **قوله** ويستلزم على التقديرين اى على تقدير كون الالكان استدلالا
 وتقدير كونها غصبا اجماليا **قوله** اللهم الا ان يعبر آية نقل عنه وما قيل من ان كل
 واحد من التقصيص والمعارضة استدلالا على كفة على فساد مقدمة غير معينة ليس
 في وسع العقل فلا يكون هذا الاستدلال محققا حتى يكون اخذات مثل اياه غصبا

فيمكن ان يكون الحكم كذا
 فوج الطلب مترددا في

قلا يكون النقض والمعارضة غصبا بغير دليل لا بد منهما ومقتضى معقولة
 او الاستدلال على ما يقتضيه العقل فهو منظور فيه كما عرفت من سابقنا فافهم ان
 كلاما في عند قول انا ارجع بانكم كيف يجوز ان يكون ذلك انظر موجود
 في بعض النسخ حيث قال وفي نظرنا لا انا لان من دليل معناه منع مقتضى
 غير مقتضى من الاخر ما ذكره في تلك النسخة تدبر **قوله** متعلقة بالدعاوى المتقدمة
 بان ادعى المستدل في الاول ان مقتضى من مقتضى الدليل ليست مستدرة
 وفي الثاني ان الدليل لا يحتاج الى مقتضى اخر وفي الثالث ان مقتضى
 المدعى **قوله** سيما في الاخير لا يلزم توقفه على مقتضى على ما عرفت في الاول
 طالب سابقا من ان مقتضى الدليل عبارة عن الاستنتاج الذي هو غير استنتاج
 الدليل المدعى تامل **قوله** الاستدلال آه حاصله ان المحرر غير مستقيم لانه خلافا
 في المباحث الموجهة من طرف الخصم على دليل المعطل وليست من المتوخى التلخيص
قوله والجواب استدلالا بان يقال المحرر لان كون كل واحد ذلك
 متافضة متعلقة بالدعاوى المتقدمة يستدعي ان يكون ما يتوقف عليه صحة الدليل
قوله محمل تامل لما سمع الا ان من قول الاستدلال ما يتوقف عليه صحة الدليل قطعا
 واثار في شير الى انه ليس من قطع **قوله** صحة الدليل قطعا فانه صحة الدليل
 سبب لاستنتاجه دون العكس ودعوى التوقف المعطى لا يسمع وان كان
 الاستدلال مسموعا فامل **قوله** واما الثاني فظاهر لان احتياجه الى امر اخر
 مستلزم لعدم كفاية ذلك القدر في الاستدلال من القسم الثاني المقسم هو الكلام
 الموجه من الخصم على دليل المعطل **قوله** وذلك ان جاز ان تحمل الجواب الذي
 ذكره انا في الحاشية على هذا الذي قيل قوله ذلك وجب ما يتوجه ما ذكره
 انا في اصل **قوله** بان فيه مصداقة على المطلوب وهو كون الدليل
 جزءا من المدعى او عكسه **قوله** ان ساداة السند المنع ومعنى ما انا له ان
 لا يسمع من جهة الاستدلال فيقال في مقتضى المدعى في الاستدلال انما

في بعض النسخ

زوج لم يجوز ان يكون قولنا قد افلت ذلك واثبت انه ليس بزوج
 يثبت انه زوج اذ لا واسطة بينهما فثبت المقدمة المنوعة كما ذكره السيد
قوله سواء كان منع نقض آه ان سواء وجد ذلك الفرد من النسبة
 مع نقض المقدمة المنوعة **قوله** ولا شك آه من لف لا يسمي في قوله
 في بعض النسخ من قوله لجاز ان يصير المعطل هذا آه فافهم **قوله** مطلقا سواء
 كان السند مساويا للمنع او لا وكان المطالبة للمنع او ما يؤيده **قوله** فلا يتوجه ذكره
 المشارة وهو ان يكون المنع وما يؤيده ما يتوقف عليه صحة الدليل من حيث
 ان المنع طلب الدليل آه والمقدمة ما يتوقف عليه آه **قوله** واجبا على المعطل
 حاصله انه انما يكون ما ذكره واجبا على المعطل اذا كان عرضيا تاما تعليقه وكان
 الا تمام مقتدره او اما اذا لم يكن في وسعه او كان لكن لم يكن غرضه تعلقه به فثبت
 الاثبات ليس واجبا على قوله لا مطلقا في شير الى يد من القيد **قوله**
 ولعل من هذا القبيل **قوله** كون هذا من قبيل النقل الى بحث آخرنا في
 ما سبق في الحاشية المتقدمة على هذه الحاشية بخاشية واحدة في بيان
 قوله وفيه نظر من قوله ولا شك ان في بطلان استدلالا في الحاشية المتقدمة
 المنوعة آه وما سياتي منه في الدرس الآتي عند قول انا ارجع فان قيل
 السند آه حيث قال هناك ولا شك ان دفع ذلك السند ايضا يدل على
 اثبات المقدمة المحرر دفع السند مساويا والمقدمة المحرر والاعم منه مطلقا **قوله**
 وحاصله اني حاصل المذكور من خلاصة التلخيص يعني ان دفع المعطل السند
 قد يكون تسلما للمنع المانع وان اظهر ما ذكره المانع مع المنع من السند وما يؤيده
 لدفع نوع المانع صحة سنده لكنك خبير بان حاصل الدفع الاول ليس ما ذكره
 وهو **قوله** ان كان اشارة يعني ان قوله بحيث آه ان لم يكن قيد السند
 المساوي بل يكون الكلام على السند على سبيل النفي فيفيد انما يدل عليه تقابل
 تقييده **قوله** ويمكن ان يكون من اجل اثبات المقدمة المحرر بطلان السند

قول لا يتحقق شرط الضرورة لمن وافق شرطه في الامور **قول** على ان
 مجرد الدوام حاصل للعلامة جواب تغييره لا يتغير **قول** في تغييره لا يتغير
 وذلك بان يبدل يلزم يبدل ويجوز كلمة من تلويز او لفظ على ما وقع
 المنع يكون عبارة هكذا بحيث يدل على وقوع المنع فثبت المقدمه المربطه
 بالسند **قول** بشرط كونها ان ملحوظا معها صفة المساواة **قول** على تقدير ما
 يدل على انه ليس يتتام من حيث ان الاستدلال من السابق من المساواة
 من الضرورة **قول** مفيد مطلقا ان سواد كان بشرط ان يكون السند **قول**
 ان ملحوظا معها صفة المساواة اولاد لا يبعد ان يقال ان اراد ان
 مطلقا ان في اعتقاد المانع فهو لمجاز ان يلاحظ المانع مساواة السند
 فلا يفيد دفعه للمعلل في اعتقاده وان اراد انه مفيد مطلقا في الواقع ونفس
 الامر فثبت ان لا يكفي ذلك لان غرض المعلل في التعليل دفع ما يرد عليه ظاهر
 الصواب عند الخصم وذلك انما يكون باثبات سلامة تعليله في اعتقاده
 انهم عما اوردوه عليه وذلك بالاثبات موقوف على ان يكون المساواة
 ملحوظا **قول** فثبت على كانه اشارة الى ان وقوع ذلك الكلام في الكلام
 ذلك الشارح لا يصلح للتأويل بل يرد عليه ايضا ما يرد علينا ولا يبعد ان يكون
 اشارة الى دفع ما يتوهم من المناقاة بين قوله ونظيره ان دفع السند
 وقوله فلان لا يتم ان دفع السند فيمكن دفعه بان الاول مبنى على الظاهر
 وارشاد في مبنى على الجواز وشئ منها لا ينافي للآخر **قول** بان الاول مبنى على انه
 وارشاد في مبنى على القوم هذا **قول** وبهذا يدفع ما يمكن ان يورد آه حاصل
 ان حصرهم فيها غير صحيح في نفوذ ان قطعنا النظر عن كون هذا القسم واسطة
 بين الاقسام **قول** ويجوز ان لا يتم من السابق ولا يكفي ان ما في كاشية الاخرى
 من الابرار على كونهما على هذا الاعتبار ويجوز ايضا تقدير **قول** على ان كسر
 الظاهر عند كون كسر السند في معنى فان كسر السند ان كسر غيرهم ولو واسطة متحققة



لكن ان استقر الامر على ان يتحقق من تحقق مادة المنع في تحقق الواسطة
 المذكورة غير متقدم **قول** على ان كاشية احدها ان لا يكونان متساويين في
 وبتفك احدهما عن الآخر **قول** وان حل على ما يوشى به وهو ان الامور متفك
 عن الآخر بل لزوم بينهما ان من كانين وكذا ان خص **قول** من الواسطة لا
 هو الواسطة التي ذكرها في كاشية الاخرى **قول** وارشاد مطلقا
 ان جميع افراد **قول** وبعض افراد الثانية وهو السند الذي لا يكون بين
 وبين المنع لزوم اصلا ما اعتبر للضرورة فيه من الاعم والاضح من احد الجانبين
قول على تقدير وقوعها ان على فرض وقوع الواسطة **قول** بالمعنى
 المذكور وهو التلازم بين المنع والسند على ما في عرفهم **قول** ايضا بالنسبة
 الى ما ليس فيه تلازم **قول** الظاهر آية الظاهر من تقرير السؤال حيث
 فرع قوله فلا حصر دفع السند كما في معنى ان ما ذكرتم من كون السند
 للمنع مفيد انما يلزم من دفعه دفعه وان دل على انحصاره في المساواة لكن عندنا
 ما يدل على عدمه وهو كون ابطال السند الاعم منه مفيد لما يلزم من ضمن دفعه
 المنع **قول** بناء على نوع آه وهذا ايضا من تقرير السؤال كاشية الجواب آه
 الظاهر ان نفس عبارة الجواب ليس لها زيادة ملائمة باحدى الاطراف
 الشققة للاعتراض في تطبيقه بل يتكلف على كل واحد منها عاية ما في الباب
 ان الشارح وجه قوله بما مل فقه ما فيه في كاشيتين المنقولتين عنه من المنع
 وهو يقتضي ان يكون الجواب اسند لا لا لكي لا يكفي ان قوله بما مل فقه ما فيه ليس
 من افراد الجواب فدعوى الملائمة غير ملزمة **قول** ويجوز ان يكون نقضا اجمالا
 يعني ان جميع مقدمات الدليل من نقى السند لا يكون مفيدة الا اذا كان مساويا
 للمنع لما يلزم من دفعه دفع المنع باطل من حيث ان السند الاعم منه مفيد ولا يلزم
 من دفعه دفع المنع باطلا فلانهم التفسير **قول** ويجوز ان يكون متناهية يعني ان
 ما نقصا ابطال السند سادى ان في دفعه انما كان من نقى السند من دفعه المنع وهو غير

عليه وعلى الثاني في دليل على خلافه **قوله** وانما **قوله** من حيث ان الدليل
 انما يكون بدليل على خلافه لا عورض **قوله** على ما هو المشهور في اقامة الدليل
 بوجه تعلقه من المعارضه فانه كغيره باعتبار ما هو المشهور في تعلق قوله عورض
قوله ايضا ان تعلقه بالدليل **قوله** كالدليل الخ لا آله يتشبه بالدليل الدال على
 الاخص من نقيض المدعى فان العالم حادث مثلا اخص من العالم البسرة **قوله**
 هذه القضية تكونها سالية كما تصدق بوجود الموضوع تصدق بعدم الموضوع
 وهذا هو الحكمة التي يكون ذلك بها اعم من قولنا العالم حادث ومثال الدليل
 على ما ذكره نقيض المدعى كالدليل على عدم استغناء العالم عن الموضوع من الحكيم
 مع دليل الحكيم على قدمه كان يقال العالم يتشبه من حيث المؤثر لانه متغير و
 لاشي من المتغير متغير عن المؤثر فالعالم ليس متغير عن المؤثر وهذا ما
 تنقيض قول الحكيم العالم قدمه وهو العالم ليس بقديم قتال **قوله** ويمكن ان يكون
 هذا الجواب مبني على ما تقدم من ان الدليل اذا قام على شيء بالذات فقد قام
 على ما يلزمه بالعرض وعلى ان يتحقق ان الدوام لا يتحقق عن اللزوم فالأخص
 يستلزم الاعم بالذات والبداهة من ان فاعله ليس بدين يستلزم
 ايضا وقد سبق من الخش الفاعل في كفايته المتعلق بقول الشارح وانما
 خيره عدم الانفكاك من منى الاستدلال المتعلق بالاداء **قوله** اعلم ان الفاسل
 اشارة الى ان دليلكم يدل على ما يخالفه ونيافه دليل المعلن سواء كان دليلا
 على نقيض المدعى اخص منه او منتهى فقولكم ليس على ما ينبغي يشهد على هذا قوله
 كما هو المتبادر في المنع يشهد على قوله كما اشار اليه **قوله** ولم يتصور التعارض لان
 التعارض يقتضي التقاير ولا تقاير بين الدليلين المذكورين وان اتحاد الدليلين
 من جميع الوجوه لا يوجب التقاير بين دليل المعلن والمعارض وانما هو ان في المعارض
 ايعان الدليل المتصور في التعارض ايضا **قوله** بعينه فبقينا وانما كما يقال
 يمكن ان لا يكون له دليل على ما لا يمكن بغيرها فليس له دليل على المعارض

قوله وانما قوله من حيث ان الدليل
 انما يكون بدليل على خلافه لا عورض
 على ما هو المشهور في اقامة الدليل
 بوجه تعلقه من المعارضه فانه كغيره
 باعتبار ما هو المشهور في تعلق قوله عورض

لو كان ما ذكره من ان لا يفتقر المركبات يعقلها فليكن بسيط فلو كان بسيط
قوله والتمثيل في العقل البسيط حرام قياسا على ان يفتقر للمعارض البسيط
 البسيط ليس بخارج قياسا على ان يفتقر للمعارض البسيط فليكن بسيط فلو كان بسيط
 المتقدمة المعروفة في الحقيقة كما قد يكون صورة كصورته فلا يكون له المقدمات البسيطة
 المتقدمة مع البسيطة فلو كان ما ذكرنا ثابتا في هذا الوجه **قوله** فلا حاجة الى
 ان لا صرف البسيطة عن ظاهرها مثلا قال ابو حنيفة الماء قابض فليكن
 يتصور من هذا ان البسيطة لقوله عليه الصلوة والسلام او بلغ الماء قلتين لم نجعل
 فيهما طهر فذلك في ذلك الماء لا يتنجس لقوله عليه الصلوة والسلام فليكن
 فان دليل الشافعي بين دليل الحق بعبارة حقيقة ولا يخفى ان كلاما من البسيطة
 حل محل على معنى معارضا لا على خلافه **قوله** يمكن ان يكون منه قوله صورته
 لانها ليست من الدليل عندكم كما سبق ايضا في اتحاد الصدرة والما **قوله**
 بمعنى اتحادهما لا وسط مثلا كما يقال الذهب بسيط لانه لا يلاحظ الباطن
 وكل من يلاحظ الباطن يلاحظ البسيط فالبسيط في الذهب يلاحظ الباطن فليكن البسيط
 البسيط لانه لا يلاحظ الباطن فالبسيط في الذهب يلاحظ الباطن فليكن البسيط
 وهو الملاحظ واحد وقد صرح الشارح بالقول في ان يفتقر للمعارض البسيط
 بالقلب حيث قال قيل يفتقر لمقوله عليه السلام ان الذهب يعقل المركبات وفيه
 شيء قاتل فيه **قوله** فليتنامل وجه التامل ان يفتقر للمركبات يعني
 اتحاد الحد الاوسط وكونه العدة في لا يفتقر للمركبات البسيط ما ينبغي **قوله**
 وحاله ان منع كل واحد منها وروده **قوله** تلك القضية ان صفة الاستدلال
قوله نصية مبني على ما سبق **قوله** بين منع المعلن آه ان بين منوع التثنية في
 كون كل واحد منهما سائل لكن يكون ان السائل سئل لا في النقص والمعارض فيفتقر
 ان يكون للمعلن الاول ثلثه من احد ايضا في المنع فلا يجوز ان يكون الاول اعلى
 الاستدلال في الاستدلال في المنع وقد اعد الشارح في المنع في المنع في المنع

قوله وانما قوله من حيث ان الدليل
 انما يكون بدليل على خلافه لا عورض
 على ما هو المشهور في اقامة الدليل
 بوجه تعلقه من المعارضه فانه كغيره
 باعتبار ما هو المشهور في تعلق قوله عورض

قوله على الاحمال الذي في قوة الجزئية في اصل المعنى في صورتين قد بصرنا
 بذلك ان لم يكونا معلومى القوي **قوله** على التقدير في التقدير ففقدته في
 الصورتين صرت مانعا ان لم يكونا معلومى القوي **قوله** على قياس ما سبق
 من الخش في حل قول المص اذا اشتغل به منع **قوله** على المعنى الاعم للمتنوع
 الثلاثة **قوله** ومن البين ان النقص آه لان التقدم بطبيع على ما اشترنا فيه
 في مباحث كنه هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون كذلك
 المتقدم مؤثرا حيا له والنقص بالنسبة الى المناقضة ليس كذلك وهو بين
قوله وكانه اشارة في كاشية آه من ان قوله ولو سلم ان الحق ما قبله فاشارة
 الى الوجه الاول وقوله وانه مستند على المعنى الى الثاني وقوله فيقول اشعار بالثالث
 ومن هذا علم ان المراد من الوجه المناسب لبيان حكمها جميعا معا كما فعل المص
 حيث قال في صورتين صرت مانعا وانما قال على الوجه المناسب ان على تقدير
 تقديم النقص على المناقضة لم يكن بيان حكمها على الوجه المناسب وهو جمعها في
 العبارة الواحدة بل يلزم ان يقول في صورة النقص وفي المعارضة صرت
 مانعا قائل **قوله** في بيانها اس المنوع الثلاثة **قوله** في تعريفها اس المنوع الثلاثة
قوله لمقام تعريفها اذ هو مقام حقيقة لا يجوز ان لا يخل ما هو في تعريف
 كل واحد من المنوع الثلاثة وحل الدليل على ما يعبر به من ان يستدعي ان يكون
 في مقام مجازا وهو غير مناسب **قوله** وهذا هو آه بان يقال هذا هو
 لا يجدي نفع **قوله** لا يصلح تمالا وجه لعدم صلاحية تعلفه بدخول اذا كان بطريق
 اللفظ المرتب بان يقال اذا كانت ثانيا نقلها او مدعيها او عارضا بان
 يقال آه **قوله** لكن لا يلزم لانه لا يربط بقوله فيما قبل في صورتين صرت
 مانعا لئلا يخطاها وغيبة **قوله** فتدبر كما ان وجهه ان الوجه الاول لا
 لان الا فائدة غير من الافادة والتاسيس غير من التاكيد **قوله** غير حاسم لما
 لا يشك في ان الكلام من الخش بعد قوله لا فائدة من المقاصد والمعاينة وشرح

ان في ما يتبعه من المعنى المستغن عن الاشكال **قوله** والاشارة النبوة آه
 يعني ان ثبوت الشرح بثبوت النبوة وهي لا توقوف على ثبوت
 الكلام لجواز ارجاعه الى الرسل الذين يخلق الله تعالى فيهم ملائكة ورسله
 من الله تعالى في تبليغ احكامه وبعده فهم بان يخلق الله تعالى المعجزة خالصة
 فيثبت رسالتهم من غير ثبوت على توقيف الكلام ثم ثبت صفة الكلام بغير
قوله فانه يدل ظاهرا لانه يمكن هذا القول دفع في السند بطريق الاقتباس
 والى مستدلال بهذا الاعتبار لا باعتبار كونه آية قائل **قوله** اشارة الى منع
 الاشارة الى كلام حقيقة الله تعالى بما راجع الى منع مقدمة دليله وعلى سند
 دليله **قوله** كما سيجي في حاشية قوله فيه ما فيه **قوله** ان الصغرى ممنوعة
 وهي ان الكلام مستند اليه تعالى حقيقة من الشرع مخرج حيث اشار اليه في الحاشية
 من ان السند اليه تعالى حقيقة هو التكلم لا الكلام **قوله** فالكبرى ممنوعة
 وهي كل ما هو مستند اليه تعالى حقيقة من الشرع فهو صفة لازمة منه من حيث ان الكلام
 صفة لازمة له تعالى ويكون الشيء صفة لشيء وثابتا له لا يستلزم كونه موجودا
 في نفسه سواء كان في الازل او لا فحصل عن ان يكون في الازل **قوله**
 وعلى الاول وهو كون الكبرى المطوية لان كل مستند اليه تعالى حقيقة صفة ثابتة
 له والاستلزام مما ان يكون صفة لشيء وثابتا له لا يستلزم كونه موجودا وثابتا
 في نفسه **قوله** وعلى الثاني وهو كون الكبرى المطوية ان كل مستند اليه
 تعالى حقيقة صفة لازمة **قوله** بالعكس لان الكبرى ممنوعة والاستلزام
قوله على الاحتمالين وهو الاحتمال الاول بدليل انه قال يدل على انه صفة
 ثابتة له تعالى ولم يتعرض للازلية فانه يدل دلالة واضحة على انه انما اعتبر
 في الكبرى كون المستند صفة حقيقية فخط لا ازلية ايضا **قوله** فليست على الظن
 انه اشارة الى ان قولنا في قوله يدل على انه على المشكك ايضا جعل
 الكبرى كالكلام بخلق الله تعالى لانه لا يخلو عن القدر الاعم على ما يستلزم

قول في سبعة وهو اختيار الشيخ في المحسن لا يتصور في سبعة **قول** في ثمانية
وهو اختيار الشيخ في المنصور ما يتصور في ثمانية **قول** في ثمانية
وتعرف من قولهم حراره لانه كذا من افرزة **قول** وثبت المقدمة المنقولة
وهي الكبر في المطبوعة الثانية **قول** في بعض المقدمات وهو الموجود الغير المسمى
بالعدم **قول** بل بمعنى عام وهو الثاني الغير المسمى بالثبوت سواء كان في
او غير موجود **قول** واما ابراهه الذي ذكره شارح يقول فيمن يثبت في
على تقدير تمامه **قول** ابراهه ان كلام المص **قول** في كلامه اختيارا في
كلام المص كما في كلام القوم **قول** بمعنى التقديم فاقول قوله فيقتل لانه حقيقة
اضافية القدر دليل على تخلف الحكم واما يلزم من تخلف اضافية تخلف
كان الحكم ناخذا في الوجود والناخذه في الوجود وهو التقديم دون الازلي
قول بناء على هذا يعني كون الكلام ثابتا له تعالى في الازلي ان لم ينزل
قيام الحوادث **قول** وحاصل ان الدليل يدل على ان الكلام صفة ثابتة له
في الازلي لانه يدل على انه صفة له تعالى قائمة به واما ان قيام الحوادث
بذاته تعالى مستغفل فاما دلالة صفة له دل على انه ازل **قول** ولذا احتج
ان ولان ما نحن من الكلام فحمل الوجود وعدمنا حتى لا نحرم المدعى شخص
حمل النزاع ولو قال ولذا الحكم بغير المدعى كما قررته لكان اظهر كالاخر **قول**
كما ستعرف في حاشية قوله وهو ان الكلام مركب **قول** واما لم يتم في الوجود
لان المنع بغير الاحتمال التجرد والتمسك في احتمال قوى **قول** لكنه زائد على مثل
لعدم سبق الاشارة الى دفع المنع بل الى دفع السند لساوى **قول** وذلك
ان يكون دفع السند مبنيا على فرض السواءة وتوهمها **قول** كالاشارة الى
ان بين كلام النفس والكلام للفظ **قول** والنقل الشرعي بانه نقل الكلام في
الشرع الى كلام الله تعالى او من العرف الى ما تضمنه كلامه بالاسناد **قول**
وما يعارض به المروج **قول** في القاعدة كما المذكورة في علم البيان **قول**

ولكن لا يقتصر الى جهة من التفرع على اصالة المدعى **قول** في المجاز باعتبار
كونها حقيقة على يد المدعى لانه لا يحتاج الى الية بسبب انها لا باعتبار كونها
دليلا لها فلا يلزم التساوي من دعوى البداية وتفرعها على اصالة الحقيقة وعدم
فائدة بعينه بالقول واما الدليل **قول** الى دليل غير الاصل **قول** ان قوله
الى دليل آية يشعر باحتياج ارادة المعنى الحقيقي الى دليل هو الاصل **قول**
لا فائدة به ما قيد بالاعتقاد ولو كان ان يكون كصير مستفاد من انما
قول اصالة حقيقة **قول** ولذا لست ان ولا اجل المراد لا كذا
اذ لا حقيقة الى دليل غير الاصل **قول** وهذا الدليل ظني آية وجه كونه
طبيعا عدم تعيين انتفاء المعارف بقوله ظاهر **قول** على ما عرفت من ان الالة
بمعنى الرابع والتفرع **قول** في المروج **قول** الا باعتبار جزئية المحكوم عليه الظاهر
ان المراد بالمحكوم عليه موضوع الصفرة ليكون محكوما عليه وموضوعا في المطلوب
في الشكل الاول وباقي الاشكال مرده اليه وتفصيل المقام ان المطلوب
هنا كلام الله تعالى ازل والمحكوم عليه الكلام واستدل المص عليه بانه اسند
الكلام حقيقة الى ذاته وكل ما اسند الكلام حقيقة الى ذاته فهو صفة ازلية
ففقض بانه يجوز هذا الدليل بعينه في كل ما بان يقال ان خلق ازل لانه اسند
خلق الى ذاته تعالى وكل ما اسند الى ذاته تعالى صفة ازلية وهذا الدليل عين
الدليل الاول بمعنى انه لا تفاوت بينهما الا في المحكوم عليه فانه في الاول الكلام
وفي الثاني **قول** وباعتبار بجزئية المتكلم به كما يقال في المثال المذكور لو لم يكن
الكلام ازل لم يسند الى ذاته لكنه اسند فكان الكلام ازيا ففقض بانه لو لم
يكن خلق ازل لم يسند الى ذاته لكنه اسند فكان خلق ازيا فانه الدليل
عين الدليل الاول بمعنى ان لا تفاوت بينهما الا في المتكلم به وهو اسند
الى ذاته تعالى لكنه اسند فان صدر الاول للكلام وبما في الثاني للخلق ولا يفتقر
هذا التفاوت في حاصله في مقدمه الشهيرة ايضا فانه في الاول من الكلام

اذ ينفذ في الثانية لم يكن الحق اذ لم يبق قول **قوله** وسناد الاستدلال على ما في بعض
 النسخ من اسناد الكلام الى ذاته تعالى وسناد الاستدلال على ما في بعض
 النسخ من اسناد الاستدلال الى اسناده اليه تعالى **قوله** كما في ذلك من
 في ابطال الدليل من غير قضا الاستدلال كونها في قوته **قوله** على ان الظاهر
 يعني وان سلم ان مجرد الاستدلال لا يكفي ذلك بل يقتضي كونها في قوته
 لكن الظاهر من القوة ما يقابل الفعل **قوله** لا التمازيم اس نلزم المعارضة
 والنقض **قوله** كما في قول المنطقيين قبل المنقح **قوله** لا يستلزم التصديق
 بالتقضيض يعني ان اس على اذ سلم وصدق ذلك المعلن غير عارضة
 بدليل الخلف بلزم ان يصدق المدلول ايضا لان تصديق المعلوم
 يوجب تصديق اللازم وتلزم فعل هذا الاستدلال تصديق التقضيض
 فدفع هذا بان المعارضة في المال نقض اجمالي غرض المعارض ابطال دليل
 المعلن فلا يستلزم تصديق بالتقضيض **قوله** وكل من التوفيق اس جعل
 الادلة الثقيلة وجعل الادلة العقلية **قوله** مملكت ذكره في ارجح في اجملة
قوله على الاخبار بما اذا بان يقول ويقال ولزم علينا حتم الكلام **قوله**
 على الانشاء وليكن الى عدم جعنا ومانا ونرجع والنوال الى الله تعالى
 ان السمع الذين اتقوا والذين هم محسنون مقطوع بقتل مناسبت كما هي
 عليه في الآخر تمام شد

تمت الحاشية المطبقة المنسوبة الى المولى الفاضل المرحوم عبد الرحمن بن قنديل
 الشامي على الحاشية الفتحية في الاداب بغضابة الله

الملك الوهاب في بلدة فلسطين

يوم الجمعة بعد الظهر في اواخر رمضان

المبارك سنة خمس وعشرين

مائة الف والاربع مائة

المحتاج الى العفو

والقفر